التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي

2022

تحقيق الانتعاش المستدام والمرن في أعقاب جائحة كوفيد-19

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية
(سيسرك)

منظمة التعاون الإسلامي
مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية
(سيسرك)

التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2022

تحقيق الانتعاش المستدام والمرن في أعقاب جائحة كوفيد-19

© نوفمبر 2022 | مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)

Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Türkiye
الهاتف: +90–312–468 6172
الموقع الإلكتروني: www.sesric.org
البريد الإلكتروني: pubs@sesric.org

تخضع المادة المقدمة في هذا المنشور لقانون حقوق الطبع والنشر. يعطي المؤلفون الإذن بعرض ونسخ وتحميل وطباعة المواد المعروضة على أن لا يتم إعادة استخدامها، في أي ظرف كان، لأغراض تجارية. وللحصول على الإذن لإعادة إنتاج أو طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى إرسال طلب يشمل جميع المعلومات الضرورية لدائرة النشر بسيسرك.

هذا العمل من إعداد موظفي سيسرك، ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار سيسرك أو دوله الأعضاء أو شركائه أو منظمة التعاون الإسلامي جهات مسؤولة عن المحتوى والآراء والتفسيرات والشروط الواردة فيه. ولا تعبر الحدود والألوان وباقي المعلومات الظاهرة على أي خريطة واردة في هذا العمل بأي حال عن رأي سيسرك بشأن الوضع القانوني لأي مكون كان. ويمكن الاطلاع على النسخة النهائية للتقرير على الموقع الإلكتروني لسيسرك.

يرجى الاستشهاد بالعمل بالصيغة التالية: سيسرك (2022). التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي: تحقيق الانتعاش المستدام والمرن في أعقاب الجائحة. دراسات التنمية الاقتصادية. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. أنقرة.

أعد هذا التقرير دائرة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بسيسرك تحت إشراف السيد مزهر حسين، مدير الدائرة. وتولى السيد أسد باكملي رئاسة فريق العمل على الإصدار الحالي، وأعد الفصلين 1 و 2. وأشرف السيد كنان باغجي على الفصل 3 وشارك في إعداده مع كل من السيد جيم تينتين والسيد فهمان فتح الرحمن.

توجه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى دائرة النشر بسيسرك على العنوان المذكور أعلاه.

الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-625-7162-24-1

الغلاف من تصميم سفاش بهليفان، دائرة النشر، سيسرك.

للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع دائرة الأبحاث بسيسرك عن طريق البريد الإلكتروني: research@sesric.org

المحتويات

المختصرات iii
توطئة v
ملخص 1
الفصل 1 : آخر التطورات في الاقتصاد العالمي: الاتجاهات والآفاق 13
النمو الاقتصادي 14
البطالة 22
الأسعار والتضخم 25
التجارة الدولية 27
ميزان الحساب الجاري 29
الاستثمار الأجنبي المباشر 31
الظروف المالية 33
الرصيد المالي 34
الفصل 2: آخر التطورات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 39
الإنتاج والنمو الاقتصادي 40
سوق العمل 50
التضخم 53
التجارة الدولية 54
ميزان الحساب الجاري 61
الرصيد المالي 62
التمويل الدولي 65
الفصل 3 : تحقيق الانتعاش المستدام والمرن في أعقاب جائحة كوفيد-19 75
حقائق مبسطة بشأن آثار الجائحة 76
حدة المخاطر المتعلقة بالنزاعات والكوارث في تزايد مستمر 84
التوجهات المتعلقة بالسياسات لتحقيق التعافي المستدام والمرن 87
الملحق: تصنيف البلدان 109
المراجع 111

المختصرات

AI	الذكاء الاصطناعي
COVID-19	مرض فيروس كورونا المستجد في 2019
CPI	مؤشر أسعار المستهلك
DOTS	إحصاءات وجهة التجارة
EPR	نسبة العمالة إلى عدد السكان
FAO	منظمة الأغذية والزراعة
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
FTE	مكافئ دوام كامل
GCF	إجمالي تكوين رأس المال
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GHG	غازات الدفيئة
GNI	الدخل القومي الإجمالي
HCI	مؤشر رأس المال البشري
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IEA	الوكالة الدولية للطاقة
ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
ISIC	التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية
GVCs	سلاسل القيمة العالمية
LAC	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
MNC	شركة متعددة الجنسيات
ODA	المساعدة الإنمائية الرسمية
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OIC	منظمة التعاون الإسلامي
PPE	معدات الحماية الشخصية
PPP	تعادل القوة الشرائية
P-PP	الشراكة بين القطاعين العام والخاص
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
SESRIC	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية
SMEs	المشاريع الصغيرة والمتوسطة

SSA	أفريقيا جنوب الصحراء
STI	العلوم والتكنولوجيا والابتكار
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UK	المملكة المتحدة
UN	الأمم المتحدة
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNSD	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة
US	الولايات المتحدة الأمريكية
US$	الدولار الأمريكي
WEO	آفاق الاقتصاد العالمي
WTO	منظمة التجارة العالمية

توطئة

تعتبر التوقعات الاقتصادية العالمية هشة للغاية ويكتنفها حالة من عدم اليقين في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، التي تُضاعف الضرر الناجم عن جائحة كوفيد-19 من خلال زيادة تفاقم الصدمات على جانب العرض، وتعطيل أسواق السلع الدولية، ودفع التضخم إلى مستويات مرتفعة غير مسبوقة في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، يقدم التقرير الرئيسي لمنظمة التعاون الإسلامي الحامل لعنون "التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي لعام 2022" تحليلا شاملا للتطورات الاقتصادية الأخيرة التي شهدها الاقتصاد العالمي وتداعياتها على اقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي باستخدام مجموعة من الإحصاءات والمعلومات المفيدة القابلة للمقارنة.

ويشير التقرير إلى أن معظم المؤشرات الاقتصادية تحسنت في عام 2021 في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك بلدان منظمة التعاون الإسلامي بفضل الانتعاش المستمر من الجائحة. ويقدر النمو الاقتصادي العالمي بنحو 6.1% في عام 2021 بعد تسجيل انكماش بنسبة 3.1% عام 2020. وبالمثل، نمت بلدان المنظمة، في المتوسط، بنسبة 5.8% - وهو أعلى معدل تم تحقيقه منذ عام 2010 - بعد تسجيل انكماش معتدل بنسبة 1.7% عام 2020. ومن الجدير بالذكر أيضا بالنسبة لبلدان المنظمة أنه في عام 2021، تقلص العجز الحكومي إلى 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وانتعشت صادرات السلع بنسبة 41.7%، ونمت صادرات الخدمات بنسبة 26.4%، وحققت الحسابات الجارية فائضا بعد تسجيل عجز في العامين الماضيين. ومع ذلك، سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تدهورا على مستوى بعض المؤشرات خاصة من حيث ارتفاع معدل البطالة بنسبة 7.2% ومعدل التضخم بنسبة 12.9%، ما جعلها تبتعد أكثر عن المتوسط العالمي البالغ 6.2% و 4.7% على التوالي.

وعلى الرغم من تسجيل انتعاش ملحوظ عام 2021، ظل الاقتصاد العالمي غارقا في المخاوف بشأن عودة ظهور الجائحة والاضطرابات الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية. ووفقا لذلك، تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي لعام 2022 بنسبة 3.2% وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي لشهر يوليو 2022، وهو رقم أقل بنسبة 1.2 نقطة مئوية مقارنة بالتوقع السابق المعلن عنه في شهر يناير. وعلى نفس المنوال، تمت مراجعة التوقعات الخاصة بعام 2023، إذ أنها استقرت على معدل 2.9%، وهو رقم أقل بنسبة 0.9 نقطة مئوية عن المعدل المتوقع سلفا. وتماشيا مع الاتجاهات العالمية، من المتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في العامين المقبلين، إلى 4.9% عام 2022 و 4.2% عام 2023. ومما لا شك فيه أن إطالة أمد الحرب في أوكرانيا سيؤدي إلى تداعيات سلبية أكبر على مستوى شتى جوانب الاقتصاد العالمي، مما سيؤثر أيضا على بلدان المنظمة.

خلال الجائحة، اختارت معظم البلدان التوسع المالي من خلال سياسات تكيفية للتخفيف من التكلفة الاقتصادية الإجمالية للجائحة. ومع ذلك، فقد نفد الدعم المتعلق بالجائحة أو تقلص حجمه بمرور الوقت. واليوم، تعمل العديد من البلدان، ولا سيما البلدان المتقدمة، على الحد من السياسات العامة التكيفية استجابة للضغوط التي يفرضها التضخم، وعددا من البلدان النامية تُركت بحيز مالي محدود. وبالتالي، أصبح

الحفاظ على الاستدامة المالية أكثر صعوبة بسبب ارتفاع أسعار الفائدة والحاجة إلى حماية السكان الضعفاء من ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة. فالزيادات في أسعار الفائدة تؤدي إلى كشف مواطن الضعف على صعيد الديون، لا سيما في البلدان التي ترتفع فيها مستويات الديون وتزيد فيها الاحتياجات التمويلية.

وتعد البلدان التي تعاني من العجز في الطاقة والغذاء أكثر هشاشة إزاء الأزمات لكونها ستتحمل فواتير باهضة مقابل الاستيراد. وإلى جانب ذلك، من المتوقع أن أكثر من سيعاني من جراء ارتفاع تكلفة المعيشة هم مواطنو الاقتصادات المنخفضة الدخل والفئات السكانية الفقيرة عموما، التي تنفق حصة كبيرة من دخلها لاستهلاك الغذاء. وعلى هذا الأساس، فإن العوامل المتمثلة في نقص الغذاء بسبب انخفاض الإمدادات من البلدان المنخرطة في نزاعات، وما يترتب على ذلك من زيادة في أسعار المواد الغذائية واضطرابات محتملة في الإنتاج الزراعي بسبب ارتفاع تكاليف المدخلات، من شأنها أن تساهم في تفاقم انعدام الأمن الغذائي والفقر في المناطق الفقيرة، مع احتمال حدوث اضطرابات مدنية في الحالات القصوى. وفي الوقت الذي تسعى فيه العديد من بلدان المنظمة إلى "العودة للحياة الطبيعية" بعد عامين من المعاناة مع الجائحة، قد تصعب هذه التحديات الجديدة من جهود العودة إلى المسار الصحيح، بل قد تزيد من تعقيد الأمور كذلك.

وبناء على ما سبق، وبالنظر إلى التحديات الإضافية المرتبطة بتغير المناخ والعدد المتزايد لحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الظواهر المناخية الحادة، بات من الضروري تعزيز المرونة في مواجهة الأزمات التي قد تبرز مستقبلا، مهما كان سببها. وفي هذا الصدد، يتضمن التقرير فصلا خاصا بعنوان "تحقيق الانتعاش المستدام والمرن في أعقاب جائحة كوفيد-19" يستعرض عددا من التدابير المتعلقة بالسياسات لتعزيز المرونة الاقتصادية إزاء الأزمات المحتملة مستقبلا وذلك في إطار ثماني فئات عامة.

إن إصدار 2022 لتقرير التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي نتاج للاستثمار الكبير في الوقت والجهد والتفاني من قبل فريق الأبحاث في سيسرك. وأود أن أعرب عن تقديري لهم على مساهماتهم القيمة على أمل أن يجد القارئ الكريم هذا التقرير مثيرا للاهتمام ومفيدا وغنيا بالمعلومات.

نبيل دبور
المدير العام
سيسرك

ملخص

آخر التطورات في الاقتصاد العالمي

النمو الاقتصادي

بعد تسجيل الاقتصاد العالمي لتراجع بمعدل 3.1% في 2020، من المقدر أن يحقق نموا بمعدل 6.1% في 2021، وذلك بفضل الانتعاش القوي في البلدان المتقدمة (5.2%) والنامية (6.8%) على حد سواء. لحدود منتصف عام 2022، أخذت وتيرة السيطرة على الجائحة تتزايد شيئا فشيئا وواصل الاقتصاد العالمي تحقيق التعافي من تداعيات كوفيد-19. لكن يبدو أن الصراع بين روسيا وأوكرانيا قد يؤثر بصورة كبيرة على مسار انتعاش الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد الجائحة، وهذا ما يجعل الآفاق غير واضحة المعالم. ووفقا لذلك، تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي لعام 2022 بنسبة 3.2% وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي لشهر يوليو 2022، وهو رقم أقل بنسبة 1.2 نقطة مئوية مقارنة بالتوقع السابق المعلن عنه في شهر يناير. وعلى نفس المنوال، تمت مراجعة التوقعات الخاصة بعام 2023، إذ أنها استقرت على معدل أقل بنسبة 0.9 نقطة مئوية عن معدل 2.9%. وبصورة عامة، تشوب التوقعات الخاصة بهذين العامين الكثير من عدم اليقين، وذلك راجع لمجموعة من العوامل: احتمالية تفاقم حالة الحرب في أوكرانيا، وتصعيد العقوبات على روسيا، وتسجيل مستويات تباطؤ في الصين أكثر حدة مما كان متوقعا، وتفشي الجائحة من جديد مع احتمالية ظهور سلالات فيروسية أكثر عدوى، وتصاعد التوترات الاجتماعية بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة.

البطالة

تشير أحدث تقديرات منظمة العمل الدولية (ILO) إلى أن عام 2020 شهد خسارة ما يقارب 8.6% من إجمالي ساعات العمل مقارنة بالربع الأخير من عام 2019 ، أي ما يعادل عدد ساعات عمل 250 مليون عامل بدوام كامل على امتداد عام واحد. ومع استئناف البلدان للنشاط الاقتصادي في العام الثاني للجائحة، تقلص النقص في ساعات العمل بالمقارنة مع وضع ما قبل الجائحة إلى 3.9% عام 2021، وهو ما يعادل عجزا قدره 114 مليون وظيفة بمكافئ دوام كامل (FTE). كما تشير تقديرات منظمة العمل الدولية أيضا إلى أن البطالة العالمية بلغت 214.2 مليون عام 2021، مسجلة انخفاض بقيمة 9.5 مليون عن العام السابق، لكنها لا تزال أعلى بمقدار 28.3 مليونا عن مستوى ما قبل الجائحة عام 2019. وانخفض معدل البطالة العالمي بنسبة 0.4 نقطة مئوية مسجلا 6.2% عام 2021، بعد أن بلغ ذروته بمعدل 6.6% عام 2020. ومن المتوقع أن يتحسن أكثر، بحيث ينخفض أولا مسجلا 5.9% عام 2022 ثم 5.7% عام 2023. وبصورة عامة، لن يكون مستوى التحسن في معدلات البطالة بحلول عام 2023 كافيا لسد الفجوات التي تسببت فيها الجائحة، إذ سيظل معدل البطالة فوق مستوى عام 2019 وسيتجاوز عدد العاطلين عن العمل المستوى المسجل في عام 2019 بمقدار 17 مليون شخص.

الأسعار والتضخم

مع تخفيف القيود المفروضة طوال عام 2021، تسارعت وتيرة الطلب، لكن العرض كان أبطأ في الاستجابة في ظل الاضطرابات المستمرة. وارتفع متوسط أسعار السلع الأساسية (وفقا لمؤشر أسعار السلع الأساسية لصندوق النقد الدولي) بمقدار النصف (53.2%) من مستوياتها المنخفضة المسجلة في العام السابق، ومن المتوقع أن ترتفع أكثر (46.9%) في عام 2022 وسط تصاعد التوترات الجيوسياسية والحرب في أوكرانيا التي بدأت في أواخر فبراير. وقد ارتفع معدل التضخم العالمي بنسبة 4.7% في عام 2021 بعد أن تراجع لنسبة 3.2% في عام 2020. وكانت الزيادة في التضخم أكثر وضوحا في البلدان المتقدمة، من 0.7% إلى 3.1%، بينما ارتفع التضخم في البلدان النامية من 5.2% إلى 5.9%. ومن المتوقع أن يؤدي نقص الإمدادات المرتبط بالحرب إلى تكثيف الضغوط التضخمية المتزايدة بشكل كبير، لا سيما من خلال الزيادات في أسعار الطاقة والمعادن والغذاء. وبالتالي، في عام 2022، من المتوقع أن يصل التضخم إلى 6.6% في البلدان المتقدمة و 9.5% في البلدان النامية، بمتوسط 8.3% على المستوى العالمي.

التجارة الدولية

أدت الآثار السلبية غير المسبوقة التي خلفتها الجائحة إلى تراجع كبير (7.9-%) في حجم التجارة العالمية عام 2020. ومع ذلك ، تحقق الانتعاش سريعا، لا سيما على مستوى تجارة البضائع، لكن التجارة في الخدمات لم تشهد تحسنا سريعا بسبب الانتعاش البطيء في أنشطة الأسفار. فبعد تراجع معدل التجارة في السلع بنسبة 4.9% في عام 2020 انتعش بنسبة 10.9% في عام 2021، وهذا ما أدى إلى زيادة الحجم العالمي للتجارة في البضائع بنسبة 5.4% مقارنة بفترة ما قبل الجائحة. لكن هذا النمو المسجل في تجارة السلع والخدمات بنسبة 10.1% في عام 2021 لم يتجاوز المستوى المسجل قبل بداية الجائحة سوى بمعدل 1.5%. ومع التباطؤ الكبير في إجمالي الأنشطة واستمرار الحرب في أوكرانيا وآثار الجائحة، من المتوقع أن يتراجع نمو التجارة العالمية بصورة كبيرة عام 2022. وتشير التوقعات الحالية إلى أن حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات قد يتراجع إلى 5.0% في عام 2022 ثم إلى 4.4% في 2023. ويتوقع أن يتراجع حجم التجارة في السلع إلى 4.4% في 2022 وإلى 3.8% في العام المقبل.

ميزان الحساب الجاري

ارتفع إجمالي الفائض في الحساب الجاري في البلدان المتقدمة بمعدل 83%، مسجلا بذلك 379.3 مليار دولار أمريكي في عام 2021 بالمقارنة مع العام الذي قبله، وذلك بالرغم من العجز المالي الكبير الذي تخبطت فيه الولايات المتحدة الأمريكية، الذي ارتفع من 616.1 مليار دولار إلى 806.6 مليار دولار. وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، تحسنت أيضا فوائض الحساب الجاري، من 0.4% المسجلة عام 2020 إلى 0.7% في 2021. وزاد الرصيد الإجمالي للبلدان النامية بأكثر من الضعف (128%) وبلغ 365.3 مليار دولار أمريكي. وقد لعبت الفوائض الآخذة نطاقاتها في الاتساع في الصين والفوائض الكبيرة المسجلة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى دورا مهما في هذا التحسن. وزادت الفوائض إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية بحجم أكبر من البلدان المتقدمة، من 0.5% المسجلة عام 2020 إلى 0.9% في عام 2021. وتشير التوقعات الحالية إلى أنه من المتوقع أن

تتلاشى فوائض البلدان المتقدمة خلال فترة 2022-2023، بينما تصل فوائض البلدان النامية إلى 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي في 2022 قبل أن تتراجع إلى 0.9% في عام 2023.

الاستثمار الأجنبي المباشر

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي (FDI) انتعاشا كبيرا في عام 2021، إذ بلغ حجمها 1.58 تريليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 64.3% عن المستوى المنخفض لعام 2020، بحكم الظروف الاستثنائية اتي شهدها العالم، البالغ 963 مليار دولار أمريكي. وتعزى هذه الزيادة في مجملها إلى التحسن الواضح الذي شهدته البلدان المتقدمة، فقد سجلت هذه البلدان زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل يقرب من الضعف، أي بنسبة 85.6%، وبلغت بذلك قيمتها 895 مليار دولار أمريكي، بينما تراجعت التدفقات الواردة إلى البلدان النامية بنسبة 42.9% لتصل إلى حدود 687 مليار دولار. ومع تغير بيئة الأعمال التجارية الدولية والاستثمارات عبر الحدود بشكل كبير على مستوى العالم في عام 2022، فمن المستبعد أن يحافظ النمو المسجل في 2021 على نفس الزخم، ومن المرجح أن تسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2022 في منحى تراجعي أو تحافظ على استقرارها في أحسن الأحوال.

الظروف المالية

وشهدت الأوضاع المالية مزيدا من الانفراج عام 2021 في الاقتصادات المتقدمة وتواصلت جهود احتواء المخاطر التي تتهدد الاستقرار المالي، وهذا ما يعكس الدعم المستمر للسياسات النقدية والمالية وتحقيق الاقتصاد العالمي للانتعاش. لكن بالمقابل، لم تتغير الظروف المالية كثيرا في البلدان النامية، وحافظت على طبيعتها الداعمة بصورة عامة. وفي مطلع عام 2022، ساءت الأوضاع المالية العالمية بشكل كبير، وتصاعدت المخاوف بخصوص التراجع على التوقعات الاقتصادية القائمة بسبب الحرب في أوكرانيا. ومن المحتمل أن تساهم السياسة النقدية غير المواتية بما يكفي في الولايات المتحدة وغيرها من أبرز الاقتصادات المتقدمة في سوء الأوضاع المالية العالمية، وهذا ما يشكل ضغوطا على عملات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. كما أن ارتفاع أسعار الفائدة سيجعل الاقتراض أكثر تكلفة في جميع أنحاء العالم، مما يجهد المالية العامة.

الرصيد المالي

شكلت مختلف أشكال الدعم الاستثنائية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 في 2020 عبئا إضافيا كبيرا على الأرصدة المالية للبلدان، لكن سرعان ما تراجع العجز المالي الحكومي في عام 2021 في ظل تعافي الاقتصادات وشروع البلدان في التقليص من حجم هذا الدعم الاستثنائي. ففي البلدان المتقدمة، تقلص مستوى العجز من معدل 10.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 إلى 7.3% في 2021، وذلك راجع في المقام الأول لتقلص مستوى الإنفاق بمقدار 2.6 نقطة مئوية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن تتراجع مستويات العجز أكثر خلال فترة 2022-2023 بفضل انخفاض النفقات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. أما في البلدان النامية، فقد كان لتراجع الإيرادات دور محوري في تضاعف مستويات العجز المسجلة في 2020 لتبلغ 9.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعام السابق. وفي عام 2021، تقلص حجم العجز إلى 5.3% من الناتج المحلي

الإجمالي، وذلك بحكم تراجع النفقات بنسبة 2.7 نقطة مئوية في ظل توقف الدعم المرتبط بالجائحة أو التخفيض من حجمه وتعافي الإيرادات بنسبة 1.1 نقطة مئوية. وليس من المتوقع أن تواصل مستويات العجز تراجعها في البلدان النامية في عام 2022، بل قد ترتفع لتبلغ 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض الإيرادات.

آخر التطورات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

الإنتاج والنمو الاقتصادي

الناتج المحلي الإجمالي

بالأسعار الجريةة، ارتفع إجمالي الناتج المحلي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، الذي انكمش بنسبة 2.5% عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، بنسبة 18.6% مسجلا 8.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2021 وتجاوز مستوى ما قبل الجائحة عام 2019. وفي ظل التعافي التدريجي الذي يشهده العالم، من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي أكثر ليبلغ 9.7 تريليون دولار خلال عام 2022. وضمن حجم الاقتصاد هذا، استأثرت مجموعة البلدان الأعضاء في المنظمة بحصة 8.9% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2021، وهو معدل أكبر بـ0.4 نقطة مئوية بالمقارنة مع العام الذي قبله. وارتفعت حصة بلدان المنظمة أيضا في مجموع الناتج المحلي الإجمالي الخاص بالبلدان النامية، أي من 21.0% المسجلة عام 2020 إلى 21.2% عام 2021، وهذا ما يعني أن الانتعاش في الإنتاجية الحالية كان أسرع في بلدان المنظمة مقارنة مع باقي العالم.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

بحكم الانتعاش على مستوى الإنتاجية، شهدت جميع أنحاء العالم خلال عام 2021 زيادة في قيم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب الأسعار الجارية بالمقارنة مع العام الذي قبله. ومن حيث القيمة بالدولار الأمريكي، ارتفع المتوسط العالمي بنسبة 12.7%، مسجلا مبلغ 12543 دولارا. ونسبة الزيادة كانت أكبر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 18.3%، مسجلا مبلغ 4582 دولارا أمريكيا. ورغم أن البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة سجلت معدل نمو أبطأ في هذا النصيب (15.7%)، إلا أنه ظل الأدنى في بلدان المنظمة، لدرجة أن الفجوة بينها وباقي بلدان العالم زادت اتساعا.

النمو الاقتصادي

في ظل الظروف الوبائية التي عرفها عام 2020، شهدت بلدان منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، انكماشا بنسبة 1.7%، ولكن بالتوازي مع الانتعاش الاقتصادي العالمي، نمت بنسبة 5.8% في عام 2021، وهو أعلى معدل تم تحقيقه منذ عام 2010. وبالتالي، تجاوز الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2021 مستوى ما قبل الجائحة لعام 2019 بنسبة 4.0%. ومن المتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي في العامين المقبلين إلى 4.9% في 2022 و 4.2% في 2023. وعلى المستوى القطري، سجلت 4 دول من أصل 54 دولة تتوفر عنها البيانات معدل نمو سلبي في عام 2021: سورينام (3.5-%) واليمن (2.0-%) وتشاد (1.1-%) وبروناي دار السلام (0.7-%). وفي المقابل، مثل كل من

ليبيا (177.3%) وجزر المالديف (33.4%) وغيانا (19.9%) أسرع الاقتصادات نموا في منظمة التعاون الإسلامي وفي العالم في عام 2021.

بنية الناتج المحلي الإجمالي: القيمة المضافة حسب القطاعات

تشير أحدث البيانات المتاحة لعام 2020 أن الأنشطة الزراعية، التي لا تمثل سوى 1.2% من إجمالي القيمة المضافة في البلدان المتقدمة، تستأثر بحصة عالية من إجمالي القيمة المضافة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تبلغ 11.6%، وهي حصة أكبر من نظيرتها حتى في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (8.8%). وتشهد حصة قطاع الصناعات غير التحويلية تراجعا تدريجيا في جميع أنحاء العالم على امتداد العقد المنصرم من الزمن، وتعد هذه الحصة أكبر بكثير في مجموعة بلدان المنظمة بالمقارنة مع باقي العالم. وبالنسبة لبلدان المنظمة، انخفضت هذه الحصة من معدل 27.5% المسجل عام 2010 إلى معدل قياسي بلغ 19.4% عام 2020. وتبلغ حصة قطاع التصنيع، الذي يتمتع بإمكانات هائلة لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية، نسبة 15.2% من إجمالي القيمة المضافة في مجموعة بلدان المنظمة، وهذا الرقم قريب إلى حد كبير من معدل مجموعة البلدان المتقدمة (13.8%)، لكنه أقل بكثير من الحصة المسجلة في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (21.5%). ويواصل قطاع الخدمات لعب دور بارز في معظم اقتصادات المنظمة، ويستأثر بحصة متوسطها 53.8% من إجمالي القيمة المضافة في مجموعة بلدان المنظمة. لكن مع ذلك، تبقى هذه الحصة منخفضة بالنظر إلى كون القطاع يستحوذ على ثلاثة أرباع (76.5%) إجمالي القيمة المضافة في البلدان المتقدمة و 57.1% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، وبمتوسط 68.3% على الصعيد العالمي.

بنية الناتج المحلي الإجمالي: النفقات

لحدود عام 2020، واصلت نفقات الاستهلاك النهائي (سواء من قبل الأسر المعيشية أو الحكومة) استئثارها بأكبر حصة في الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي وأيضا في بقية العالم. وبلغت حصة استهلاك الأسر المعيشية 57.4% من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بلدان المنظمة، وهو رقم أكبر من نظيره في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (49.0%)، لكنه أقل بشكل طفيف من حصة البلدان المتقدمة (58.7%). وبلغت حصة النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة في الناتج المحلي الإجمالي نسبة متدنية في بلدان المنظمة (15.0%) بالمقارنة مع مجموعتي البلدان المتقدمة والنامية. وبلغ متوسط حصة إجمالي تكوين رأس المال 28.2% بالنسبة لبلدان المنظمة، وهو رقم دون متوسط مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، لكنه أعلى من متوسط البلدان المتقدمة. واستأثرت التجارة الدولية في السلع والخدمات بحصة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة مقارنة بالبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. فقد بلغ متوسط حصة الصادرات والواردات في الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة المنظمة 28.3% و 29.5%، على التوالي.

سوق العمل

بالنظر إلى ساعات العمل المفقودة، تشير التقديرات إلى أن الجائحة تسببت في فقدان ما يعادل 32.5 مليون وظيفة بمكافئ دوام كامل (FTE) في بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال عام 2021، وهو ما يمثل تراجعا بنسبة

37% عن معدل 51.5 مليون المسجل عام 2020. لكن التراجع السريع لحالات فقدان الوظائف في كل من البلدان المتقدمة والنامية (49% و 61% على التوالي) أدى إلى زيادة حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في الإجمالي العالمي لفقدان الوظائف، من 20.6% في عام 2020 إلى 28.6% في عام 2021، وهذا ما يوحي ببطئ وتيرة الانتعاش في أسواق العمل في مجموعة بلدان المنظمة. وبعد تراجع نسبة العمالة إلى عدد السكان (EPR) في العالم إلى مستوى غير مسبوق عام 2020 تمثلت في نسبة 54.8% بسبب فقدان الوظائف، عادت لترتفع بمقدار 0.6 نقطة مئوية في 2021 لتصل إلى 55.4%، لكنها ظلت دون المستوى المسجل في عام 2019. وعدد العاطلين عن العمل في بلدان المنظمة، الذي زاد بمعدل أكبر من 5.5 ملايين شخص في 2020 حتى بلغ إجمالي العاطلين عن العمل 49.6 مليون شخص، تفاقم أكثر في 2021 بنسبة زيادة قدرت بـ1.8 مليون عاطل عن العمل، بينما تراجع عدد العاطلين عن العمل على الصعيد العالمي بمعدل يناهز 9.5 مليون شخص. وعلى هذا الأساس، في الوقت الذي تراجعت فيه معدلات البطالة في جميع أنحاء العالم في عام 2021، ارتفعت المعدل في بلدان المنظمة حتى بلغ نسبة 7.2%.

التضخم

على عكس معدل التضخم العالمي، الذي تراجع بنسبة 0.3 نقطة مئوية إلى 3.2%، ارتفع التضخم في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي بصورة حادة في 2020 مسجلا معدل 9.4% بعد أن كان مستقرا في حدود 7.7% عام 2019. وفي عام 2021، ارتفع أكثر مسجلا 12.9%. وبحكم ارتفاع معدل التضخم إلى 3.1% في البلدان المتقدمة و 4.5% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، ظلت بلدان المنظمة مسجلة لمتوسط جد مرتفع على مؤشر التضخم في عام 2021. ومن المرتقب أن يستمر هذا المنحى خلال عام 2022 كذلك، بالنظر إلى كون التقديرات تشير إلى إمكانية أن يرتفع التضخم إلى معدل قياسي يبلغ 17.7% في بلدان المنظمة مقابل 8.3% فقط على المستوى العالمي.

التجارة الدولية

تجارة البضائع

بعد أن سجلت القيمة السنوية لتجارة البضائع العالمية تراجعا بنسبة 7.6% في 2020 في ظل تفشي الجائحة، استعادت انتعاشها عام 2021 بنسبة 26.7%. وسارت مستويات الصادرات والواردات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في منحى متواز، رغم تسجيل معدلات انتعاش كبيرة على مستوى الصادرات. فقد سجلت صادرات بلدان المنظمة من البضائع، التي تراجعت بنسبة 17.3% في 2020، ارتفاعا بلغ حجمه نسبة 41.7% في عام 2021. وارتفع حجم واردات البضائع بنسبة 25.8% عام 2021، في أعقاب انخفاضه بنسبة 9.9% في العام الذي قبله. وتبعا لذلك، ارتفع حجم الصادرات إلى 2.14 تريليون دولار أمريكي في 2021، واستاثرت بذلك بحصة أكبر في إجمالي الصادرات العالمية، أي 9.7% في 2021 مقابل 8.7% في عام 2020. وحجم الواردات الذي ارتفع لمبلغ 2.0 تريليون دولار أمريكي جسد حصة جد متدنية في إجمالي الواردات العالمية، حيث انخفض من 9.1% المسجلة في 2020 إلى 9.0% عام 2021.

التجارة في الخدمات

انتعشت قيمة التجارة العالمية في الخدمات، التي تراجعت بمعدل الخمس (18.2%) في عام 2020 مقارنة بالعام الذي قبله، بنسبة 15.9% عام 2021. وبعد أن شهدت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تراجعا أكثر حدة في تجارة الخدمات عام 2020، فقد سجلت أيضا انتعاشا في عام 2021. فارتفعت صادراتها في الخدمات، التي تراجعت بمقدار الثلث (34.0%) عام 2020، بنسبة 26.4% لتصل إلى 373 مليار دولار أمريكي، بحيث زادت حصتها في صادرات الخدمات العالمية من 5.7% المسجلة عام 2020 إلى 6.1% في عام 2021. وبالمثل، ارتفعت وارداتها في الخدمات، التي انخفضت بنسبة 26.7% عام 2020، بنسبة 15.2% وبلغت 509 مليار دولار أمريكي، مع بقاء حصتها في واردات الخدمات العالمية عند حصة 9.0% كما في عام 2020.

الميزان التجاري

أصبحت بلدان منظمة التعاون الإسلامي، من حيث القيمة الإجمالية، مصدرا صافيا في مجال تجارة السلع في عام 2021، حيث بلغ الفائض التجاري 135 مليار دولار أمريكي مقابل عجز قدره 83 مليار دولار أمريكي في العام الذي قبله. وفي تجارة الخدمات، ظلت بلدان المنظمة مستوردا صافيا على امتداد الأعوام الخمس الماضية (2017-2021). فقد بلغ العجز الإجمالي لبلدان المنظمة في تجارة الخدمات 135 مليار دولار أمريكي عام 2021، وهو أدنى معدل على امتداد الاعوام الأربعة المنصرمة.

تجارة السلع بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي

بعد أن تراجع مستوى صادرات السلع بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 10.7% في 2020 ليبلغ حجمها 287 مليار دولار أمريكي، عادت في 2021 لتحقق انتعاشا بنسبة 33.0% في 2021 ليبلغ بذلك حجمها 382 مليار دولار. لكن حجم صادرات بلدان المنظمة في اتجاه باقي بلدان العالم زاد بمعدل كبير بلغ 43.7%، وهذا ما أدى إلى تراجع حصة الصادرات فيما بين بلدان المنظمة من 19.0% في 2020 إلى 17.9% في 2021. ومن بين بلدان المنظمة، كانت المملكة العربية السعودية أكبر مصدر لباقي البلدان الأعضاء في 2021. بحيث بلغ إجمالي صادراتها إلى البلدان الأعضاء الأخرى 66.1 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل 17.3% من إجمالي الصادرات فيما بين بلدان المنظمة. لكن من حيث الحصة من الصادرات فيما بين بلدان المنظمة، سجلت النيجر أعلى المعدلات بتوجيهها لـ86.6% من إجمالي صادراتها إلى باقي بلدان المنظمة.

ميزان الحساب الجاري

سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي، من حيث القيمة الإجمالية، فائضا في الحساب الجاري بلغ 121 مليار دولار أمريكي في 2021 بعد أن سجلت عجزا بقيمة 170 مليار دولار أمريكي في العام الذي قبله. وبذلك بلغ حجم الفائض في 2021 ما يقدر بنسبة 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغ حجم العجز المسجل في 2020 ما يقدر بنسبة 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي. وبالنظر إلى تواصل العجز المسجل في تجارة الخدمات في 2021، فإن تحسن رصيد تجارة السلع (من عجز قدره 83 مليار دولار أمريكي عام 2020 إلى فائض قدره 135 مليار دولار أمريكي عام 2021) قد ساهم بشكل كبير في تسجيل مستويات الفائض على مستوى ميزان الحساب الجاري.

وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى إمكانية زيادة نمو حجم الفائض ليبلغ أكثر من 500 مليار دولار أمريكي أو ما يعادل 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022.

الرصيد المالي

أدت التدابير المالية التي اعتمدتها الدول في جميع أنحاء العالم لاحتواء تداعيات الجائحة، إلى جانب تراجع الإيرادات الحكومية بسبب الركود الاقتصادي، إلى تسجيل مستويات عجز غير مسبوقة على صعيد الحكومات في 2020. وتوسع نطاق العجز المالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي كذلك، فقد بلغ متوسطه 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020 بعد أن كان في حدود نسبة 3.2% في العام الذي قبله. وفي عام 2021، زاد الإنفاق الحكومي بنسبة 6.8% لكنه انخفض إلى 23.8% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما نمت الإيرادات بشكل أسرع بنسبة 20.7%، بالإضافة إلى زيادة طفيفة في نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت 20.0%. وأدى ذلك إلى انخفاض العجز إلى 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، الذي لا يزال أعلى من مستوى ما قبل الجائحة البالغ 3.2%. وتشير التوقعات الراهنة الخاصة بعام 2022 إلى إمكانية تراجع معدل النفقات من الناتج المحلي الإجمالي إلى 22.9% وارتفاع نسبة الإيرادات فيه إلى 21.7%، مصحوبا بتقلص مستوى العجز في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقرب من 1.2%.

التمويل الدولي

تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد أن تراجع مستوى التدفقات لبلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 16.2% في 2020 لتبلغ قيمتها 97 مليار دولار أمريكي، عادت في 2021 لتحقق انتعاشا بنسبة 36.7% لتبلغ بذلك قيمتها 132 مليار دولار. لكن تراجع معدل نمو التدفقات إلى بلدان المنظمة أدى إلى انخفاض حصتها من إجمالي التدفقات إلى البلدان النامية وأيضا إجمالي التدفقات على الصعيد العالمي. فقد بلغت حصة بلدان المنظمة في إجمالي التدفقات إلى البلدان النامية 20.1% في 2020 لكنها سرعان ما تراجعت لنسبة 19.2% عام 2021. وعلى نفس النحو، نزلت حصتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى نسبة 8.3% في 2021 بعد أن بلغت 10.0% في 2020، وهي أعلى نسبة لها خلال العقد الأخير. وخلال فترة الخمس سنوات الممتدة بين 2017 و 2021، زادت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المنظمة بنسبة 11.6% فقط لتصل إلى 2.2 تريليون دولار أمريكي، بينما زادت بنسبة 22.4% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة وبنسبة 42.8% في البلدان المتقدمة. وبهذا، تكون بلدان المنظمة قد استقطبت حصة أقل من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2021 (4.9%) بالمقارنة مع عام 2016 (6.0%). وواصلت البلدان المتقدمة جذب الجزء الأكبر من الأرصدة العالمية، إذ أنها بلغت نسبة 79.3% في عام 2021.

الدين الخارجي

ارتفع إجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي بمقدار 105 مليار دولار أمريكي أو ما يعادل نسبة 5.8% ليبلغ 1900 مليار دولار أمريكي في عام 2020، مقارنة بمبلغ 1795 مليار دولار أمريكي المسجل في عام

2019. وبعد كل من الدين العام والدين الذي تضمنه الحكومة، اللذان توسع نطاقهما بمقدار 81.6 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل 9.1%، ليبلغ 980.6 مليار دولار، من أكثر العناصر المساهمة في هذه الزيادة وظلا بذلك المكون الذي يستأثر بحصة كبيرة من إجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان المنظمة. وبعد تراجع الدين الخاص بدون ضمانات بمعدل 3.4 مليار دولار أو 0.6% في 2019، زاد تراجعا بمعدل 23.6 مليار دولار أو ما يعادل 4.1% ليبلغ بذلك حجمه 547.1 مليار دولار في 2020. وباعتباره ثاني أكبر مكون لإجمالي رصيد الدين الخارجي، بلغت حصته 28.8% في عام 2020 بعد أن كان في حدود 36.3% في عام 2016. وعموما، بلغ رصيد الدين طويل الأجل، الذي يشمل الدين العام والدين الذي تضمنه الحكومة والدين الخاص بدون ضمانات، 1528 مليار دولار أمريكي عام 2020، بزيادة قدرها 58.0 مليار دولار، أو ما يعادل 3.9%، مقارنة بالعام الذي قبله، واستأثر بحصة 80.4% من إجمالي رصيد الدين الخارجي. فيما بلغ الدين قصير الأجل قيمة 299.5 مليار دولار أمريكي في عام 2020، بزيادة قدرها 22.7 مليار دولار، أو 8.2%، عن العام الذي قبله، وظل مستقرا على حصته في حدود حوالي 15%. وكانت قروض صندوق النقد الدولي، التي تعتبر أصغر عنصر في إجمالي رصيد الدين الخارجي، المكون الذي سجل أكبر مستويات الزيادة في 2020. فقد زادت بمعدل النصف (49.1% أو 23.8 مليار) بالمقارنة مع عام 2019، ليبلغ حجمها 72.3 مليار دولار أمريكي في عام 2020، وتشكل بذلك نسبة 3.8% من إجمالي رصيد الدين الخارجي.

الاحتياطيات الدولية

بلغ الإجمالي العالمي للاحتياطيات الدولية ما يقارب 15.8 تريليون دولار أمريكي في 2021، بزيادة قدرها 769 تريليون دولار، أو ما يعادل 5.1%، عن العام الذي قبله. وكانت البلدان المتقدمة منشأ ثلاثة أخماس (60%) هذه الزيادة، وبذلك زادت احتياطياتها بمقدار 465 مليار دولار أمريكي، أو 6.7%، لتبلغ 7.4 تريليون دولار أمريكي. وفي البلدان النامية، زادت الاحتياطيات بمقدار 304 مليار دولار أمريكي، أو 3.8%، لتصل إلى 8.4 تريليون دولار أمريكي. وفي بلدان منظمة التعاون الإسلامي، تشير البيانات الخاصة بعام 2021 المتاحة حول 33 بلدا إلى نمو حجم الاحتياطيات بنسبة 5.0% مقارنة بعام 2020 - أي من 1.51 إلى 1.58 تريليون دولار. لكن رغم تحسين معظم بلدان المنظمة لاحتياطياتها، تراجع مستوى كفاية الاحتياطيات في كثير منها بسبب الارتفاع الكبير للواردات مقارنة بالإحتياطيات في غالب الأحيان.

المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA)

بلغ صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي استفاد منها العالم النامي في عام 2020 ما يناهز 195.4 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 32.8 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل 20.2%، مقارنة بالعام الذي قبله. وزادت التدفقات التي تم الإبلاغ عنها على المستوى القطري (ما يقرب من ثلث إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لا يتم الإبلاغ عنها على المستوى القطري) بمقدار 28.5 مليار دولار أمريكي، أو 26.3%، وبلغت 136.7 مليار دولار أمريكي، أو ما يمثل 70% من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. وكان أكثر من خمسي هذه الزيادة (43.4%) نتيجة لنمو التدفقات إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 20%، التي بلغ حجمها 74.0 مليار في عام 2020 بالمقارنة مع 61.7 مليار دولار أمريكي المسجلة عام 2019.

التحويلات الشخصية

بالرغم من جائحة كوفيد-19، حافظت تدفقات التحويلات المالية على مرونتها على امتداد عام 2020 في جميع أنحاء العالم. فعلى المستوى العالمي، بلغت تدفقات التحويلات المصرح بها رسميا في 2020 ما يناهز 653 مليار دولار أمريكي، أي أقل بنسبة 0.5% فقط عن الإجمالي المسجل عام 2019 البالغ قدره 657 مليار دولار. وتراجعت التدفقات الواردة إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 0.7% أو ما يعادل 1.2 مليار دولار أمريكي، وبذلك ظلت حصتها من الإجمالي العالمي للتحويلات مستقرة في حدود 24.7% في 2020.

تحقيق الانتعاش المستدام والمرن في أعقاب جائحة كوفيد-19

يعاني الاقتصاد العالمي من خسائر اقتصادية فادحة بسبب الإجراءات المعتمدة للسيطرة على انتشار جائحة كوفيد-19. وتسببت الجائحة في تسجيل ردة على مستوى الكثير من التقدم المحرز على الصعيد العالمي في مكافحة الفقر وأثرت سلبا على آفاق الصحة والتعليم. واقتران نقاط الضعف المستمرة بضعف القدرات على مستوى الاستجابة ساهم في زيادة فرص تسجيل مستويات أكبر من التفاوت وعدم المساواة بين البلدان وحتى دتخل البلد الواحد. وفيما يلي عشر حقائق أساسية بخصوص تداعيات الجائحة:

- الحقيقة 1 اختلال توازن سلاسل التوريد
- الحقيقة 2 ارتفاع معدل البطالة
- الحقيقة 3 ارتفاع مستوى الفقر مع تنامي البطالة وارتفاع أسعار الغذاء
- الحقيقة 4 تدهور المالية العامة إثر تراجع إيرادات الضرائب وتزايد النفقات العامة
- الحقيقة 5 توقف مسار تنمية رأس المال البشري بسبب تذبذب الخدمات التعليمية والصحية
- الحقيقة 6 ظهور مواطن الضعف وتدهور القدرة على الاستجابة بسبب الاعتماد على عدد قليل من الجهات المزودة
- الحقيقة 7 تراجع مستوى التنقل واضطراب في أنشطة السياحة والنقل
- الحقيقة 8 زيادة الطلب على الوسائل الرقمية وبنيتها التحتية
- الحقيقة 9 معاناة الشركات الصغيرة من ضعف الطلب ومحدودية الوصول إلى الأسواق ومصادر التمويل
- الحقيقة 10 تأثر الاستثمارات تأثرا شديدا بسبب تنامي أوجه عدم اليقين

في الوقت الذي يسعى فيه صناع السياسات للتوصل لأفضل الحلول للتعافي من الآثار التي خلفتها جائحة كوفيد-19، ظهرت أزمة الصراع الروسي الأوكراني لتعصف أكثر بالاقتصاد العالمي. وأصبح الأمن الغذائي من الهواجس الكبيرة التي تساور البلدان المستوردة للأغذية، وذلك بسبب نقص المعروض من المنتجات الزراعية من أوكرانيا وروسيا. وهذا الصراع لوحده يعكس مدى هشاشة الاقتصاد العالمي إزاء الأزمات الخارجية. وبالموازاة مع فرض الصراعات القائمة لمشاكل وتحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة، ثمة للأسف الشديد منحى متصاعد لمجموعة من المخاطر الجيوسياسية وخطر نشوب صراعات جديدة. ومع تنامي التحديات المرتبطة بتغير المناخ والعدد

المتزايد لحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الظواهر المناخية الحادة، بات من الضروري تعزيز المرونة في مواجهة الأزمات التي قد تبرز مستقبلا، مهما كان سببها.

وفي هذا الصدد، يستعرض التقرير عددا من التدابير المتعلقة بالسياسات لتعزيز المرونة الاقتصادية إزاء الأزمات المحتملة مستقبلا وذلك في إطار ثماني فئات عامة. وهذه التدابير غير حصرية وشاملة لكل الجوانب في طبيعتها، لكن من شأنها أن تكون بمثابة عناصر توجيهية للتعامل مع أوجه الضعف على مستوى الاقتصاد.

الاقتصاد والمالية: في العادة ترتبط الكثير من أوجه الضعف الناشئة عن الإدارة العامة للأنشطة الاقتصادية والمالية بالاستخدام غير الفعال لمصادر الإنتاج، والتوزيع غير العادل للثروة، والنقص في تنويع الأنشطة والشركاء الاقتصاديين. ولتعزيز المرونة الاقتصادية في مواجهة الأزمات المستقبلية، يستحسن النهوض بقدرات الإنتاج المحلي للسلع الحيوية، وإعادة التركيز على التنمية الشاملة في مواجهة تنامي الفقر وعدم المساواة، وتحسين الإنتاجية الزراعية لضمان التمتع بالأمن الغذائي، وإحداث صناديق للمال العام خاصة بالطوارئ، والنهوض بمستوى مهارات الوظائف الجديدة، والتقليص من الطابع غير الرسمي للوظائف.

التجارة والتكامل: تعد سلاسل التوريد العالمية عرضة لمستويات أكبر من اختلال التوازن بسبب النزعة الحمائية المتنامية والقيود المرتبطة بالجائحة. ومع انكماش حالة عدم اليقين المرتبطة بالتجارة خلال فترة ما بعد الجائحة، من شأن عدد من التدابير أن تعزز من مرونة البلدان وقدرتها على الصمود في وجه التحديات والأزمات مستقبلا من حيث الروابط التجارية والتكامل الاقتصادي. وقد يتضمن ذلك التقليص إلى أدنى حد ممكن من حالة عدم اليقين المتعلقة بالسياسات، وتسريع العمل بإجراءات تيسير التجارة، والاستثمار في تعزيز مرونة سلسلة التوريد وتقليل الاعتماد على جهة موردة واحدة، والتركيز على سلاسل القيمة الرابطة فيما بين بلدان منطقة واحدة، وتشكيل تكتلات صناعية إقليمية وتكتلات لوجستية.

الاستثمار و تدفقات رأس المال: تراجعت على نحو كبير وتيرة الاستثمارات وتدفقات رأس المال الدولية بسبب عدد من أوجه عدم اليقين الناجمة عن جائحة كوفيد-19. ويمكن لصانعي السياسات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي النظر في عدد من الخيارات لسد الفجوات القائمة على مستوى الاستثمار وضمان التعافي المستدام من جائحة كوفيد-19، وقد يتراوح ذلك بين بلورة ممارسات سليمة لإدارة الديون والتخفيف من أوجه الضعف المالية الخارجية، من جهة، والنهوض بالإطار التنظيمي لتعزيز الستثمار بين القطاعين العام والخاص وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، من جهة أخرى. وعلى هذا النحو، لن تكون بلدان المنظمة قادرة على تسريع وتيرة التعافي من الجائحة فحسب، بل ستتمكن أيضا من تعزيز مستوى مرونتها المالية لمواجهة أية أزمات محتملة مستقبلا.

النقل والسياحة: قطاعا السياحة والنقل من أكثر القطاعات تضررا منذ بداية جائحة كوفيد -19، وذلك بسبب الإجراءات المعتمدة لاحتواء انتشار الفيروس، مثل حظر التجول ومنع السفر. وبهذا الخصوص، يتعين على بلدان منظمة التعاون الإسلامي الاستثمار في وسائط نقل بديلة لتوسيع نطاق الخيارات المتاحة للسفر والنقل، وتعزيز المرونة لمواجهة الأزمات المحتملة مستقبلا. كما ينبغي لبلدان المنظمة تكثيف حجم استثماراتها في آليات التأهب

للأزمات واتخاذ عدد من الإجراءات لإعادة بناء الثقة في السياحة الدولية بسرعة على وجه السرعة، ومن ذلك تسريع وتيرة اللقاحات وتطوير استراتيجية للتواصل خاصة بالسياحة في ظل أزمة الجائحة.

تنمية رأس المال البشري: أصبحت مسألة تعزيز قطاع التعليم من القضايا الهامة للغاية في ظل إمكانية أن تحدث جائحة كوفيد-19 "كارثة تعصف بجيل بأكمله". ولتفادي تباطؤ وتيرة التنمية البشرية، يتعين على صناع السياسات اعتماد الأساليب الملائمة للتعويض عن فرص التعليم والتعلم الضائعة. كما ستكون هناك حاجة إلى عدد من المبادرات الحكومية المهمة، مثل تحسين نظام الرعاية الصحية والاستفادة منه على أعلى مستوى وتوسيع نطاق تغطية شبكة الأمان الاجتماعي، من أجل التنمية المستدامة والمرنة لرأس المال البشري.

تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص: تصرفت الحكومات في أماكن كثيرة من العالم بسرعة في الاستجابة للتحديات غير المسبوقة التي تمر بها المشاريع الصغيرة والمتوسطة بسبب جائحة كوفيد-19، وذلك من خلال مجموعة من إجراءات التحفيز والدعم. لكن على المدى البعيد، يستحسن بلورة نهج استراتيجي لتنمية القطاع الخاص، وتعزيز بيئة ريادة الأعمال المحلية (بما في ذلك برامج تسريع الأعمال، والحاضنات، والتكتلات، ومجمعات التكنولوجيا)، إتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة المتسمة بالابتكار، ودعم مسألة تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإدراج الشركات في سلاسل القيمة العالمية.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يشهد العالم في الوقت الراهن تحولا رقميا سريعا واستخداما واسع النطاق لتطبيقات التكنولوجيا الرقمية وأدوات تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي. وللاستفادة من هذا التحول الرقمي، يتعين على بلدان منظمة التعاون الإسلامي تهيئة بيئة مناسبة لاعتماد مراكز الأبحاث والشركات والهيئات العامة ذات الصلة لهذه التقنيات والأدوات على نطاق واسع ومستدام. ويستحسن كذلك أن تعمل على تعزيز بنيتها التحتية الرقمية المتعلقة بالأتمتة والروبوتات والذكاء الاصطناعي، التقليص من مستوى عدم المساواة في الوصول إلى خدمات البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الأمن الرقمي والاستثمار في المهارات الرقمية، والنهوض بالبيئة العامة للابتكار، وضمان الشمولية في المشاركة في البيئات ذات الصلة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

الاقتصاد الأخضر: لضمان استمرارية ومرونة الانتعاش من الأزمة، لا بد من الحرص على عدم اتباع نفس مسارات التنمية التقليدية المضرة بالبيئة. ويمكن في هذا الصدد تنفيذ استراتيجية للانتعاش تراعي أسس النمو الأخضر. والتأثير الإيجابي الذي من شأن هذا التحول إلى الاقتصاد الأخضر أن يفضي إليه لا يقتصر فقط على البيئة ولكنه يطال أيضا الاقتصاد ومستوى الرفاه الاجتماعي. لذلك يجب إيلاء أولوية قصوى لأربعة مجالات رئيسية على الأقل لتحقيق تعافي مراعي لقضايا البيئة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي: اعتماد تقنيات زراعية "ذكية مناخيا"، وتطوير سياسات تدعم عملية التحول إلى الاقتصاد الدائري، والاستثمار في عملية التحول في نظام الطاقة، وتشجيع مبادرات المدن الذكية.

الفصل 1 : آخر التطورات في الاقتصاد العالمي: الاتجاهات والآفاق

النمو الاقتصادي

انتعاش قوي في 2021، ولكن الحرب تبطئ وتيرة التعافي

ساهمت جائحة كوفيد-19 والتدابير المتخذة للسيطرة على انتشارها على نحو كبير في تسجيل تراجع غير مسبوق في الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. فوفقا لأرقام صندوق النقد الدولي (IMF, 2022a) تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي بنسبة 3.1%، مع تسجيل اقتصادات البلدان المتقدمة انكماشا أكثر من البلدان النامية، 4.5-% و 2.0-% على التوالي. وبعد تسجيل الاقتصاد العالمي لتراجع في 2020، من المقدر أن يحقق نموا بمعدل 6.1% في 2021، وذلك بفضل الانتعاش القوي في البلدان المتقدمة (5.2%) والنامية (6.8%) على حد سواء (الشكل 1.1). لكن جدير بالذكر أن معدلات النمو المرتفعة هذه هي إلى حد كبير نتيجة لتأثير القاعدة ولا تشير بالضرورة إلى انتعاش مستدام في النشاط الاقتصادي. ونتج عن التراجع الشديد في الإنتاج الذي سجلته البلدان في جميع أنحاء العالم عام 2020 نشأة قاعدة مقارنة من المستوى المنخفض وتأجيل كبير لإنتاج الإحصاءات، وهذا ما أدى إلى تضخم معدلات النمو على أساس سنوي في عام 2021 (UN, 2021). ولذات السبب، يمكن إلى حد ما أن تعزى معدلات النمو المعتدلة المتوقعة لعام 2022 إلى انتهاء مفعول تأثير القاعدة.

الشكل 1.1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

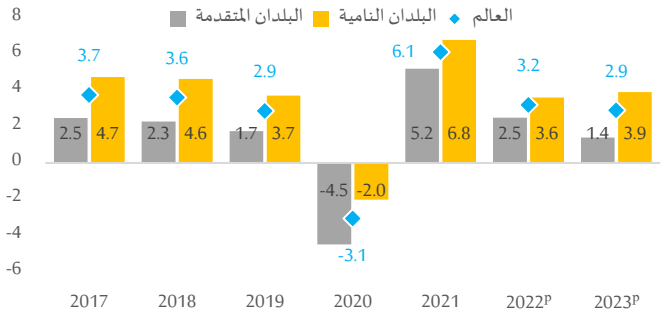

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية (WEO) لصندوق النقد الدولي، أبريل 2022 وتحديث التوقعات الاقتصادية العالمية، يوليو 2022. ملاحظة: P = توقعات

الشكل 2.1: مراجعات لتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (%)

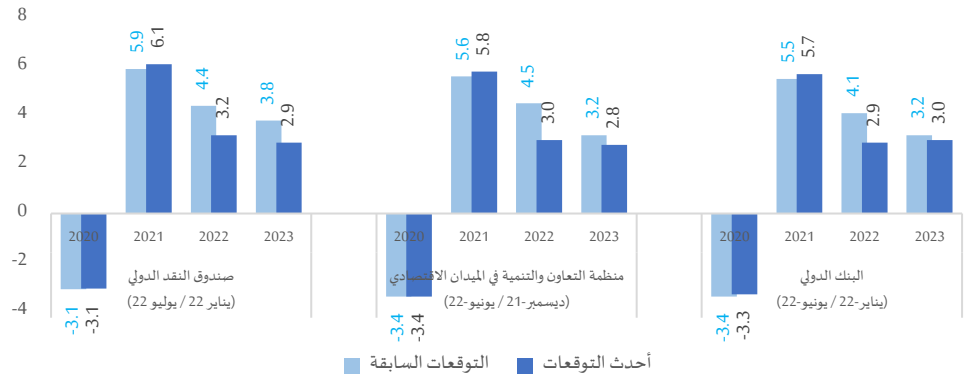

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، تحديثي يناير ويوليو 2022؛ وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي للبنك الدولي، ديسمبر 2021 ويونيو 2022؛ وتقرير الآفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يناير ويونيو 2022.

لحدود منتصف عام 2022، أخذت وتيرة السيطرة على الجائحة تتزايد شيئا فشيئا وواصل الاقتصاد العالمي تحقيق التعافي من تداعيات كوفيد-19. لكن يبدو أن الصراع بين روسيا وأوكرانيا قد يؤثر بصورة كبيرة على مسار انتعاش الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد الجائحة، وهذا ما يجعل الآفاق غير واضحة المعالم. ووفقا لذلك، تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي لعام 2022 بنسبة 3.2% وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي لشهر يوليو 2022، وهو رقم أقل بنسبة 1.2 نقطة مئوية مقارنة بالتوقع السابق المعلن عنه في شهر يناير. وعلى نفس المنوال، تمت مراجعة التوقعات الخاصة بعام 2023، إذ أنها استقرت على معدل 2.9%، وهو رقم أقل بنسبة 0.9 نقطة مئوية عن المعدل المتوقع سلفا. وأقدم كل من البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) بدورهما على إدراج تعديلات على توقعاتهما للنمو الاقتصادي العالمي خلال عامي 2022 و 2023 (الشكل 2.1). وبصورة عامة، يشوب التوقعات الخاصة بهذين العامين الكثير من عدم اليقين، وذلك راجع لمجموعة من العوامل: احتمالية تفاقم حالة الحرب في أوكرانيا، وتصعيد العقوبات على روسيا، وتسجيل مستويات تباطؤ في الصين أكثر حدة مما كان متوقعا، وتفشي الجائحة من جديد مع احتمالية ظهور سلالات فيروسية أكثر عدوى، وتصاعد التوترات الاجتماعية بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة (IMF, 2022a). وبالفعل، من المتوقع أن تساهم الحرب الجارية في أوكرانيا والعقوبات المفروضة على روسيا في إضعاف النمو الاقتصادي العالمي من خلال آثار مباشرة على البلدين وتداعيات عالمية، وستتأثر بصورة خاصة البلدان التي تربطها علاقات اقتصادية وثيقة بهما.

حسب بيانات صندوق النقد الدولي، لم يسجل سوى 28 اقتصادا حول العالم معدل نمو سلبي في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، أي قبل بداية تفشي الجائحة. ومع انهيار الاقتصاد العالمي بسبب الجائحة في عام 2020، شهد 38 من أصل 40 بلدا متقدما و 123 من أصل 155 بلدا ناميا معدل نمو سلبي في ذلك العام على مستوى الاقتصاد. وبناء على وتيرة الانتعاش الاقتصادي الجارية التي بدأت في آخر عام 2020، تشير البيانات الخاصة بعام 2021 إلى أن جميع البلدان المتقدمة حققت معدل نمو إيجابي وأن 20 بلدا ناميا فقط هي التي شهدت تراجعا في ناتجها المحلي الإجمالي. وتشير التوقعات الخاصة بعام 2022 إلى أن ست بلدان نامية فقط هي التي من المرتقب أن تسجل معدل نمو سلبي (الشكل 3.1).

الشكل 3.1: عدد البلدان المسجلة لمعدلات نمو سلبية في الناتج المحلي الإجمالي

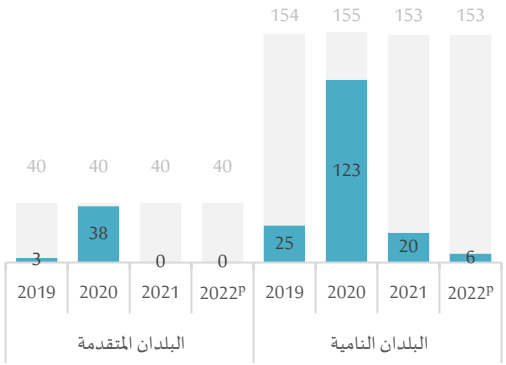

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2022. ملاحظة: P = توقعات

تباين الآفاق الاقتصادية بين البلدان من أبرز الشواغل

رغم أن المنظمات الدولية الثلاث السالفة الذكر أعلاه - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - تتوقع انتعاشا قويا بعد عام 2020، إلا أن مسار التعافي هذا لن يكون مستقرا ولا بنفس الوتيرة في جميع البلدان، إذ أن بعض البلدان قد تحقق نموا أسرع من أخرى، فيما قد يستغرق الأمر سنوات عدة حتى تتمكن بعض الاقتصادات من بلوغ نفس مستويات الناتج المحلي الإجمالي التي سجلتها قبل ظهور الجائحة. والوضع المتمثل في التفاوت بين البلدان في وتيرة التعافي مرتبط في الغالب بالاختلافات الكبيرة في وتيرة التلقيح، ومدى دعم السياسات الاقتصادية. وإلى جانب الاضطرابات القائمة الناتجة عن الجائحة، باتت الحرب في أوكرانيا من العوامل التي قد تقوض آفاق التعافي في العالم.

ويشير صندوق النقد الدولي (2021a) إلى أن مسارات التعافي المتفاوتة قد تسهم في توسيع حجم الهوة بين البلدان النامية وغيرها من البلدان فيما يخص مستويات المعيشة، مقارنة بالتوقعات الصادرة في فترة ما قبل الجائحة. وهذا ما يؤكده الشكل 4.1 الذي يبرز أنه من المتوقع أن يبلغ إجمالي الناتج بالنسبة للبلدان المتقدمة مستوى أقرب للمستويات المسجلة في فترة ما قبل الجائحة. وبالمقابل، من المتوقع أن يبقى الناتج الإجمالي لمجموعة البلدان النامية (باستثناء الصين) دون مستوى توقعات ما قبل الجائحة بنحو 5 في المائة، وهذا ما قد يشكل عقبة كبيرة أمام تحسين المستويات المعيشية في هذه البلدان.

الشكل 4.1: معدل نمو الاقتصاد العالمي دون مستواه في فترة ما قبل الجائحة
(الناتج الإجمالي، 2019=100)

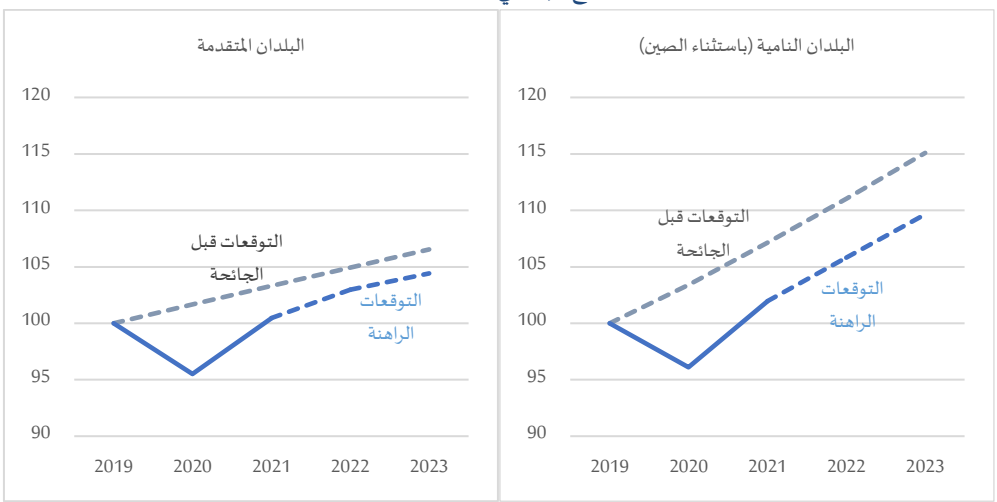

المصدر: حسابات المؤلفين استنادا إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أكتوبر 2019، أبريل 2022، وتحديث يوليو 2022.

وتبعا لذلك، قوضت جائحة كوفيد-19 مقرونة بتداعيات الحرب في أوكرانيا الجهود المبذولة في العديد من البلدان النامية للحاق بركب البلدان المتقدمة على مستوى نصيب الفرد من الدخل. ومن المقدر أن يتراجع معدل الفرق في نمو نصيب الفرد من الدخل بين البلدان النامية والمتقدمة بمقدار النصف خلال فترة 2020-2023 مقارنة بالعقد السابق (الشكل 5.1)، وهذا يعني أن وتيرة اللحاق بركب الاقتصادات المتقدمة من حيث نصيب الفرد من الدخل ستتباطئ بالنظر إلى معدلات النمو المتوقعة. والفوارق بين المناطق بدورها كبيرة. فمن المتوقع أن تشهد البلدان النامية في أوروبا وعلى وجه الخصوص في آسيا تباطؤا في مساعي اللحاق بركب الدول المتقدمة، بينما من المتوقع أن تتسع الهوة أكثر بين البلدان الواقعة في مجموعتي أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي وأفريقيا جنوب الصحراء ومجموعة البلدان المتقدمة. ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن تسجل البلدان النامية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، التي بدورها كان بينها وبين البلدان المتقدمة هوة خلال فترة 2010-2019، معدلات نمو مماثلة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في فترة 2020-2023.

الشكل 5.1: نمو مستويات الدخل حسب الفرد بالنسبة للبلدان المتقدمة (نقاط مئوية)*

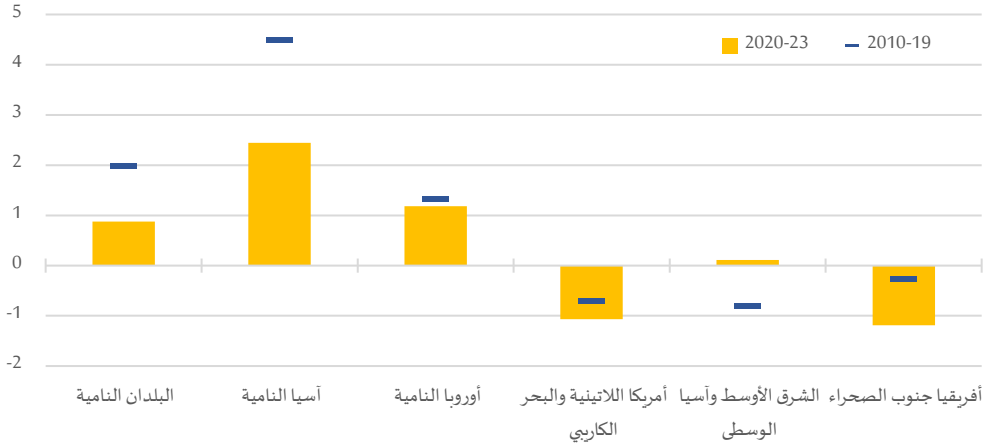

المصدر: حسابات المؤلفين بناء على بيانات مستمدة من قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2022. ملاحظة: * متوسط الفرق السنوي في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بين مجموعتي البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

كل الاقتصادات المتقدمة، باستثناء اثنين منها، ستحقق ناتجا بنفس مستويات فترة ما قبل الجائحة اعتبارا من 2023

بعد أن تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان المتقدمة بنسبة 4.5% في 2020 بسبب تفشي الجائحة وما ارتبط بها من اضطرابات في الاقتصاد العالمي، عاد ليسجل نموا بنسبة 5.2% في 2021. وقد ساهم في تحقيق هذه العودة كل من مسار التعافي الجاري على مستوى الاقتصاد العالمي، والدعم المالي الأمريكي الإضافي، وتحرير الحجم الهائل للطلب المكبوح، والزيادة التدريجية في الأنشطة الاقتصادية، بالتزامن مع تلقي السكان للجرعات المحددة من اللقاحات ضد كورونا. ومع ذلك، لم يتمكن 18 من أصل 40 بلدا متقدما، مثل إسبانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة، من بلوغ مستوى ناتج مماثل للمستوى المسجل في فترة ما قبل الجائحة (2019) في عام 2021. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة سيتراجع إلى 2.5% في

2022 ثم إلى 1.4% في عام 2023 (الشكل 6.1). وفي الوقت الذي لا يتوقع أن يسجل أي بلد متقدم معدل نمو سلبي خلال فترة 2022-2023، ستواصل 8 بلدان في 2022 تسجيل ناتج بنفس مستوى فترة ما قبل ظهور الجائحة، ومن المتوقع أن تعود جميعها، باستثناء ماكاو وإسبانيا، إلى مستوى ما قبل الجائحة في عام 2023.

وبتعافي اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية من تداعيات الجائحة بوتيرة أسرع من باقي البلدان بحكم الدعم المالي الكبير المخصص لهذا الغرض، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة تصل إلى 5.7% في 2021 بعد أن تهاوى بنسبة 3.4% في العالم الذي قبله (الشكل 6.1). لذلك تصنف الولايات المتحدة ضمن ضمن البلدان المتقدمة الـ22 التي نجحت في 2021 في العودة إلى مستوى ما قبل الجائحة للناتج. ومن المتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة إلى 2.3% في 2022 ثم 1.0% في 2023. وبحكم محدودية العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وروسيا، قد يعزى هذا التراجع لحد كبير إلى تواصل الاضطرابات على مستوى سلسلة التوريد، وسحب الدعم النقدي للتحكم في مستويات التضخم المتزايدة، وضعف وتيرة نمو العلاقات بين الشركاء التجاريين بسبب الاضطرابات الناتجة عن الحرب.

ورغم أن العوامل المتمثلة في بطئ وعدم اتساق وتيرة التلقيح ضد كوفيد-19 وفرض قيود صارمة على التنقل ساهمت بصورة كبيرة في عرقلة وتيرة التعافي في النصف الأول من عام 2021، إلا أن منطقة اليورو شهدت انتعاشا قويا خلال النصف الثاني من العام، إلى جانب تسارع وتيرة التلقيح والرفع التدريجي للقيود المفروضة. فقد نما اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 5.4% في عام 2021 بعد انهيار بلغ نسبة 6.3% في العام الذي قبله، وهذا ما يعكس أن الأنشطة الاقتصادية لم تعد بعد لنفس المستويات المسجلة في نهاية 2019. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن النمو الاقتصادي في منطقة اليورو سيتراجع إلى 2.6% عام 2022 وإلى 1.2% في 2023 (الشكل 6.1)، ومرد ذلك في المقام الأول الارتفاع العالمي لأسعار الطاقة وقضايا الأمن الطاقي الناتجة عن الحرب والعقوبات المرتبطة بها. إلى جانب ذلك، تعاني بعض الصناعات التحويلية من جراء الاضطرابات في سلسلة التوريد، إذ أن الحرب والعقوبات من بين أكثر العوامل التي عرقلت عملية إنتاج بعض المدخلات الرئيسية وبالتالي تسببت في الندرة.

الشكل 6.1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان المتقدمة (%)

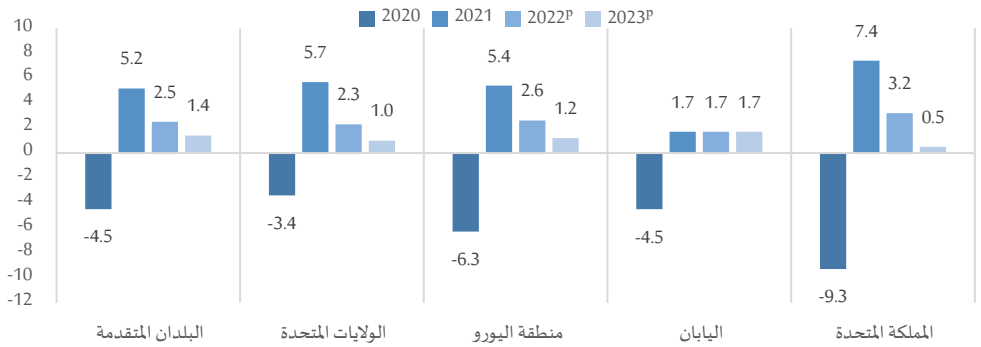

المصدر: صندوق النقد الدولي، آخر تحديث التوقعات الاقتصادية العالمية، يوليو 2022. ملاحظة: P = توقعات

سجلت اليابان نموا اقتصاديا هو الأبطأ ضمن مجموعة البلدان المتقدمة في 2021. فبعد أن انكمش الاقتصاد الياباني بنسبة 4.5% في 2020، عاد في 2021 ليسجل نموا لكن بنسبة 1.7% فقط، خاصة مع ضعف وتيرة التعافي في ظل تجدد الإجراءات الرامية لاحتواء جائحة كوفيد-19. فمن جهة، أدت الإجراءات إلى تدني مستوى الاستهلاك الخاص، وأثرت الاختلالات الحاصة في سلسلة التوريد سلبا على الاستثمارات والصادرات. ومن جهة أخرى، ساهمت العوامل المتمثلة في تحسن الطلب على الصعيد العالمي، والدعم المالي المستمر، وبداية تعافي الأنشطة الاقتصادية في ظل المعدلات المرتفعة للتلقيح في التخفيف من الآثار السلبية على نمو الاقتصاد الياباني الموجه للتصدير. ومن المتوقع أن يحافظ الاقتصاد الياباني على معدل نمو قدره 1.7% في عامي 2022 و 2023 (الشكل 6.1). وبذلك قد لا يتعدى معدل الناتج بحلول نهاية عام 2023 مستواه المسجل في فترة ما قبل بداية الجائحة. وتتجلى أبرز العوامل التي من شأنها المساهمة في رسم هذه الصورة في محدودية نمو الصادرات - بسبب الاضطرابات المتواصلة في جانب العرض وضعف الطلب العالمي - وانتعاش الاستهلاك الخاص.

وتعد المملكة المتحدة واحدة من أكثر البلدان المتقدمة التي طالتها تداعيات الجائحة بحدة، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9.3% في 2020 (الشكل 6.1). ورغم تسجيل معدلات نمو سلبية على مستوى اقتصاد المملكة المتحدة مطلع عام 2021 بسبب إجراءات الإغلاق المتواصلة في ظل ظهور متغيرات جديدة للفيروس تتسم بسرعة انتشارها، حقق الاقتصاد البريطاني نموا بنسبة 7.4% في 2021. ويعود الفضل في هذا الانتعاش القوي إلى حد كبير إلى التحسن الكبير في الاستهلاك الخاص والحكومي. واستشرافا للمستقبل، من المتوقع أن يكون النمو بطيئا بحكم ارتفاع أسعار الطاقة واعتماد سياسات مالية ونقدية حازمة تلقي بثقلها على الدخل المتاح والاستهلاك الخاص (European Commission, 2022a). ووفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي، سيتراجع معدل نمو اقتصاد المملكة المنحدة إلى نسبة 3.2% في 2022 و 0.5% في 2023. وبمعدلات النمو هذه المتوقعة، من المرتقب أن تبلغ الأنشطة الاقتصادية في 2022 مستوياتها المسجلة في فترة ما قبل الجائحة.

تحسن الأنشطة الاقتصادية بصورة كبيرة في جميع المناطق النامية

تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصادات النامية بنسبة 2.0% في 2020 بسبب الركود على مستوى الأنشطة الاقتصادية جراء تدابير الإغلاق وباقي الإجراءات الرامية لاحتواء الجائحة. ومع تراجع حدة آثار الجائحة تدريجيا واستفادة البلدان من ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتحسن معدل الطلب الخارجي، بلغ النمو الاقتصادي نسبة 6.8% خلال عام 2021 - وهو أعلى معدل نمو منذ عام 2010 (الشكل 7.1). ورغم أن هذا يعني أن عام 2021 قد شهد تسجيل مستوى مرتفع بشكل ملحوظ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بفترة ما قبل انتشار الجائحة، إلا أن حصة كبيرة من هذا التحسن مصدرها عدد قليل فقط من الاقتصادات الكبرى، طالما أن هامش التعافي في العديد من البلدان الأخرى كان محدودا بسبب ارتفاع حالات الإصابة بالفيروس والصعوبات القائمة على مستوى اقتناء اللقاحات واستفادة الناس منها، فضلا عن نقص الدعم المالي. فقد ساهمت كل من الصين والهند لوحدهما بأكثر من نصف حصة النمو الذي شهدته مجموعة البلدان النامية في 2021. واستأثر البلدان، إلى جانب كل من تركيا وروسيا وليبيا، بثلثي معدل النمو في عام 2021. وبينما يتوقع أن يتباطأ النمو في

البلدان النامية إلى 3.6% في 2022، من المتوقع أن تواصل الصين والهند لعب دور المحركين الرئيسيين للنمو باستئثارهما بأكثر من نصف إجمالي معدل النمو (الشكل 8.1).

الشكل 7.1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان النامية (%)

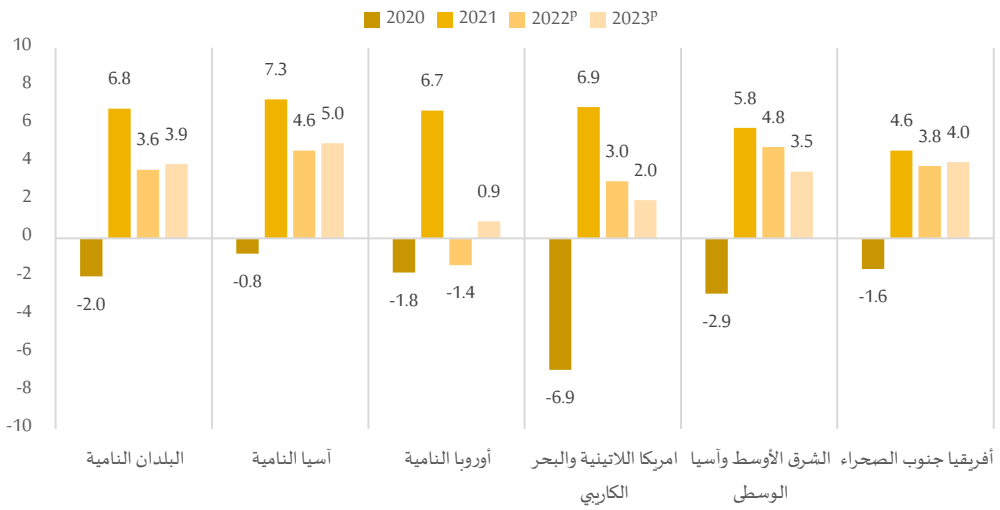

المصدر: صندوق النقد الدولي، تحديث التوقعات الاقتصادية العالمية، تحديث يوليو 2022. ملاحظة: P = توقعات

انتعش النشاط الاقتصادي بصورة ملحوظة في جميع المناطق النامية عام 2021، بعد أن سجلت معدلات انكماش متباينة بشكل كبير في العام الذي قبله (الشكل 7.1). وسجلت منطقة آسيا النامية، وهي المنطقة التي عرفت أدنى معدلات الانكماش عام 2020، أسرع مستويات النمو عام 2021 بمعدل نمو بلغ 7.3%. ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي فيها، بفضل ثقل الصين والهند، 4.6% في 2022 و 5.0% في 2023. فقد سجلت الصين، المحرك االرئيس للنمو في المنطقة، معدل نمو بنسبة 8.1% في عام 2021، بعد تراجع غير معهود بلغ 2.2% في العام الذي قبله بسبب الظرفية التي فرضتها الجائحة. ومن أكثر العوامل المساهمة في تحقيق هذه النتيجة تحسن الطلب المحلي الذي عززته التدابير الفعالة لاحتواء الجائحة والاستثمار في القطاع العام ودعم السيولة. لكن قبل أن يزيد نموا بمعدل يناهز 4.6% في عام 2023، من المتوقع أن يضعف النمو الاقتصاد الصيني إلى 3.3% عام 2022 في ظل إجراءات الإغلاق المتكررة التي تشمل قطاعات مختلفة مع الإشارة إلى استراتيجية القضاء على كورونا (Zero COVID) على الرغم من الإجراءات المالية والنقدية القوية المعلنة لتغطية التدابير المعتمدة للتصدي لكوفيد-19 وضعف الطلب الخارجي. وفي الهند، انتعش الاقتصاد بنسبة 8.7% في عام 2021 على الرغم من تفشي فيروس كورونا بصورة مهولة بعد انكماش بنسبة 6.6% في العام الذي قبله. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن النمو سيحافظ على وتيرته القوية بمعدل 7.4% في 2022 قبل أن يتراجع إلى 6.1% عام 2023.

الشكل 8.1: أبرز العوامل المساهمة في النمو الاقتصادي في البلدان النامية (نقطة مئوية)

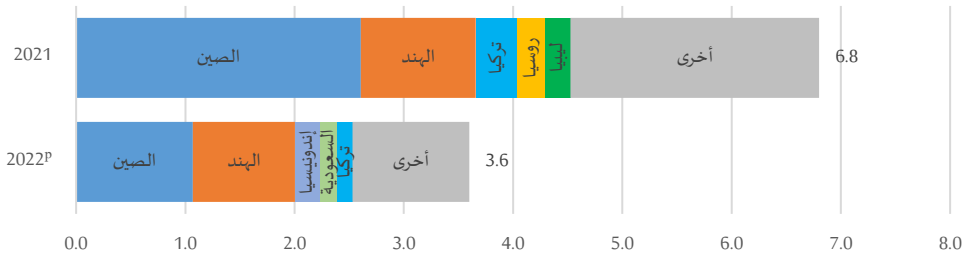

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، أبريل 2022 وتحديث يوليو 2022. ملاحظة: P = توقعات

ازدهر الإنتاج في أوروبا النامية بنسبة 6.7% عام 2021 بعد انكماشه بنسبة 1.8% في 2020. لكن من المتوقع أن ينكمش اقتصاد المنطقة بنسبة 1.4% في 2022 نتيجة للحرب في أوكرانيا (الشكل 7.1). فمن المنتظر أن يحدث تراجع حاد في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة رقمين في أوكرانيا (35-%) بسبب الحرب الجارية. ومن المتوقع كذلك تسجيل تراجع كبير في روسيا (6.0-%) بسبب العقوبات والقرارات التي اتخذتها الدول الأوروبية لتقليص واردات الطاقة. ومن المرتقب أن تطال التكاليف الاقتصادية للحرب دولا أخرى، لا سيما البلدان القريبة من منطقة الحرب. وبالإضافة إلى ذلك، تربط بعض بلدان المنطقة روابط اقتصادية وتجارية مهمة بروسيا وأوكرانيا. وبذلك من المتوقع أن تؤثر الحرب سلبا على الأنشطة الاقتصادية في هذه البلدان. كما ينتظر أن يؤدي زحف ملايين الأوكرانيين إلى البلدان المجاورة إلى زيادة حجم الضغوط الاقتصادية في المنطقة.

وسجلت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (LAC)، التي تعد المنطقة النامية المسجلة لأكبر درجات التراجع عام 2020 (6.9-%)، معدل نمو قدره 6.9% عام 2021 (الشكل 7.1). وبعد هذا التعافي من الركود الناجم عن الجائحة، من المتوقع أن تضعف بشدة وتيرة النمو لتبلغ 3.0% في 2022 و 2.0% في 2023. وتشير هذه التوقعات إلى أن الناتج الإقليمي في 2022 سيتعدى مستواه المسجل في فترة ما قبل الجائحة في 2019 بمعدل يقارب 2.5%. وبحكم وجود روابط اقتصادية أقل نسبيا مع أوروبا، من المتوقع أن تتأثر المنطقة على نحو أكبر بظروف مالية أكثر سوءا، ويرجع ذلك في جزء منه إلى دخول السياسة النقدية الأمريكية مستويات تدهور أسرع من المتوقع، وضعف نمو الطلب الخارجي، وزيادة التضخم، وزيادة عدم اليقين على مستوى السياسات في بعض البلدان (World Bank, 2022).

وبعد انكماش الاقتصاد الإقليمي للشرق الأوسط وآسيا الوسطى بنسبة 2.9% عام 2020، عاد في 2021 لينتعش بمعدل 5.8% ومن المتوقع أن يسجل معدل نمو بقدر 4.8% في 2022 و 3.5% في 2023. (الشكل 7.1). من المتوقع أن يكون النمو القوي في البلدان المصدرة للنفط من الروافد الأساسية للنمو الإقليمي، مدعوما بأسعار النفط المرتفعة باستمرار وبداية تلاشي الآثار السلبية للجائحة. وكان من شأن الانتعاش المتوقع أن يكون أقوى لولا تبعات الحرب في أوكرانيا على البلدان المستوردة للنفط. وإلى جانب الآثار غير المباشرة الناجمة عن الظروف المالية السيئة على الصعيد العالمي، أدت الحرب إلى تقويض الطلب الخارجي، وتأجيج حالة عدم اليقين، وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة. ومن المتوقع أن يسجل الاقتصاد السعودي، وهو الأكبر في المنطقة، معدل نمو هو الأعلى على امتداد عقد من الزمن يقدر بنسبة 7.6% في 2022، قبل أن يتراجع إلى 3.7% في 2023. فبينما من شأن

معدلات النمو المتوقعة تمكين المملكة العربية السعودية من تجاوز مستوى إنتاجها المسجل قبل بداية انتشار الجائحة عام 2022، من غير المتوقع أن تسجل ثلث بلدان المنطقة، التي شهد بعضها تراجعا بمعدلات ثنائية الرقم في 2020، نفس مستويات النشاط الاقتصادي لعام 2019 بحلول نهاية عام 2022.

وبعد تهاوي الناتج في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 1.6% في 2020 بسبب الجائحة، عاد ليسجل نموا بنسبة 4.6% في 2021، وذلك بفضل الآثار غير المباشرة لانتعاش الأنشطة الاقتصادية العالمية، بما في ذلك زيادة الطلب الخارجي وارتفاع أسعار السلع الأساسية. ويتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي الإقليمي لمعدل 3.8% في 2022 ثم يتحسن نسبيا ليبلغ معدل 4.0% في العام المقبل (الشكل 7.1). وتساهم في الغالب العوامل المتمثلة في تباطؤ النمو العالمي وارتفاع أسعار الغذاء والوقود بسبب الحرب في رسم الآفاق الخاصة بالمنطقة. ورغم كون بعض كبار مصدري المعادن والطاقة يستفيدون من ارتفاع أسعار السلع الأساسية، إلا أن ضغوط الأسعار ومستويات التضخم المرتفعة تعد من العناصر التي تهدد القدرة على توفير الغذاء ومستويات الدخل الحقيقي في جميع أنحاء المنطقة. وباعتبار المنطقة موطنا للعديد من البلدان الأقل نموا، فإنها تعاني من الفقر وعدم المساواة ومع اتفشي الجائحة وتداعياتها تفاقم الوضع في المنطقة. وتشير التوقعات إلى أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع سيزيد، لا سيما في البلدان التي تستورد الغذاء والوقود.

البطالة

معدل البطالة لا يزال أعلى من مستويات ما قبل تفشي الجائحة

أسفرت الجائحة، وما يتعلق بها من إجراءات إغلاق أماكن العمل وباقي التدابير المتخذة في إطار الجهود المبذولة لمحاصرة الفيروس، عن تباطؤ جلي في الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، وأثرت بصورة بالغة على أسواق العمل. وتشير أحدث تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن عام 2020 سجل خسارة ما يقارب 8.6% من إجمالي ساعات العمل بالمقارنة مع الربع الأخير من عام 2019 - أي ما يعادل عدد ساعات عمل 250 مليون عامل بدوام كامل على امتداد عام واحد. ومع استئناف البلدان للنشاط الاقتصادي في العام الثاني للجائحة، تقلص النقص في ساعات العمل بالمقارنة مع وضع ما قبل الجائحة إلى 3.9% عام 2021، وهو ما يعادل عجزا قدره 114 مليون وظيفة بمكافئ دوام كامل (FTE) (مزاولة 48 ساعة عمل أسبوعيا) (الشكل 9.1).

وعلى أساس فصلي، بلغ مستوى فقدان ساعات العمل - الذي بلغ ذروته المتمثلة في 18.6% في الربع الثاني من عام 2020 - درجة متدنية في الربع الأخير من عام 2021 (3.2%). لكن التقديرات تشير إلى إمكانية تسجيل تدهور خلال عام 2022. فخلال الربع الأول من عام 2022، تقدر ساعات العمل على الصعيد العالمي أن تكون أقل بنسبة 3.8% مقارنة بمستوى فترة ما قبل الجائحة المرجعية، أي ما يعادل عجزا قدره 112 مليون وظيفة بدوام كامل. ووفقا لأرقام منظمة العمل الدولية (2022)، تعد تدابير الاحتواء المعتمدة مؤخرا في الصين السبب الأبرز (86%) للانخفاض العالمي في ساعات العمل في الربع الأول من عام 2022. وعلى الصعيد العالمي، من المتوقع أن يتراجع عدد ساعات العمل بصورة أكبر خلال الربع الثاني من عام 2022، وذلك مرده في المقام الأول إجراءات الاحتواء المتواصلة في الصين وتداعيات الصراع في أوكرانيا. وتبرز أحدث توقعات منظمة العمل الدولية

بخصوص الربع الثاني من عام 2022 أن عدد ساعات العمل قد يكون أقل بنسبة 4.2% من المستوى المسجل في فترة ما قبل الجائحة، وهو ما يعادل 123 مليون وظيفة بدوام كامل.

الشكل 9.1: التقديرات العالمية للعجز في ساعات العمل بالمقارنة مع الربع الأخير من عام 2019 وما يقابله من خسارة في الوظائف بمكافئ دوام كامل

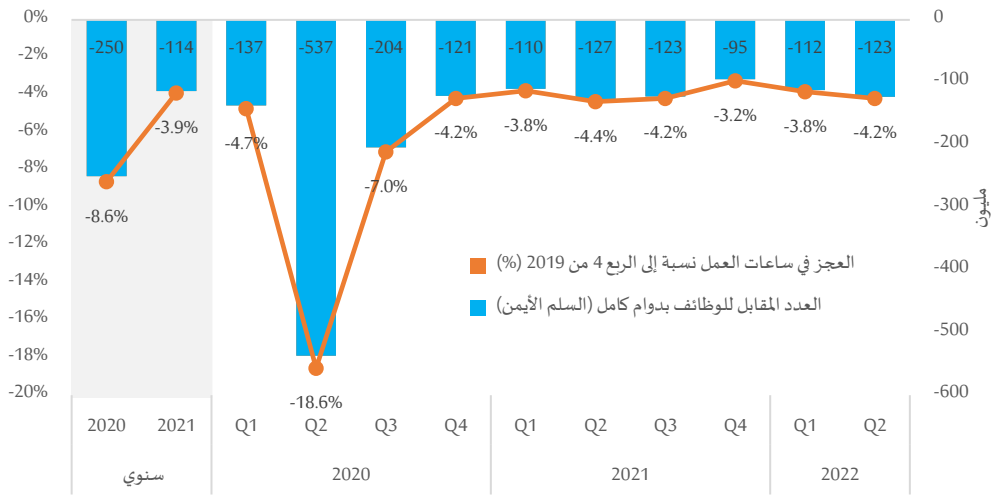

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية.

ملاحظة: ساعات العمل معدلة للفئة العمرية 15-64. مكافئ دوام كامل (FTE) قائم على مزاولة 48 ساعة عمل أسبوعيا. يمثل العجز عدد ساعات العمل الإضافية التي قد تسجل إذا كانت حصة إجمالي ساعات العمل الأسبوعية نسبة إلى الفئة العمرية 15-64 بنفس المستوى المسجل في الربع الأخير من عام 2019.

وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية أيضا بلغ عدد العاطلين عن العمل في العالم 214.2 مليون شخصا عام 2021، وهو رقم أقل بقيمة 9.5 مليون عن العام الذي قبله، لكنه لا يزال أعلى بمقدار 28.3 مليونا عن مستوى ما قبل الجائحة عام 2019. وتراجعت البطالة على مستوى العالم بمعدل 0.4 نقطة مئوية، مسجلة بذلك نسبة 6.2% عام 2021، بعد أن بلغت ذروتها المتمثلة في 6.6% عام 2020، وهو أعلى معدل منذ 1991، العام الذي تتوفر البيانات لحدوده. ومن المتوقع أن تتحسن أكثر، بحيث تنخفض أولا لمعدل 5.9% عام 2022 ثم 5.7% عام 2023 (الشكل 10.1). وبصورة عامة، لن يكون مستوى التحسن في معدلات البطالة بحلول عام 2023 كافيا لسد الفجوات التي تسببت فيها الجائحة، إذ سيظل معدل البطالة فوق مستوى عام 2019 وتجاوز عدد العاطلين عن العمل المستوى المسجل في عام 2019 بمقدار 17 مليون.

وأحدثت الانتكاسة الشديدة في الاقتصاد العالمي عام 2020 آثارا سلبية كبيرة على وضع العمالة والأرباح الخاصة ببعض المجموعات مثل الشباب والنساء والعمال ذوي المستوى المتدني نسبيا للتحصيل الدراسي والعمال المهاجرين الموسميين والعمال غير الرسميين. وهذه الفئات، التي تمثل شرائح كبيرة من السكان لا سيما في البلدان النامية، كانت أكثر عرضة للتداعيات الاقتصادية السلبية التي تسببت فيها الجائحة وما تعلق بها من تدابير قصد احتوائها، ووفقا لذلك كانت الأكثر تعرضا للضرر بشكل عام. ومن بين كل الفئات السكانية في العالم، كانت فئة الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و 24 سنة الفئة الأكثر عرضة للخطر، حيث يبلغ معدل البطالة في صفوفهم 2.5 أضعاف معدل البطالة في أوساط البالغين. فنقص فرص العمل المتاحة أمام الشباب،

الأمر الذي كان أصلا يشكل تحديا على الصعيد العالمي، تفاقم بسبب الانهيار الاقتصادي المترتب عن الجائحة. ونتيجة لذلك، ارتفع معدل البطالة في صفوف الشباب بنسبة 1.7 نقطة مئوية، ليصل إلى 15.2% في 2020. كما أنه من المتوقع أن تزيد أكثر (على عكس المعدل الإجمالي للبطالة في صفوف الكبار) لتبلغ مستوى قياسي يقدر بنحو 15.6% في عام 2021 (الشكل 10.1). ووفقا لذلك، تشير التقديرات إلى أن بطالة الشباب ربما بلغت 75.1 مليون عاطل في 2021 بعد أن كانت في حدود 67.2 مليون في عام 2019، وهو ما يمثل حصة 35% من إجمالي معدل البطالة. ورغم التوقعات التي تشير إلى إمكانية تراجع البطالة في صفوف الشباب خلال عامي 2022 و 2023 إلى 14.4%، إلا أنها ستظل أعلى من مستواها المسجل عام 2019، بمعدل أكثر من 71 مليون شاب عاطل عن العمل في العالم.

الشكل 10.1: معدل البطالة في العالم (%)

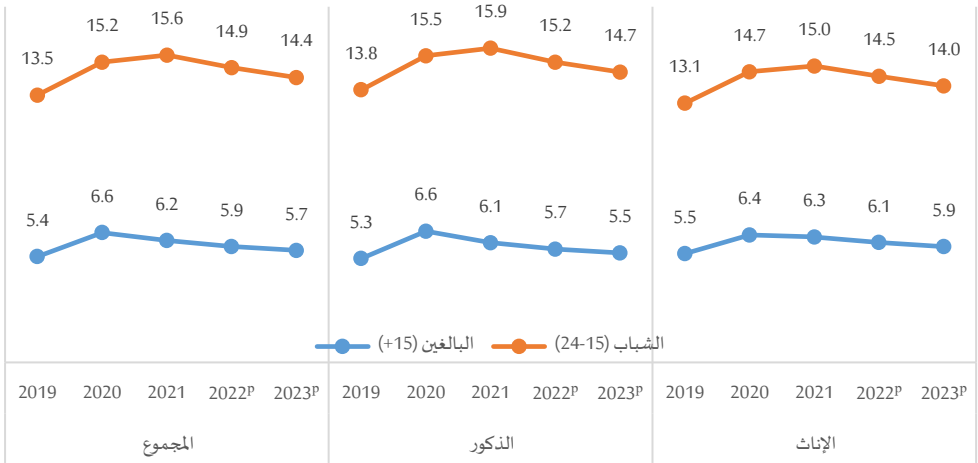

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2021.

ويفترض أن البطالة في صفوف الذكور تراجعت بنسبة 0.5 نقطة مئوية لتستقر على 6.1% في عام 2021. ويتوقع تسجيل تراجع أكثر خلال العامين المقبلين، لكن المستوى سيكون أعلى بالمقارنة مع مستوى ما قبل الجائحة (الشكل 10.1). ويقدر أن يتراجع معدل البطالة في صفوف الإناث بوتيرة أبطأ، بنسبة 0.1 نقطة مئوية حتى لتبلغ 6.3% في 2021. لكن بالرغم من هذا الانخفاض، انضمت حوالي 350 ألف امرأة لعداد العاطلين عن العمل في ذلك العام. وتشير التقديرات إلى أن معدل البطالة في صفوف الإناث سيتراجع إلى 6.1% في 2022 ثم إلى 5.9% في 2023، ويبقى بذلك أعلى من المعدل المسجل في صفوف الذكور وأيضا مستوى ما قبل الجائحة، وهذا يعني أن فئة الإناث ستعاني في سوق العمل من جراء التداعيات الطويلة الأمد التي خلفتها الجائحة. وزيادة على ذلك، بعد تراجع معدل المشاركة في القوى العاملة بصورة حادة في 2020، عاد وارتفع في صفوف الذكور والإناث بمقدار 0.4 نقطة مئوية في عام 2021، وظل المعدل أقل بكثير في صفوف الإناث (46.4%) مقارنة بالذكور (71.7%).

الشكل 11.1: معدلات البطالة حسب المناطق والجنس (%)

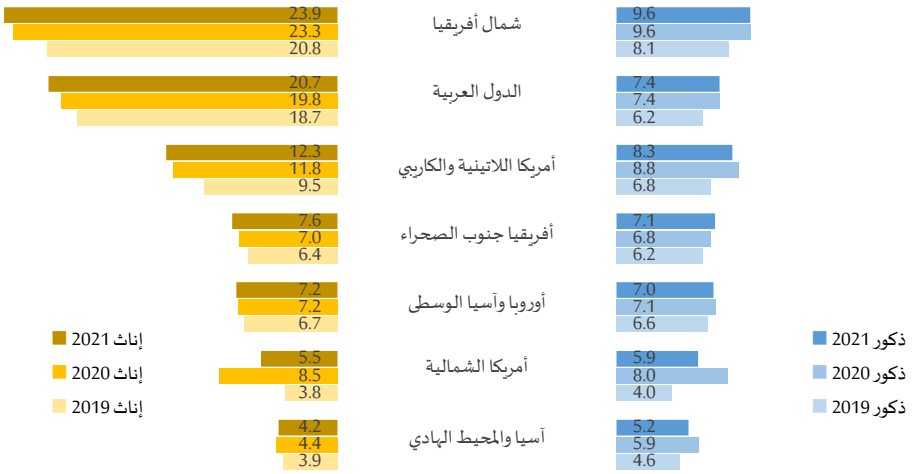

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية.

ملاحظة: التصنيف الإقليمي قائم على تصنيفات منظمة العمل الدولية للبلدان. تصنف المناطق حسب الفرق بين معدلات البطالة في صفوف الإناث ونظيرتها في صفوف الذكور في 2021.

بينما ارتفعت معدلات البطالة في صفوف الذكور والإناث في جميع المناطق في جميع أنحاء العالم خلال عام 2020، تفاوتت طبيعة التطورات التي سهدها عام 2021 بتغير نوع الجنس والمناطق (الشكل 11.1). فقد تراجع معدل البطالة في صفوف الذكور أو ظل مستقرا في جميع المناطق باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء، فيما زاد المعدل في صفوف الإناث في الدول العربية وشمال إفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وتراجع في أمريكا الشمالية وآسيا والمحيط الهادئ، وظل مستقرا نسبيا في أوروبا وآسيا الوسطى. وبصورة عامة، لم ينخفض معدل البطالة لا في صفوف الذكور ولا الإناث في أي منطقة لنفس مستويات ما قبل الجائحة. وبالغضافة غلى ذلك، زادت الهوة اتساعا بين معدلات البطالة في صفوف الإناث والذكور في 2021 في جميع المناطق باستثناء أمريكا الشمالية وآسيا والمحيط الهادئ، التي تسجل أصلا معدلات بطالة منخفضة نسبيا. وفي شمال أفريقيا والدول العربية، تواصل معدلات البطالة في صفوف الإناث تسجيل أرقام تفوق نظيراتها في صفوف الذكور بأكثر من ضعفين، وذلك راجع في المقام الأول لبعض الأعراف الاجتماعية السائدة وخصوصيات كل بلد (SESRIC, 2021). وواضح من خلال الشكل 11.1 أنه ليس بالأمر السهل أن تحصل المرأة على عمل في العديد من المناطق النامية في العالم.

الأسعار والتضخم

الحرب توهج أسعار السلع والتضخم على الصعيد العالمي

شهدت أسواق السلع الأساسية اضطرابات كبيرة في 2020 بسبب الجائحة وما تعلق بها من تدابير التخفيف التي أدت إلى انخفاض الطلب العالمي على معظم السلع الأساسية بسبب التراجع الكبير في معدلات الاستهلاك والإنتاج والاستثمار. فقد تراجعت أسعار السلع الأساسية بصورة كبيرة بسب تراجع الطلب العالمي، مع تأثر أسعار النفط بشكل خاص، إذ أنها انخفضت بمقدار الثلث (32.7%) بالمقارنة مع 2019. ويتمثل السبب الرئيسي الكامن وراء

هذا الانخفاض في أسعار النفط في الركود الكبير على مستوى أنشطة الأسفار والنقل، التي تستأثر بثلثي حجم استهلاك النفط، نتيجة للإجراءات الرامية للحد من تفشي الجائحة (World Bank, 2020).

مع تخفيف القيود المفروضة طوال عام 2021، تسارعت وتيرة الطلب، لكن العرض كان أبطأ في الاستجابة في ظل الاضطرابات المستمرة. وارتفعت أسعار السلع بشكل ملحوظ مقارنة بمستوياتها المنخفضة في العام الذي قبله. فقد زادت بالضبط بمقدار النصف (53.2%)، حسب حساب مؤشر صندوق انقد الدولي لأسعار السلع الأساسية (الشكل 12.1). وبفضل انتعاش قوي في الطلب إلى جانب تحسن آفاق الاقتصاد العالمي، ارتفعت أسعار النفط بمعدل الثلثين (67.3%) وتضاعفت إجمالي أسعار الطاقة (الوقود) (101.8%). كما ارتفعت أسعار المعادن بمقدرا النصف تقريبا (46.8%) بفضل التعافي في التصنيع العالمي وتحسن آفاق الاستثمار في البنية التحتية في الاقتصادات المتقدمة وتعطل الإمدادات بسبب الجائحة. فيما ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 27.8% والمواد الخام الزراعية بنسبة 15.8% مقارنة بمستواها في عام 2020.

ومن المتوقع أن ترتفع أسعار السلع أكثر خلال عام 2022 في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية والحرب في أوكرانيا التي بدأت في نهاية فبراير. ويرتقب أن يرتفع مؤشر أسعار السلع بمقدار النصف (46.9%)، بسبب الارتفاع الحاد في أسعار السلع المتعلقة بالطاقة (87.9%). فقد وصل سعر خام برنت مؤقتا 140 دولارا في مطلع مارس حيث أخذت الأسواق تتجنب نفط الأورال الروسي وحظرت عدة دول واردات النفط الروسي (IMF, 2022a). ومع ورود إمكانية تسجيل انخفاض كبير في صادرات النفط الروسية، من المتوقع أن ترتفع أسعار النفط بنحو 55% في عام 2022 مقارنة بالعام الذي قبله، وأن تنخفض بشكل طفيف فقط (13%) في عام 2023. كما يتوقع أن ترتفع أسعار المعادن بنسبة 9.9% في عام 2022 وأن تظل مستقرة في العام المقبل. ومن المتوقع أيضا أن ترتفع أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي بنسبة 13.9%، لتبلغ مستويات غير مسبوقة، ومرد ذلك في المقام الأول تراجع الإمدادات من أوكرانيا (منتج رئيسي للقمح والذرة)، وتراجع الصادرات الروسية، وارتفاع أسعار الأسمدة.

وحتى قبل الحرب، أدت أوجه النقص على مستوى العرض، إلى جانب إطلاق الطلب الحبيس، وانتعاش أسعار السلع الأساسية إلى زيادة تضخم أسعار المستهلك بسرعة في جميع أنحاء العالم. وقد ارتفع معدل التضخم العالمي بنسبة 4.7% في عام 2021 بعد أن تراجع لنسبة 3.2% في عام 2020. وكانت الزيادة في التضخم أكثر جلاء في البلدان المتقدمة، من 0.7% إلى 3.1%، بينما ارتفع التضخم في البلدان النامية من 5.2% إلى 5.9% (الشكل 13.1). وتوقعت مبكرا بعض البنوك المركزية في البلدان المتقدمة والنامية، لا سيما الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، توقيت تشديد سياستها النقدية بسبب ضغوط التضخم المتزايدة. ومن المتوقع أن يؤدي نقص الإمدادات المرتبط بالحرب إلى تكثيف هذه الضغوط، خاصة من خلال الزيادات في أسعار الطاقة والمعادن والغذاء. ووفقا لذلك، من المتوقع أن يصل التضخم في عام 2022 إلى 6.6% في البلدان المتقدمة و 9.5% في البلدان النامية، بمتوسط 8.3% على المستوى العالمي. ورغم أن التوقعات تشير إلى تراجع التضخم في عام 2023، إلا أن هناك حالة عدم يقين كبيرة بخصوص الاختلالات بين العرض والطلب، بما في ذلك الناجمة منها عن الحرب.

الشكل 12.1: الأسعار العالمية للسلع الأساسية (100 = 2016)

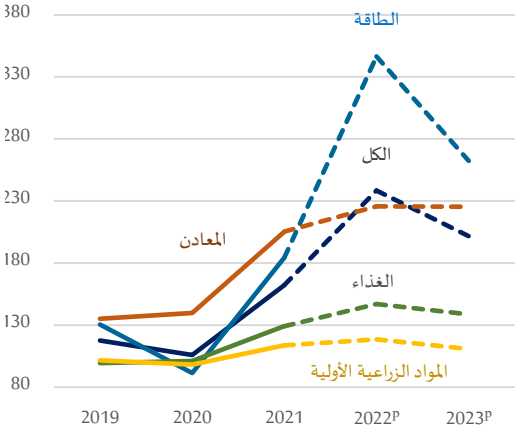

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2022.
ملاحظة: P = توقعات

الشكل 13.1: التضخم (%)

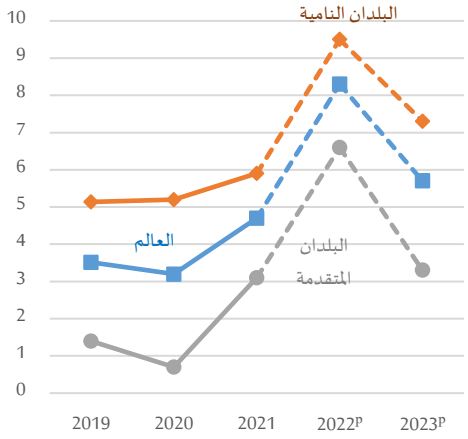

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، أبريل 2022 وتحديث يوليو 2022.
ملاحظة: متوسط التغير السنوي في أسعار المستهلك (CPI)؛ P = توقعات

بات ارتفاع مستوى التضخم من أبرز الشواغل ومصدر قلق كبير في العديد من البلدان. ويتوقع أن تسجل بعض الاقتصادات المتقدمة، بما في ذلك الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا وبلجيكا وهولندا، خلال عام 2022 مستويات تضخم هي الأعلى منذ 40 عاما. ووفق صندوق النقد الدولي (2022a)، هناك احتمالية أن تنحرف توقعات التضخم عن الأهداف التي وضعتها البنوك المركزية، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى اعتمادها لسياسات استجابة أكثر صرامة. ومع تشديد البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة لسياستها وارتفاع أسعار الفائدة في هذه البلدان، قد تواجه البلدان النامية تحدي سحب رؤوس الأموال وتراجع العملات، وهذا ما من شأنه أن يزيد من ضغوط التضخم. وقد يؤدي غلاء المعيشة بسبب ارتفاع معدلات التضخم، خاصة ارتفاع أسعار الغذاء والوقود، إلى تأجيج الوضع الاجتماعي، لا سيما في البلدان النامية.

التجارة الدولية

حجم التجارة في 2021 يفوق المستوى المسجل قبل الجائحة، لكن وتيرة النمو في تراجع

فقد ساهمت إجراءات احتواء الجائحة وتدابير الإغلاق المتخذة لمكافحة انتشارها في التأثير سلبا على جانبي العرض والطلب. كما تأثر النقل الدولي وسلاسل القيمة العالمية (GVCs) بشكل ملحوظ جراء عمليات الإغلاق الشامل. أدت الآثار السلبية غير المسبوقة التي خلفتها الجائحة إلى تراجع كبير (7.9-%) في حجم التجارة العالمية عام 2020. ومع ذلك ، تحقق الانتعاش سريعا، لا سيما على مستوى تجارة البضائع، لكن التجارة في الخدمات لم تشهد تحسنا سريعا بسبب الانتعاش البطيء في أنشطة الأسفار. فبعد تراجع معدل التجارة في السلع بنسبة 4.9% في عام 2020 انتعش بنسبة 10.9% في عام 2021، وهذا ما أدى إلى زيادة الحجم العالمي للتجارة في البضائع

بنسبة 5.4% مقارنة بفترة ما قبل الجائحة. لكن هذا النمو المسجل في تجارة السلع والخدمات بنسبة 10.1% في عام 2021 لم يتجاوز المستوى المسجل قبل بداية الجائحة سوى بمعدل 1.5% (الشكل 14.1).

ومع التباطؤ الكبير في إجمالي الأنشطة واستمرار الحرب في أوكرانيا وآثار الجائحة، من المتوقع أن يتراجع نمو التجارة العالمية بصورة كبيرة عام 2022. والعقوبات المفروضة على روسيا قصد الضغط عليها لإنهاء الحرب تعيق الروابط المالية والتجارية القائمة بين روسيا وبلدان أخرى، مع احتمالية أن ينم عن ذلك تداعيات بعيدة المدى. وعلى هذا الأساس، تشير التوقعات الراهنة لصندوق النقد الدولي إلى أن حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات قد يتراجع إلى 5.0% في عام 2022 ثم إلى 4.4% في 2023. ويتوقع أن يتراجع حجم التجارة في السلع إلى 4.4% في 2022 وإلى 3.8% في العام المقبل (الشكل 14.1.أ). ومع ذلك سيحافظ على وتيرته السريعة في الانتعاش مقارنة بإجمالي حجم التجارة (الشكل 14.1.ب).

الشكل 14.1: حجم التجارة العالمية

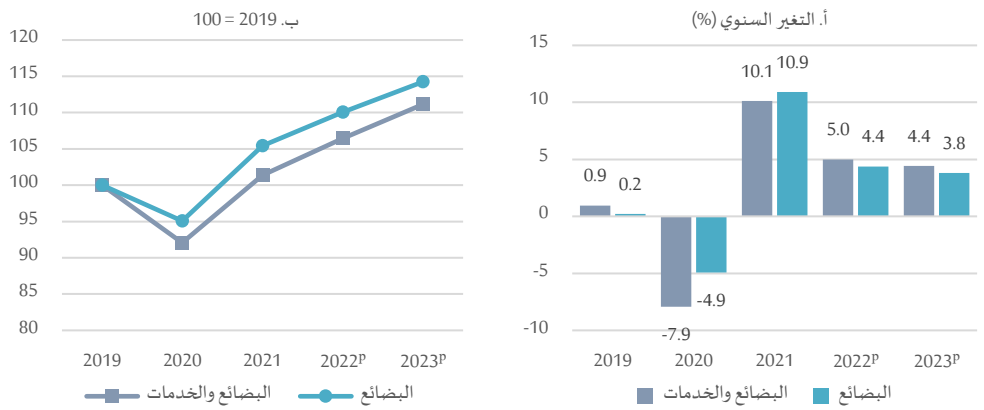

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2022.

ملاحظة: P= توقعات

وبالقيمة الإسمية للدولار الأمريكي، سجلت التجارة في السلع معدل نمو برقمين في جميع المناطق خلال 2021، في حين أن هذه المناطق جميعها سجلت تراجعا على مستوى الصادرات والواردات في العام الذي قبله، وإن كان بمستويات متفاوتة (الجدول 1.1). وسجلت قيمة الصادرات العالمية للبضائع نموا بنسبة 26.3% في عام 2021، بعد أن تراجعت بنسبة 7.2% في 2020 بسبب تداعيات الجائحة وبعد انكماش بنسبة 2.8% في العام الذي قبله. وعلى المستوى الإقليمي، سجلت أعلى مستويات النمو في 2021 في منطقة الشرق الأوسط (40.5%)، وذلك راجع في الأساس لارتفاع أسعار النفط نتيجة استعادة الاقتصاد العالمي لنشاطه. كما زاد حجم الصادرات من آسيا بنسبة 27.2% في 2021 بعد أن تراجع بمعدل 1.4% في 2020. وإلى جانب نمو حجم الصادرات، زادت الواردات بدورها على نحو بير في جميع المناطق، حيث تراوحت بين 21.8% في الشرق الأوسط و 41.7% في أمريكا الجنوبية والوسطى والبحر الكاريبي.

الجدول 1.1: التغير السنوي في القيم العالمية للتجارة حسب مناطق مختارة (%)

الواردات				الصادرات		
2021	2020	2019	المنطقة	2021	2020	2019
			السلع			
26.0	**-7.5**	**-2.6**	**العالم**	**26.3**	**-7.2**	**-2.8**
24.4	-13.7	-0.1	أفريقيا	38.7	-17.5	-5.6
30.1	-6.4	-3.8	آسيا	27.2	-1.4	-1.9
23.0	-6.3	-2.9	أوروبا	22.0	-6.3	-2.8
21.8	-12.6	2.1	الشرق الأوسط	40.5	-24.7	-8.8
23.1	-8.1	-1.8	أمريكا الشمالية	23.3	-12.4	-0.6
41.7	-16.0	-5.0	أمريكا الجنوبية والوسطى والبحر الكاريبي	33.8	-9.1	-5.8
			خدمات تجارية			
15.0	**-18.8**	**3.8**	**العالم**	**17.4**	**-17.8**	**3.1**
8.5	-24.1	4.2	أفريقيا	20.9	-34.9	3.6
14.4	-19.9	0.0	آسيا	17.6	-19.9	3.4
13.7	-14.0	6.4	أوروبا	18.3	-13.7	2.2
25.6	-29.5	5.2	الشرق الأوسط	27.8	-22.6	12.9
17.7	-22.8	4.4	أمريكا الشمالية	10.7	-19.6	3.6
19.4	-29.5	-2.9	أمريكا الجنوبية والوسطى والبحر الكاريبي	19.9	-36.2	0.0

المصدر: حسابات المؤلفين بناء على بيانات مستمدة من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التجارة العالمية.

وسجلت التجارة في الخدمات التجارية، التي تراجعت بحدة أكبر في 2020 مقارنة بتجارة البضائع، بدورها تحسنا طفيفا في 2021 بالمقارنة مع صادرات السلع. وعلى المستوى العالمي، سجلت صادرات الخدمات التجارية نموا بنسبة 17.4% في 2021 بعد تدهورها بنسبة 17.8% في العام الذي قبله. وعلى الصعيد الإقليمي، من حيث الصادرات، سجلت منطقة الشرق الأوسط أكبر زيادة (27.8%) في صادرات الخدمات التجارية في 2021. وتلتها أفريقيا (20.9%) وأمريكا الجنوبية والوسطى والبحر الكاريبي (19.9%) كأكثر المناطق تضررا، حيث تراجع حجم صادرات الخدمات التجارية بمعدل الثلث في عام 2020. وعلى جانب الاستيراد، سجلت منطقة الشرق الأوسط أعلى زيادة في حجم واردات الخدمات التجارية (25.6%) في 2021، بعد أن شهدت تراجعا بنسبة 30% عام 2020. وبينما شهدت جميع المناطق زيادة في وارداتها من الخدمات، لم تسجل أي منها مستويات مماثلة لمستويات ما قبل الجائحة، نظرا للتراجع الكبير لتجارة الخدمات العابرة للحدود، وخاصة السياحة. وساهمت الإجراءات المتخذة على الصعيد العالمي بهدف السيطرة على انتشار كوفيد-19، لا سيما القيود المفروضة على الأسفار الدولية، بصورة كبيرة في تراجع حجم التجارة في الخدمات التجارية في جميع أنحاء العالم. وكانت خدمات النقل والأسفار من أكثر المجالات تضررا في هذا الصدد.

ميزان الحساب الجاري

حجم الفائض زاد في جميع أنحاء العالم في 2021

سجلت أرصدة الحساب الجاري العالمية - المجموع المطلق لحالات العجز والفائض - زيادة للعام الثاني على التوالي في 2021 بعد زيادة في عام 2020. والزيادة النسبية في 2020 انعكاس لآثار الجائحة: ارتفاع الصادرات من بعض

السلع (المعدات الطبية، والأجهزة الإلكترونية للعمل من المنزل، والسلع الاستهلاكية المعمرة)، وتراجع أنشطة السفر، وانخفاض أسعار النفط. وأظهرت الزيادة الأكثر حدة لعام 2021 عجزا أكبر في الولايات المتحدة بسبب زيادة الدعم المالي وما يقابلها من زيادات في الفوائض. ومن المتوقع أن تتراجع حالات الفائض في الحساب الجاري العالمي خلال فترة 2022-2023، ويرجع ذلك في المقام الأول للتراجع الكبير المرتقب في أرصدة البلدان المتقدمة الناتج بشكل أساسي عن العجز في الولايات المتحدة (الجدول 2.1).

ارتفع إجمالي الفائض في الحساب الجاري في البلدان المتقدمة بمعدل 83%، مسجلا بذلك 379.3 مليار دولار أمريكي في عام 2021 بالمقارنة مع العام الذي قبله، وذلك بالرغم من العجز المالي الكبير الذي تخبطت فيه الولايات المتحدة الأمريكية، الذي ارتفع من 616.1 مليار دولار إلى 806.6 مليار دولار. وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، تحسنت أيضا فوائض الحساب الجاري، من 0.4% المسجلة عام 2020 إلى 0.7% في 2021. وزاد الرصيد الإجمالي للبلدان النامية بأكثر من الضعف (128%) وبلغ 365.3 مليار دولار أمريكي. وقد لعبت الفوائض الآخذة نطاقاتها في الاتساع في الصين والفوائض الكبيرة المسجلة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى دورا مهما في هذا التحسن. وزادت الفوائض إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية بحجم أكبر من البلدان المتقدمة، من 0.5% المسجلة عام 2020 إلى 0.9% في عام 2021. وتشير التوقعات الحالية لصندوق النقد الدولي إلى أنه من الممكن أن تتلاشى فوائض البلدان المتقدمة خلال فترة 2022-2023، بينما تصل فوائض البلدان النامية إلى 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي في 2022 قبل أن تتراجع إلى 0.9% في عام 2023.

الجدول 2.1: ميزان الحساب الجاري

	مليار دولار					النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي				
	2019	2020	2021	2022P	2023P	2019	2020	2021	2022P	2023P
العالم (التفاوت العالمي)	338.6	367.9	744.6	617.3	444.1	0.4	0.4	0.8	0.6	0.4
البلدان المتقدمة	337.9	207.8	379.3	-65.0	23.4	0.7	0.4	0.7	-0.1	0.0
الولايات المتحدة	-472.1	-616.1	-806.6	-877.8	-855.4	-2.2	-2.9	-3.5	-3.5	-3.2
ألمانيا	294.3	272.5	314.0	249.8	313.4	7.6	7.1	7.4	5.9	6.9
اليابان	176.0	148.8	141.7	117.2	142.2	3.4	3.0	2.9	2.4	2.7
البلدان النامية	0.7	160.1	365.3	682.3	420.7	0.0	0.5	0.9	1.5	0.9
آسيا	92.9	319.5	247.9	156.0	132.7	0.5	1.5	1.0	0.6	0.4
الصين	102.9	248.8	317.3	213.4	214.6	0.7	1.7	1.8	1.1	1.0
أوروبا	50.0	0.3	71.1	130.9	70.3	1.3	0.0	1.7	3.2	1.7
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	-107.7	-8.9	-82.0	-65.9	-70.6	-2.1	-0.2	-1.6	-1.2	-1.2
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	22.5	-101.7	149.1	496.4	343.4	0.5	-2.5	3.0	8.3	5.6
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	-57.0	-49.1	-20.8	-35.1	-55.1	-3.2	-3.0	-1.1	-1.7	-2.5

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2022. ملاحظة: P = توقعات

وضمن البلدان المتقدمة، تتواصل معاناة الولايات المتحدة من العجز التجاري، وهذا ما أدى إلى تسجيل عجز في حسابها الجاري بنسبة 3.5% خلال عام 2021، معززا بذلك المعدل السلبي البالغ 2.9% المسجل في 2020. ويتوقع لهذا العجز (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) أن يظل مستقرا في 2022 قبل أن يعتدل نسبيا ويبلغ 3.2%

في 2023. بينما حققت ألمانيا واليابان فائضا تجاريا مهما في 2021، وهذا ما مكنهما من تحقيق فائض في الحساب الجاري بنسبتي 7.4% و 2.9% على التوالي. ومن المتوقع أن تحافظ هذه البلدان على مستويات الفائض هذه خلال العامين المقبلين.

وتفاوت أداء البلدان النامية من حيث الحساب الجاري في 2021 بتنوع المناطق. ففي آسيا النامية، تراجعت حالات الفائض إلى 1.0% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كانت 1.5% في العام الذي قبله، على الرغم من أن الصين، التي تتمتع بفائض خارجي طويل الأمد، واصلت تحقيق فوائض متزايدة وصلت 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي في 2021 مقارنة بنسبة 1.7% في عام 2020. لكن يتوقع أن تتقلص حالات الفائض في المنطقة عموما والصين بشكل خاص خلال فترة 2022-2023. وعادت حالات الفائض في أوروبا النامية للتحسن في 2021 بعد تراجعها في 2020، لتصل إلى 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وتشير التوقعات إلى أنها ستتضاعف تقريبا في عام 2022 (3.2%) قبل أن تعود إلى مستوى 2021. وبعد تسجيل منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى لعجز كبير بلغ نسبة 2.5% في 2020، عادت لتسجل فائضا كبيرا في 2021 بلغ نسبة 3.0% بفضل الانتعاش القوي في أسعار النفط وتعافي الاقتصادي العالمي. ومع ارتفاع أسعار الطاقة في عام 2022، من المتوقع أن تحقق المنطقة نسب فائض أكبر بكثير قد تصل إلى 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي. وبالمقابل، واصلت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء تسجيل عجز في الحساب الجاري في عام 2021، وتشير التوقعات إلى أن الوضع سيبقى على حاله العامين المقبلين.

الاستثمار الأجنبي المباشر

تحسن كبير في البلدان المتقدمة

وفقا لتقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 2022) سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية (FDI) انتعاشا كبيرا في عام 2021، إذ بلغ حجمها 1.58 تريليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 64.3% عن المستوى المنخفض لعام 2020، بحكم الظروف الاستثنائية التي شهدها العالم، البالغ 963 مليار دولار أمريكي. وتعزى هذه الزيادة في مجملها إلى التحسن الواضح الذي شهدته البلدان المتقدمة، فقد سجلت هذه البلدان زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل يقرب من الضعف، أي بنسبة 85.6%، وبلغت بذلك قيمتها 895 مليار دولار أمريكي، بينما تراجعت التدفقات الواردة إلى البلدان النامية بنسبة 42.9% لتصل إلى حدود 687 مليار دولار. وبذلك تراجعت حصة البلدان النامية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية من 49.9% عام 2020 إلى 43.4% في 2021 (الشكل 15.1). وتجدر الإشارة إلى أنه اعتبارا من عام 2021، تجاوزت التدفقات الوافدة إلى البلدان المتقدمة بقليل (1.0+%) مستوى ما قبل الجائحة المسجل عام 2019، في حين تجاوزت التدفقات إلى البلدان النامية بشكل كبير (15.7%) مستوى ما قبل الجائحة.

تفاوتت مستويات التعافي بشأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في 2021 بحسب تنوع المناطق (الشكل 16.1). ففي البلدان النامية، ساهم النمو القوي في آسيا والانتعاش الجزئي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والتعافي في إفريقيا إلى حد كبير في تحسن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة. فزادت التدفقات إلى آسيا، أكثر المناطق استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر، بمقدار 100 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل 19.3%، وبلغت بذلك قيمتها 619 مليار دولار في 2021 على الرغم من موجات كوفيد-19 المتتالية، وهو

الشكل 15.1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة العالمية

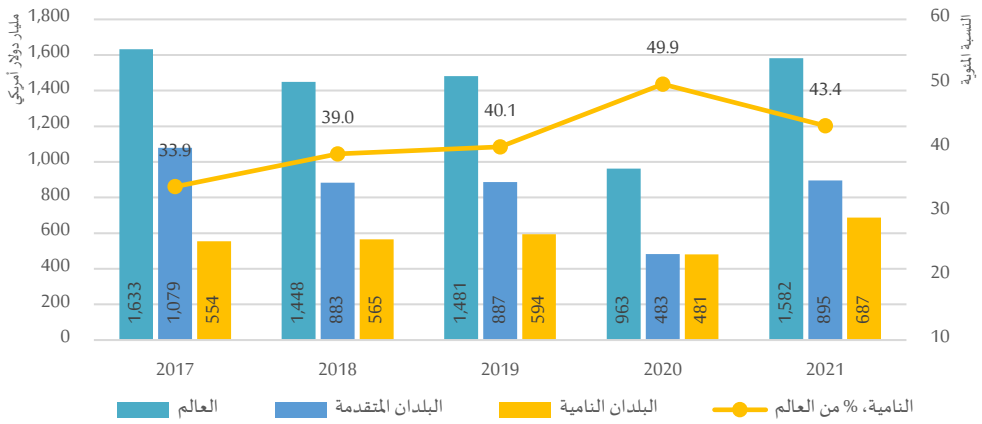

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2022، الجداول المرفقة.

ملاحظة: المجاميع تستثني المراكز المالية في منطقة البحر الكاريبي.

أعلى مستوى على الإطلاق للعام الثالث على التوالي. وزادت نسبة التدفقات الواردة إلى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي[1] بمقدار النصف (56%) وبلغت بذلك 134 مليار دولار أمريكي. وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا 83 مليار دولار فقط، على الرغم من تسجيلها لرقم مضاعف (113%) مقارنة بالعام الذي قبله. وجنوب أفريقيا هي مصدر ما يناهز 38 مليار دولار من أصل الزيادة البالغ قدرها 44 مليار دولار، بينما شهدت معظم بلدان المنطقة زيادة طفيفة في الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى صعيد البلدان المتقدمة، زادت

الشكل 16.1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة العالمية حسب المناطق، 2020 مقابل 2021

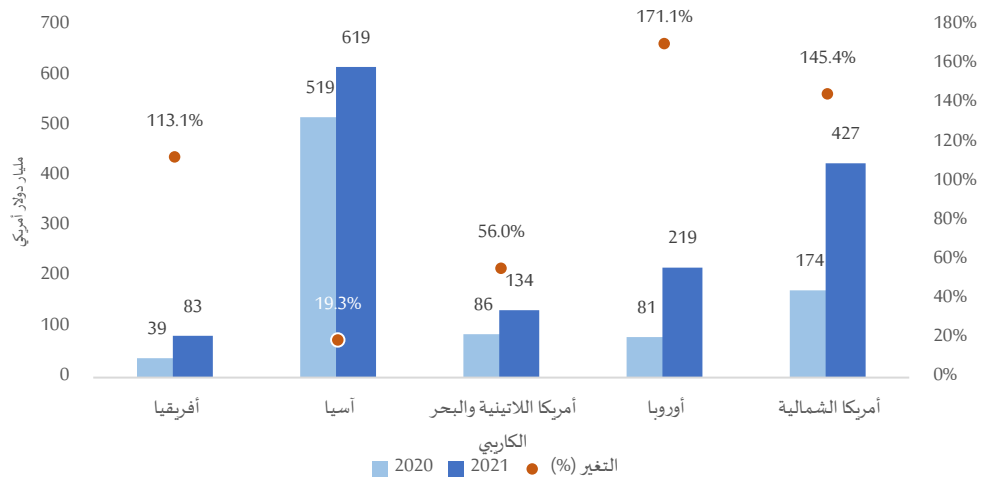

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2022، الجداول المرفقة.

[1] باستثناء المراكز المالية في منطقة البحر الكاريبي.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أوروبا بنسبة 171% أو ما يعادل 138 مليار دولار أمريكي لتصل بذلك إلى 219 مليار دولار أمريكي. وزاد حجم التدفقات إلى أمريكا الشمالية بنسبة 145% أو ما يعادل 253 مليار دولار أمريكي، لتصل إلى 427 مليار دولار أمريكي، ومعظمها من الولايات المتحدة، حيث ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بنسبة 144% أو 217 مليار دولار أمريكي لتبلغ 367 مليار دولار أمريكي.

حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، من المستبعد أن يحافظ النمو المسجل في 2021 على نفس الزخم، ومن المرجح أن تسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في عام 2022 في منحى تراجعي أو تحافظ على استقرارها في أحسن الأحوال. فقد تغيرت كثيرا البيئة العامة للأعمال التجارية الدولية والاستثمارات العابرة للحدود في عام 2022. تتسبب الحرب في أوكرانيا، بما لها من تداعيات بعيدة المدى تتجاوز نطاقها الجغرافي الضيق، بالإضافة إلى الآثار المستمرة للجائحة، في حدوث أزمة ثلاثية على مستوى الغذاء والوقود والتمويل في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. وقد تؤدي حالة الارتياب التي يتخبط فيها المستثمرون وتجنبهم للمخاطرة إلى تشكيل ضغط كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2022. كما أن تفشي فيروس كوفيد-19 في الصين من العوامل التي قد تؤثر على آفاق عام 2022 من حيث الاستثمارات، لأن ذلك يفضي إلى تجديد قرارات الإغلاق في بعض المناطق التي تعد محورية في سلاسل القيمة العالمية، ومن شأنها أن تؤدي إلى تراجع أكثر في مستوى الاستثمارات الجديدة في الصناعات التي تعتمد كثيرا على سلاسل القيمة العالمية.

الظروف المالية

داعمة في 2021 لكنها سرعان ما ساءت في ظل تنامي خطر التضخم في كل العالم

قبل تفشي الجائحة، كانت الظروف المالية العالمية مستقرة نسبيا لصالح الأنشطة الاقتصادية العالمية. لكن مع بداية تفشي الجائحة، باعتبارها نقطة تحول مطلع عام 2020، ساءت الظروف المالية العالمية بشكل كبير في النصف الأول من العام (الشكل 17.1). فالتوقف المفاجئ للأنشطة الاقتصادية والتدابير المتخذة في إطار احتواء الجائحة لم تؤثر على الآفاق الاقتصادية فحسب، بل أدت أيضا إلى تردي مستوى التوقعات والطموحات وفاقمت حالة عدم اليقين. ومع تفشي كوفيد-19 في كل أنحاء العالم، أخذت أسعار الأصول والسلع التي تنطوي على مخاطر في الانخفاض بسرعة غير مسبوقة، بينما ارتفعت أسعار الأصول الآمنة، مثل الذهب وسندات الخزانة الأمريكية، نظرا لكون المستثمرين يسعون وراء الاستقرار بدلا من الربح خلال الأزمات (IMF, 2020).

بعد أن ساءت الظروف المالية بصورة كبيرة في مارس 2020 في مجموعتي البلدان المتقدمة والنامية، عادت بعد ذلك لتسجل تحسنا كبيرا - باستثناء الصين - حيث لقي الاقتصاد دعما من التدابير المتعلقة بالسياسات الاستثنائية، وهذا ما ساهم في التمكن من السيطرة على المخاطر المتعلقة بالاستقرار المالي. وشهدت الأوضاع المالية مزيدا من الانفراج عام 2021 في الاقتصادات المتقدمة وتواصلت جهود احتواء المخاطر التي تتهدد الاستقرار المالي، وهذا ما يعكس الدعم المستمر للسياسات النقدية والمالية وتحقيق الاقتصاد العالمي للانتعاش. لكن بالمقابل، لم تتغير الظروف المالية كثيرا في البلدان النامية، وحافظت على طبيعتها الداعمة بصورة عامة. ومع ذلك، تدهورت توجهات السوق في نهاية العام مع مخاوف بشأن الآفاق الاقتصادية العالمية في ظل مستويات

أكبر من حالة عدم اليقين بشأن قوة الانتعاش وقلق بشأن الضغوط التضخمية المستمرة أكثر مما كان متوقعا في البداية (IMF, 2021b). وفي مطلع عام 2022، ساءت الأوضاع المالية العالمية بشكل كبير، وتصاعدت المخاوف بخصوص التراجع على التوقعات الاقتصادية القائمة بسبب الحرب في أوكرانيا. وكان سوء الأوضاع المالية جليا أكثر في أوروبا الشرقية ودول الشرق الأوسط التي تربطها علاقات وثيقة مع روسيا (الشكل 17.1).

الشكل 17.1: مؤشرات الظروف المالية (الانحرافات المعيارية عن المتوسط)

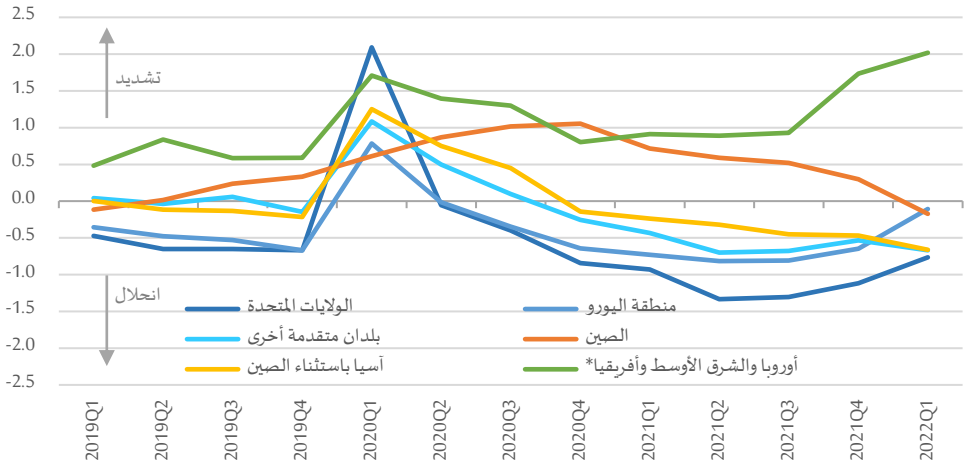

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي حول الاستقرار المالي العالمي، أبريل 2022

* باستثناء روسيا وأوكرانيا.

وفي الولايات المتحدة، يسير التضخم في منحى تصاعدي ولا يزال الطلب الحبيس في النظام كبيرا جزئيا بسبب برنامج التعافي من الجائحة. ولإعادة التضخم إلى الهدف المتوسط المدى المتمثل في 2 في المائة، تعمل الولايات المتحدة على تشديد السياسات النقدية من خلال وضع حد لعمليات شراء الأصول وزيادة سعر الفائدة في كل من 2022 و 2023. ومن المتوقع أن تنهج أوروبا وباقي الاقتصادات الرئيسية التي تشهد ارتفاع مستوى التضخم أيضا سياسة رفع أسعار الفائدة. ومن المحتمل أن تساهم السياسة النقدية غير المواتية بما يكفي في الولايات المتحدة وغيرها من أبرز الاقتصادات المتقدمة في سوء الأوضاع المالية العالمية، وهذا ما يشكل ضغوطا على عملات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. كما أن ارتفاع أسعار الفائدة سيجعل الاقتراض أكثر تكلفة في جميع أنحاء العالم، وهذا ما يجهد المالية العامة. وبالنسبة للبلدان التي عليها ديون مرتفعة بالعملات الأجنبية، من شأن الجمع بين تشديد الظروف المالية، وانخفاض أسعار الصرف، وارتفاع التضخم المستورد أن يؤدي إلى تحديات في مقايضات السياسة النقدية والمالية (IMF, 2022b).

الرصيد المالي

تراجع العجز الحكومي في 2021 في ظل انخفاض النفقات

عملت الحكومات في جميع أنحاء العالم على اتخاذ تدابير غير معهودة على مستوى سياساتها المالية في إطار الاستجابة للتحديات التي فرضتها الجائحة. فقد لجأت لتخصيص حصص أكبر من الميزانية العامة لتعزيز النظم

الصحية وتقديم الدعم الطارئ للأسر المعيشية والشركات، وهذا ما ساهم كذلك في التخفيف من حجم ركود الأنشطة الاقتصادية. وفي ظل جو يتسم ببلوغ أسعار الفائدة لأدنى المعدلات على الإطلاق، نجحت البلدان التي تتمتع باحتياطيات أقوى وإمكانية أفضل للوصول إلى مصادر التمويل في تنفيذ سياسات دعم مالي ناجحة (IMF, 2021c). لكن هذه الإجراءات، إلى جانب تراجع الإيرادات بسبب الركود الاقتصادي، أدت إلى تسجيل مستويات غير مسبوقة من العجز المالي في 2020.

الشكل 18.1: الدعم المالي الحكومي للاستجابة لتحديات كوفيد-19 في بلدان مختارة (النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي لعام 2020)

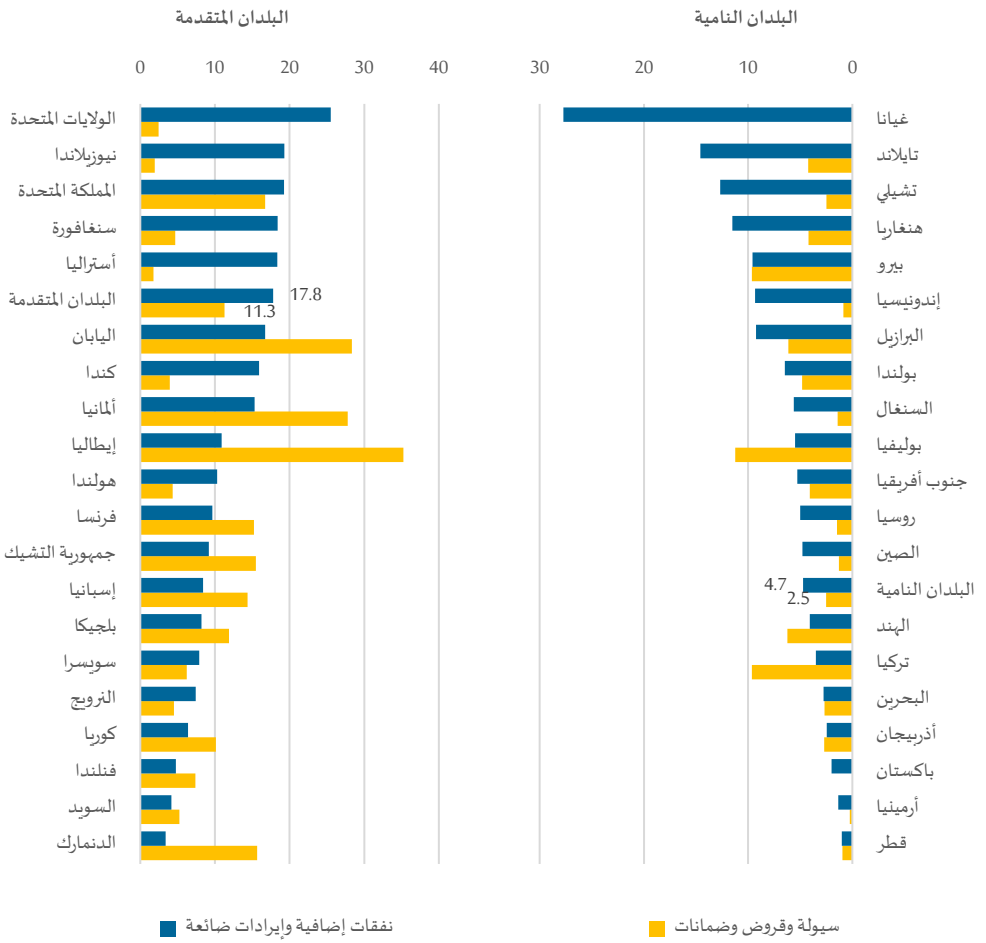

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير الراصد المالي: السياسات المالية العامة لمواجهة جائحة كوفيد-19، أكتوبر 2021.
ملاحظة: البيانات تحيل على الفترة الممتدة بين يناير 2020 و 27 سبتمبر 2021.

وواصلت العديد من البلدان توفير الدعم المالي خلال 2021 للتخفيف من تداعيات جائحة فيروس كورونا وتعزيز فرص التعافي منها، لكن حجم وتكوين هذا الدعم يختلف من بلد لآخر. كما شرعت بعض البلدان في سحب هذا الدعم الاستثنائي في ضوء الانتعاش المستمر وتراجع الحيز المالي. فحسب أرقام صندوق النقد الدولي، من أصل

16.9 تريليون دولار أمريكي الممثلة لإجمالي حجم الإجراءات المالية العالمية التي تصب في مكافحة تداعيات الجائحة التي تم اتخاذها خلال الفترة الممتدة بين يناير 2020 وسبتمبر 2021، شكل مبلغ 10.8 تريليون دولار نفقات إضافية وإيرادات ضائعة، و 6.1 تريليون دولار عبارة عن قروض حكومية وضمانات وضخ لرأس المال (IMF, 2021d). وكما هو مبين في الشكل 18.1، فاق حجم كلا شكلي الدعم المالي، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، المخصص في البلدان المتقدمة مقابله في البلدان النامية بحوالي أربعة أضعاف. وبلغت نسبة النفقات الإضافية والإيرادات الضائعة ما يناهز 17.8% من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة، بينما بلغت هذه النسبة 4.7% في البلدان النامية. وعلى نفس النحو، جسد الدعم المقدم على شكل قروض وأسهم وضمانات للتخفيف من تداعيات كوفيد-19 نسبة 11.3% من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة، في حين بلغت هذه النسبة في البلدان النامية 2.5%. وعلى مستوى فرادى البلدان، رجحت بعض البلدان كفة تقديم دعم أكبر في شكل نفقات إضافية وإيرادات ضائعة، مثل الولايات المتحدة ونيوزيلندا وشيلي والصين. بينما اختارت بلدان أخرى تقديم دعم أكبر في صورة قروض حكومية وضمانات وضخ رأس المال، مثل إيطاليا وألمانيا وبوليفيا وتركيا.

الشكل 19.1: الرصيد المالي الحكومي العام في البلدان المتقدمة

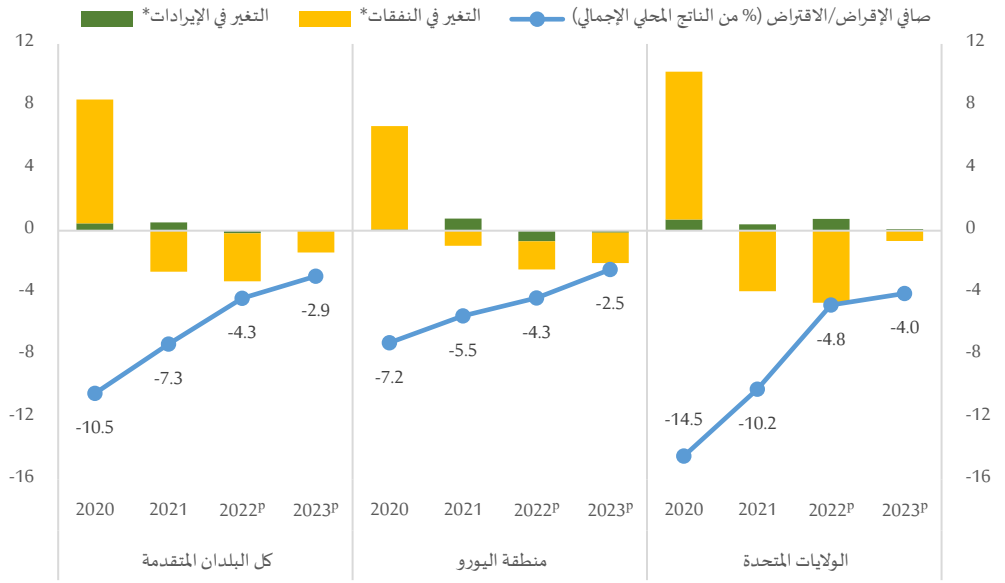

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2022.

ملاحظة: P = توقعات، * الفرق في النقاط المئوية مقارنة بالعام السابق في نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي.

شكلت مختلف أشكال الدعم الاستثنائية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 في 2020 عبئا إضافيا كبيرا على الأرصدة المالية للبلدان، لكن سرعان ما تراجع العجز المالي الحكومي في عام 2021 في ظل تعافي الاقتصادات وشروع البلدان في التقليص من حجم هذا الدعم الاستثنائي. ويبرز الشكل 19.1 أن مستوى العجز تقلص في البلدان المتقدمة من معدل 10.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 إلى 7.3% في 2021، وذلك راجع في المقام الأول لتقلص مستوى الإنفاق بمقدار 2.6 نقطة مئوية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن تتراجع مستويات العجز أكثر خلال فترة 2022-2023 بفضل انخفاض النفقات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

وبعد أن بلغ العجز في الولايات المتحدة 14.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، تراجع إلى 10.2% في عام 2021 - مع تسجيل انخفاض بنحو 4 نقاط مئوية في النفقات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي - ومن المتوقع أن يتراجع أكثر إلى 4.8% في عام 2022 مع انخفاض مستوى النفقات وتحسن الإيرادات. وتراجع مستوى العجز في منطقة اليورو إلى 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 بفضل انخفاض النفقات وزيادة الإيرادات. وبينما يتوقع تسجيل تراجع أكثر خلال فترة 2022-2023، ففيرجح أن يحصل ذلك بفضل انخفاض النفقات، خاصة مع توقع ضعف الإيرادات خلال هذه الفترة.

أما في البلدان النامية، فقد كان لتراجع الإيرادات دور محوري في تضاعف مستويات العجز المسجلة في 2020 لتبلغ 9.0% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعام السابق (الشكل 20.1). وتكمن وراء هذا التدهور في الأرصدة الزيادة البالغة 2.6 نقطة مئوية في النفقات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض بمعدل نقطتين مئويتين في الإيرادات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام 2021، تقلص حجم العجز إلى 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بحكم تراجع النفقات بنسبة 2.7 نقطة مئوية في ظل توقف الدعم المرتبط بالجائحة أو التخفيض من حجمه وتعافي الإيرادات بنسبة 1.1 نقطة مئوية. ولغاية عام 2022، أصبحت قدرة الحكومات محدودة للغاية في دعم الانتعاش الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق أو انخفاض الإيرادات (الحيز المالي). والحرب في أوكرانيا فضلا عن الزيادة في أسعار الفائدة العالمية لإبقاء التضخم تحت السيطرة تزيد من مستوى تقييد الحيز المالي في العديد من البلدان، خاصة البلدان النامية المستوردة للنفط والغذاء. وعموما، ليس من المتوقع أن تواصل مستويات العجز تراجعها في البلدان النامية في عام 2022، بل قد ترتفع لتبلغ 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض الإيرادات.

الشكل 20.1: الرصيد المالي الحكومي العام في البلدان النامية

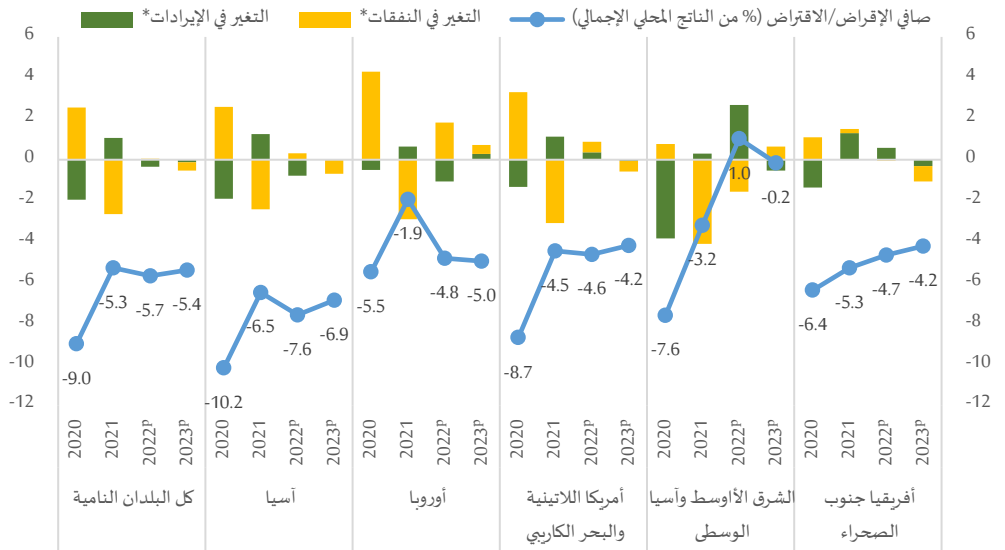

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2022.

ملاحظة: P = توقعات، * الفرق في النقاط المئوية مقارنة بالعام السابق في نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي.

تختلف آفاق الرصيد المالي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) باختلاف البلدان في المناطق النامية، رغم أن جميعها سجلت انخفاضا في العجز في 2021 (الشكل 20.1). فمن المتوقع أن تزيد حالات العجز في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في 2022، وأن تزيد أكثر في أوروبا في 2023، على عكس باقي المنطقتين. ومن المتوقع أن تحقق منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى فائضا عام 2022 لأول مرة منذ عقد من الزمن بسبب التراجع الكبير في النفقات المتزامن مع الزيادة الكبيرة في الإيرادات. لكن من المتوقع أن يتراجع هذا الفائض في 2023. ومن المتوقع أن يواصل العجز المالي الحكومي في أفريقيا جنوب الصحراء انخفاضه خلال عامي 2022 و 2023، لكنه مع ذلك سيظل فوق المستوى المسجل في فترة ما قبل الجائحة، كما هو الحال في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

الفصل 2 : آخر التطورات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

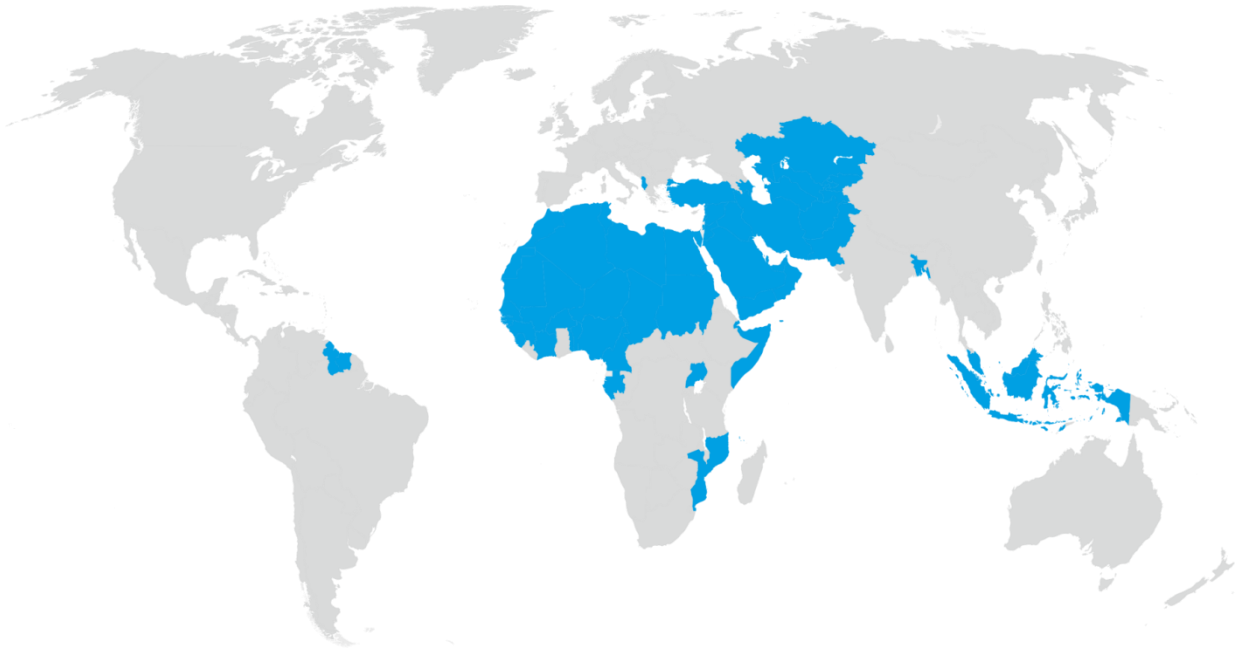

الإنتاج والنمو الاقتصادي

تحسن الناتج بنسبة 18.6% إلى 8.5 تريليون دولار أمريكي في 2021

بالأسعار الجارية، ارتفع إجمالي الناتج المحلي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، الذي انكمش بنسبة 2.5% عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، بنسبة 18.6% مسجلا 8.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2021 وتجاوز مستوى ما قبل الجائحة عام 2019. وفي ظل التعافي التدريجي الذي يشهده العالم، من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي أكثر ليبلغ 9.7 تريليون دولار خلال عام 2022. وضمن حجم الاقتصاد هذا، استأثرت مجموعة البلدان الأعضاء في المنظمة بحصة 8.9% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2021، وهو معدل أكبر بـ0.4 نقطة مئوية بالمقارنة مع العام الذي قبله. وارتفعت حصة بلدان المنظمة أيضا في مجموع الناتج المحلي الإجمالي الخاص بالبلدان النامية، أي من 21.0% المسجلة عام 2020 إلى 21.2% عام 2021، وهذا ما يعني أن الانتعاش في الإنتاجية الحالية كان أسرع في بلدان المنظمة مقارنة مع باقي العالم (الشكل 1.2.أ).

الشكل 1.2: مجموع الناتج المحلي الإجمالي وحصص بلدان منظمة التعاون الإسلامي من العالم (بالأسعار الجارية)

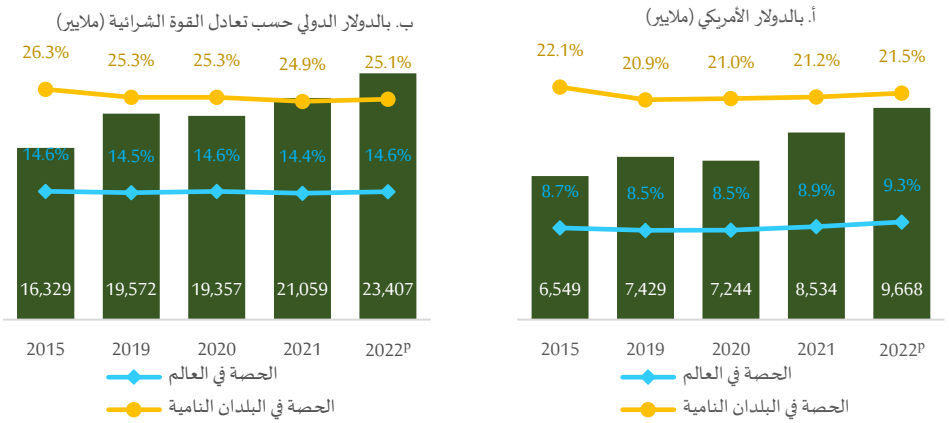

المصدر: حسابات المؤلفين بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2022.

ملاحظة: P = توقعات، البيانات تستثني سوريا للفترة قيد الاستعراض بكاملها وتستثني أفغانستان ولبنان لعامي 2021 و 2022.

ومن حيث تعادل القوة الشرائية (PPP) المعبر عنها بالدولار الدولي، بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي بالأسعار الجارية 21.1 تريليون دولار في 2021، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 9.7% مقارنة بالعام السابق، وفي 2022 يتوقع أن يبلغ 23.4 ترليون دولار. وبهذا المبلغ، استأثرت مجموعة بلدان المنظمة بحصة 14.4% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2021، وهو ما يمثل تراجعا قدره 0.2 نقطة مئوية مقارنة بعام 2020، لكن التوقعات تشير إلى أن هذه الحصة ستعود في 2022 إلى مستواها المسجل في 2020. كما انخفضت في 2021 حصتها في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية، لتصل إلى مستوى منخفض جدا بلغ 24.9%، ولكن من المتوقع أن تتحسن هذه النسبة وتبلغ 25.1% في 2022 (الشكل 1.2.ب). وبالنظر إلى الحصة المقدرة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي سكان العالم (24.2%) وسكان البلدان النامية (28.2%) في عام

2021، فإن حصتها في الناتج المحلي الإجمالي، مقدرة سواء بالدولار الأمريكي أو بالدولار الدولي حسب تعادل القوة الشرائية، لم ترق بعد للمستويات المنشودة.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال جزء كبير من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المنظمة مقتصر إلى حد كبير على إنتاجية القلة من البلدان الأعضاء فقط، وهذا ما يعكس فوارق شاسعة على مستوى أحجام الاقتصادات. ففي 2021، استأثرت البلدان الخمسة الكبرى بأكثر من نصف (55.0%) مجموع الناتج المحلي الإجمالي، معبرا عنه بالسعر الجاري للدولار، بينما بلغت هذه الحصة نسبة 77.2% بالنسبة للبلدان الكبرى العشر (الشكل 2.2.أ). وسجلت إيران، التي يفوق حجم ناتجها المحلي الإجمالي 1.4 تريليون دولار، الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي للمنظمة (16.7%)، تلتها كل من إندونيسيا (13.9%) والمملكة العربية السعودية (9.8%) وتركيا (9.5%) ثم نيجيريا (5.2%).

الشكل 2.2: البلدان العشر الأولى في المنظمة حسب الناتج المحلي الإجمالي، 2021

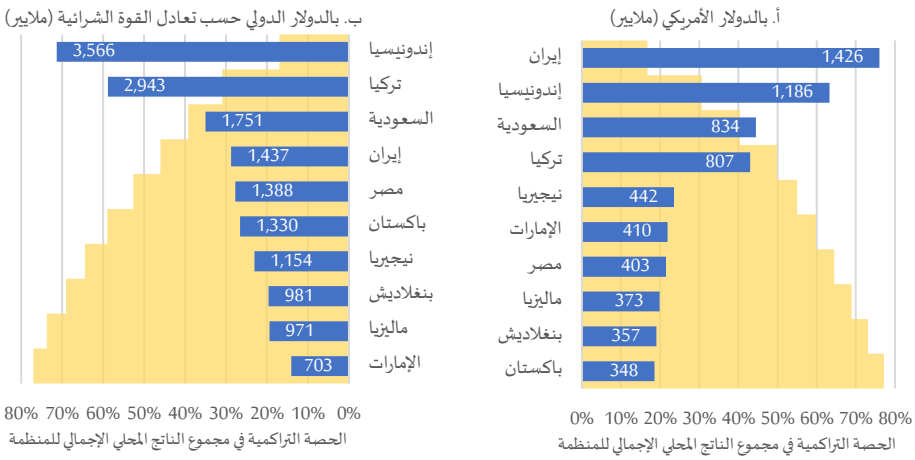

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2022.

ويبرز الشكل 2.2 أن البلدان العشر الكبرى حافظت على معدلات مستقرة في حالة التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الدولي حسب تعادل القوة الشرائية، رغم أن تصنيف البلدان يتغير بسبب الاختلاف في مستويات القوة الشرائية الناجم عن الفوارق النسبية في الأسعار بين البلدان. وحظيت إندونيسيا بأكبر اقتصاد، بمبلغ 3.6 تريليون دولار حسب تعادل القوة الشرائية، أي ما يمثل 16.9% من الناتج المحلي الإجمالي لمنظمة التعاون الإسلامي في عام 2021. واستأثرت كل من تركيا (14.0%) والمملكة العربية السعودية (8.3%) وإيران (6.8%) ومصر (6.6%) إلى جانب إندونيسيا (البلدان الخمس الأفضل أداء) بحصة 52.6% من الناتج المحلي الإجمالي للمنظمة، بينما بلغت هذه الحصة بالنسبة للبلدان العشر الأفضل أداء 77.0% (الشكل 2.2.ب).

تحسن كبير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في 2021 لكن الفجوة تتسع

وبحكم الانتعاش على مستوى الإنتاجية، شهدت جميع أنحاء العالم خلال عام 2021 زيادة في قيم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب الأسعار الجارية بالمقارنة مع العام الذي قبله (الشكل 3.2). ومن حيث القيمة بالدولار الأمريكي، ارتفع المتوسط العالمي بنسبة 12.7%، مسجلا مبلغ 12,543 دولارا. ونسبة الزيادة كانت أكبر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 18.3%، مسجلا مبلغ 4,582 دولارا أمريكيا. ورغم أن البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة سجلت معدل نمو أقل في هذا النصيب (15.7%)، إلا أنه ظل الأدنى في بلدان المنظمة، لدرجة أن الفجوة بينها وباقي بلدان العالم زادت اتساعا (الشكل 3.2.أ).

الشكل 3.2: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

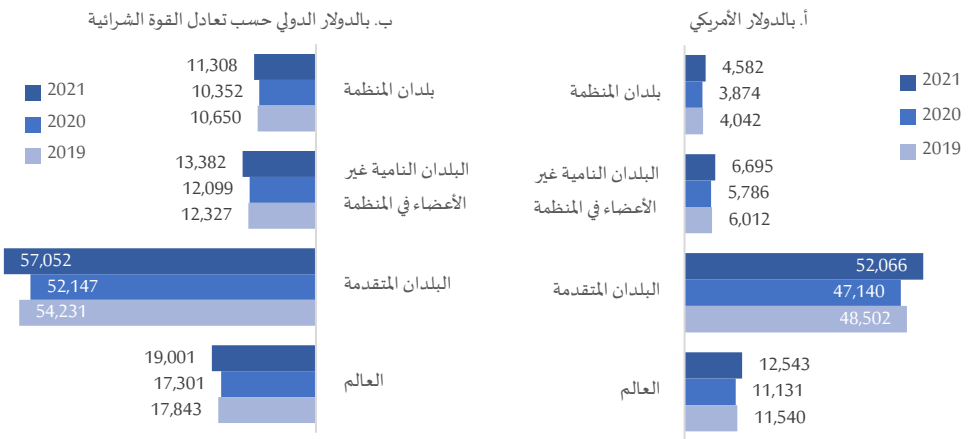

المصدر: حسابات المؤلفين بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2022.
ملاحظة: البيانات تستثني سوريا للفترة قيد الاستعراض بكاملها وتستثني أفغانستان ولبنان لعام 2021.

ومن حيث تعادل القوة الشرائية، بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم 19001 دولار في عام 2021، بمعدل زيادة بلغت 9.8% مقارنة بالعام الذي قبله. وفي بلدان المنظمة، زاد بنسبة 9.2%، مسجلا بذلك متوسطا قدره 11308 دولار، ويكون بذلك هذا المتوسط دون نظيره في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة حيث زاد بنسبة 10.6% وبلغ 13382 دولارا (الشكل 3.2.ب).

ومن بين بلدان المنظمة، سجلت دولة قطر أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، وصنفت في المرتبة الثامنة عالميا بقيمة تجاوزت 68 ألف دولار أمريكي. وهذه القيمة أعلى بـ15 ضعفا من متوسط المنظمة و بـ141 ضعفا من أدنى معدل لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المسجل من أعضاء المنظمة، وهذا يدل على وجود تفاوت كبير بين البلدان الأعضاء. وتلى قطر - بترتيب تنازلي - كل من بروناي دار السلام والإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان وإيران وجزر المالديف وماليزيا (الشكل 4.2.أ). وجدير بالملاحظة أن سبعة من هذه البلدان العشر تقع في منطقة الشرق الأوسط الغنية بالوقود

الأحفوري. ومن حيث تعادل القوة الشرائية، ظلت قائمة البلدان هذه ثابتة باستثناء أن تركيا وكازخستان حلتا محل إيران وجزر المالديف. وتغير نوعا ما ترتيب البلدان، مع استمرار قطر على رأس القائمة حيث بلغ نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 104 ألف دولار وصنفت رابعة على المستوى العالمي (الشكل 4.2.ب).

الشكل 4.2: الدول العشر الأولى في المنظمة من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، 2021 (بالأسعار الجارية)

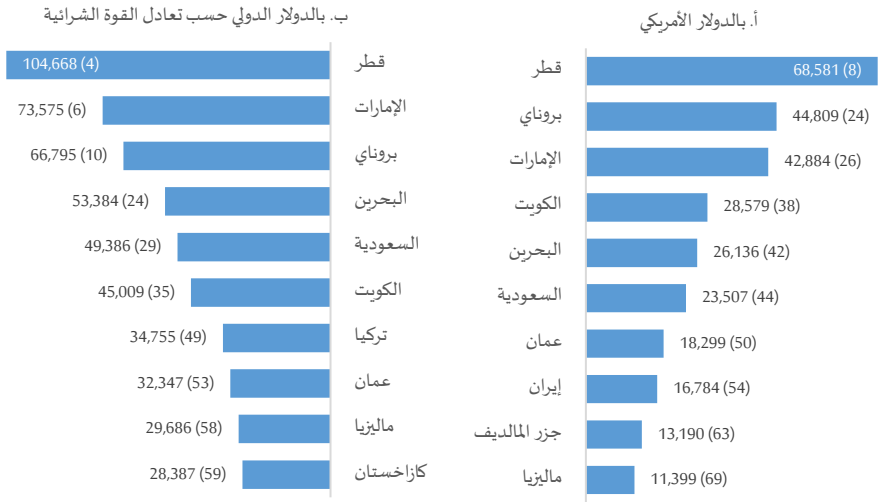

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2022.

ملاحظة: تشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى التصنيف العالمي للبلد المعني من بين 193 بلدا.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يزيد بمقدار 5.8% في 2021، أكبر زيادة منذ عقد من الزمن

قبل بداية تفشي جائحة كوفيد-19، كان النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي يسير في منحى تنازلي، من نسبة 6.0% المسجلة عام 2010 إلى 3.0% عام 2019، وهو ما يجسد متوسطا سنويا قدره 4.3%. في ظل الظروف الوبائية التي عرفها عام 2020، شهدت بلدان منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، انكماشا بنسبة 1.7%، ولكن بالتوازي مع الانتعاش الاقتصادي العالمي، نمت بنسبة 5.8% في عام 2021، وهو أعلى معدل تم تحقيقه منذ عام 2010. وبالتالي، تجاوز الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2021 مستوى ما قبل الجائحة لعام 2019 بنسبة 4.0%. لكن تماشيا مع الاتجاهات العالمية، من المتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي في بلدان المنظمة في العامين المقبلين، إلى 4.9% عام 2022 و 4.2% عام 2023 (الشكل 5.2). وتجدر الإشارة إلى أن متوسط معدل النمو الذي سجلته بلدان منظمة التعاون الإسلامي في 2021 كان أقل من المتوسط العالمي. وكما ورد في الفصل السابق، سجلت الاقتصادات النامية نموا بنسبة 6.8% والاقتصادات المتقدمة بنسبة 5.2%، بينما بلغ متوسط النمو الاقتصادي العالمي 6.1% (راجع الشكل 1.1).

الشكل 5.2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

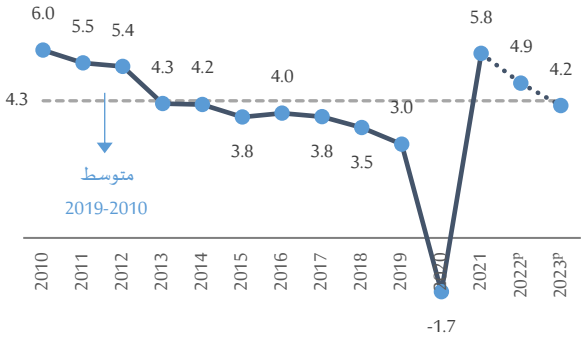

المصدر: حسابات المؤلفين بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2022. ملاحظة: P = توقعات

تباين أداء بلدان منظمة التعاون الإسلامي من حيث مستويات النمو حسب تنوع مجموعات الدخل، رغم أنها كلها تراجعت عام 2020 وتحسنت عام 2021 (الشكل 6.2). فقد سجلت اقتصادات البلدان ذات الدخل المرتفع الغنية بالموارد، التي شهدت أعلى مستويات الركود (-4.7%) في عام 2020، معدل نمو قدره 2.6% في عام 2021 ، وهو رقم أقل من متوسط فترة 2010-2019 البالغ 3.5%. ومن المتوقع أن يشهد عام 2022 تحقيق معدل نمو أقوى يقدر بنسبة 6.4%، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط، ثم في 2023 من المتوقع أن يسجل معدل نمو متواضع قدره 3.5%. وتراجع حجم الاقتصادات ذات الدخل المتوسط من الشريحة العليا بنسبة 2.3% في 2020 بعد أن سجلت متوسط نمو اقتصادي أعلى (5.5%) خلال السنوات العشر السابقة للجائحة مقارنة بباقي المجموعات. وتحسنت على نحو ملحوظ في 2021 بمعدل نمو قدره 11.4%، وذلك في مجمل الأمر بفضل معدلات النمو القوية المسجلة في تركيا (11.0%) وليبيا (177.3%). وبعد ركود محدود نسبيا (-0.6%) في عام 2020، عادت

الشكل 6.2: النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي حسب مجموعات الدخل (%)

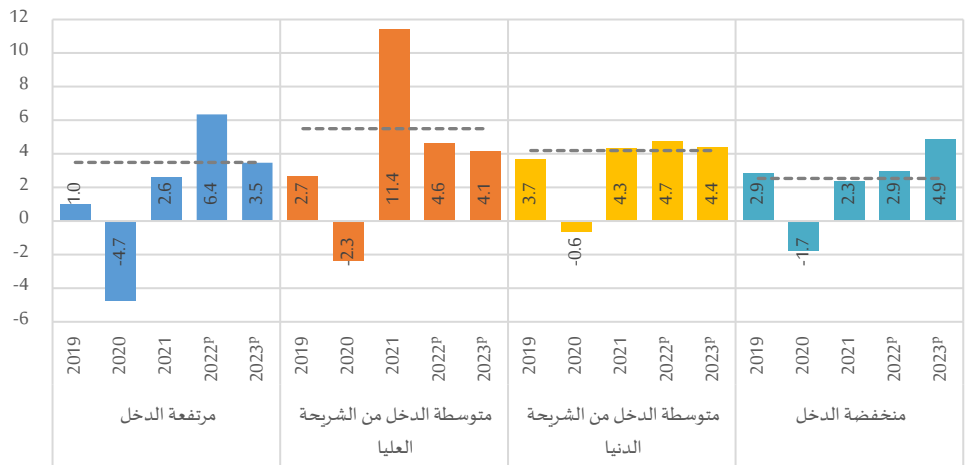

المصدر: حسابات المؤلفين بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2022.

ملاحظة: P = توقعات، تمثل الخطوط المتقطعة متوسط معدل النمو السنوي خلال فترة 2010-2019 بالنسبة لكل مجموعة دخل.

راجع الملحق (ب) للاطلاع على تصنيف بلدان المنظمة حسب الدخل.

الشكل 7.2: عدد بلدان منظمة التعاون الإسلامي المسجلة لمعدلات نمو سلبية*

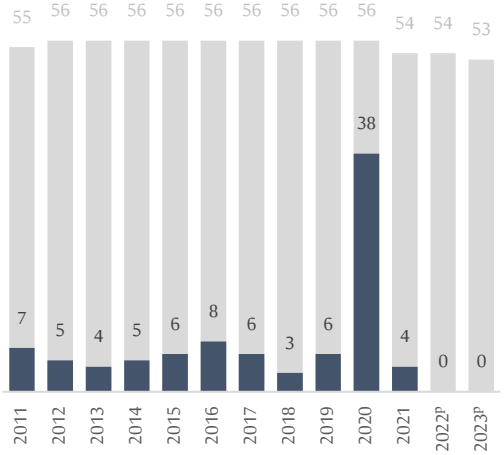

المصدر: حسابات المؤلفين بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2022.

ملاحظة: P = توقعات. * من بين البلدان التي تتوفر حولها البيانات.

الاقتصادات ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا لتسجيل نمو بمعدل 4.3% في 2021، ومن المتوقع أن يبقى خلال العامين المقبلين في مستوى أعلى من متوسط فترة 2010-2019 البالغ 4.2%. وتحسن أداء البلدان المنخفضة الدخل، التي سجلت معدل نمو أبطأ (2.5%) مقارنة بمجموعات الدخل الأخرى خلال فترة 2010-2019، بمعدل نمو بلغ 2.3% في عام 2021 بعد انكماش بنسبة 1.7% في العام الذي قبله. ومن المتوقع أن يحقق النمو الاقتصادي في هذه البلدان خلال العامين المقبلين أرقاما أفضل من المتوسط المسجل قبل بداية الجائحة، 2.9% في 2022 و 4.9% في العام الذي بعده.

والجدير بالملاحظة أن كل المجموعات، باستثناء الاقتصادات المرتفعة الدخل، حققت ناتجا بمستويات مماثلة للمستويات المسجلة قبل ظهور الجائحة وربما أفضل منها. وينتظر أن تحقق البلدان المرتفعة الدخل هذا المستوى بحلول عام 2022، بمعدل ناتج يفوق مستوى عام 2019 بنسبة 4%. وتشكل معدلات النمو البطيئة نسبيا في البلدان المرتفعة الدخل فرصة أمام البلدان المتوسطة الدخل للحاق بركب البلدان المرتفعة الدخل، لكن حجم التفاوت في الدخل مع بلدان المنظمة ذات الدخل المنخفض سيظل يتوسع باستمرار.

الشكل 8.2: اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي الأسرع نموا 2021 (%)

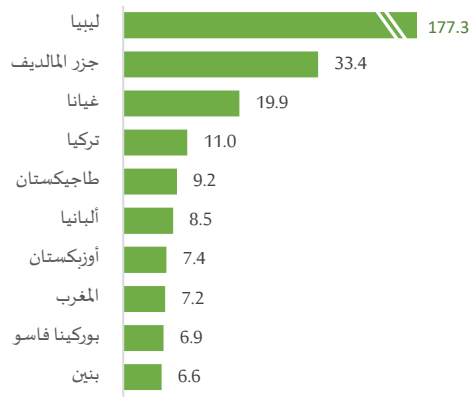

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2022.

وعلى المستوى القطري، سجلت 4 بلدان من أصل 54 بلدا عضوا في المنظمة التي تتوفر حولها البيانات معدل نمو سلبي في عام 2021: سورينام (3.5-%) واليمن (2.0-%) وتشاد (1.1%) وبروناي دار السلام (0.7-%). وبلغ هذا الرقم 38 في عام 2020 الذي شهد انتشار الجائحة، مقارنة بمعدل لا يتعدى 11 فقط خلال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام 2009. وعلى امتداد السنوات المتخللة لهذه الفترة، تراوح عدد بلدان المنظمة المسجلة لمعدلات سلبية في النمو الاقتصادي بين بلدين وثمانية بلدان. وتشير التقديرات الراهنة إلى أنه من المتوقع أن تسجل جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر حولها البيانات معدل نمو إيجابي في 2022 و 2023 (الشكل 7.2).

وكانت كل من ليبيا وجزر المالديف وغيانا أسرع الاقتصادات نموا في منظمة التعاون الإسلامي وفي العالم في عام 2021. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن النمو في ليبيا انتعش بنسبة 177.3%، وذلك بفضل تسؤيع وتيرة إنتاج النفط، وهذا ما مكّن الناتج الحقيقي من تجاوز مستواه المسجل عام 2019. وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الليبي سجل في 2020 أكبر معدل انكماش اقتصادي (59.7-%) في العالم، وذلك راجع لمجموعة من العوامل والأسباب مثل تفشي جائحة كوفيد-19 والصراعات الداخلية الهبوط الكبير لأسعار النفط. وفي جزر المالديف، مهد الانتعاش القوي في صناعة السياحة الطريق لتحسن كبير في النمو الاقتصادي (33.4%) في 2021. وفي العام السابق، انكمش اقتصاد جزر المالديف بنسبة الثلث (33.5-%)، ومرد ذلك في المقام الأول الانخفاض الحاد في أنشطة السفر والسياحة بسبب القيود الصارمة المفروضة على الأسفار الدولية في ظل تفشي الجائحة. لكن انتعاشة 2021 لم تكن كافية لتسجيل نفس مستوى الناتج المسجل في مرحلة ما قبل ظهور الجائحة، وتشير توقعات النمو الحالية إلى أنه من المستبعد أن يتحقق ذلك حتى عام 2023. وواصلت غيانا تسجيل معدل نمو قوي (19.9%) في عام 2021 بعد ارتفاع قياسي (43.5%) في عام 2020، وذلك بفضل بدء إنتاج النفط بعد اكتشاف احتياطيات نفطية هائلة عرض البحر. وبالإضافة إلى هذه البلدان الثلاثة، حظيت كل من تركيا وطاجيكستان وألبانيا وأوزبكستان والمغرب وبوركينا فاسو وبنين بمكانة ضمن قائمة البلدان العشر الأعضاء في المنظمة التي سجلت اقتصاداتها أسرع نمو عام 2021 (الشكل 8.2).

مساهمة الصناعة غير التحويلية في إجمالي القيمة المضافة في مستويات متدنية في 2020

تعطي تركيبة الناتج المحلي الإجمالي صورة عامة بخصوص البنية العامة للاقتصادات. تشير أحدث البيانات المتاحة لعام 2020 أن الأنشطة الزراعية، التي لا تمثل سوى 1.2% من إجمالي القيمة المضافة في البلدان المتقدمة، تستأثر بحصة عالية من إجمالي القيمة المضافة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي وتبلغ 11.6%، وهي حصة أكبر من نظيرتها حتى في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (8.8%) (الشكل 9.2). وقطاع الزراعة يحظى بأهمية خاصة بالنسبة لبلدان المنظمة الواقعة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تصل حصتها في القيمة المضافة إلى 63% في سيراليون و 60% في الصومال و 41% في النيجر و 38% في مالي وجزر القمر. وشهدت حصة قطاع الصناعات غير التحويلية تراجعا تدريجيا في جميع أنحاء العالم على امتداد العقد المنصرم من الزمن، وتعد هذه الحصة أكبر بكثير في مجموعة بلدان المنظمة بالمقارنة مع باقي العالم. وبالنسبة لبلدان المنظمة، انخفضت هذه الحصة من معدل 27.5% المسجل عام 2010 إلى معدل قياسي بلغ 19.4% عام 2020. ويستأثر القطاع بأكثر من ثلث إجمالي القيمة المضافة في ثماني بلدان أعضاء المنخرطة بشكل كبير في استخراج النفط والغاز: بروناي دار السلام (43%) وقطر (42%) وعُمان (41%) وأذربيجان (39%) والعراق (38%) وغيانا (37%) وليبيا (36%) والكويت (34%).

الشكل 9.2: القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية الرئيسية (% من الإجمالي)

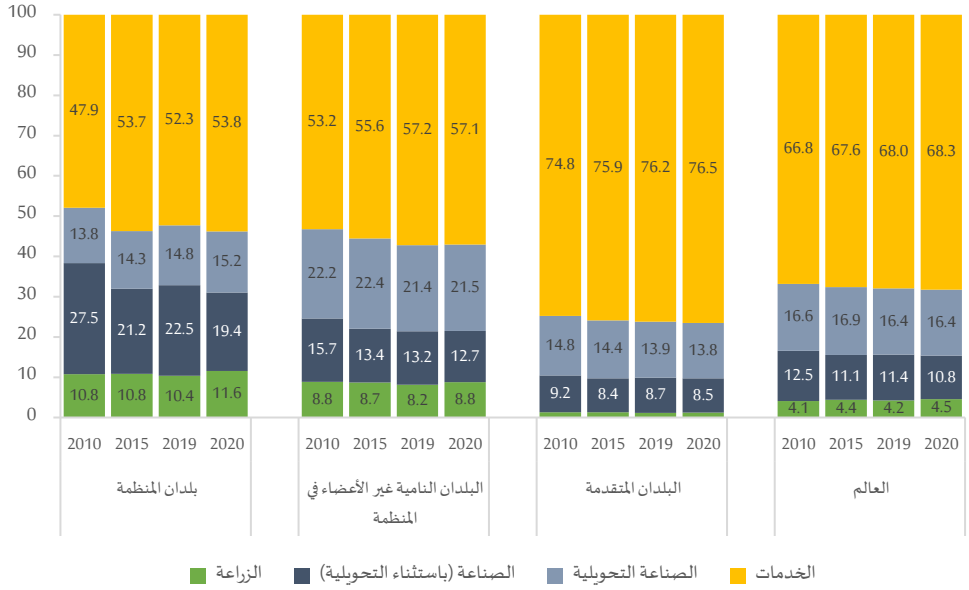

المصدر: حسابات المؤلفين بناء على بيانات - بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي - مستمدة من قاعدة بيانات شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، تحليل المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية (AMA).

ملاحظة: تغطي "الزراعة" الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك (ISIC A-B)، وتغطي "الصناعة" التعدين والتصنيع والمرافق والبناء (ISIC C-F)، وتغطي "الخدمات" أنشطة الخدمات (ISIC G-P). تغطية البيانات: 57 بلدا عضوا في المنظمة، و 115 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة، و 39 بلدا متقدما.

ومن جهة أخرى، تبلغ حصة قطاع التصنيع، الذي يتمتع بإمكانات هائلة لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية، نسبة 15.2% من إجمالي القيمة المضافة في مجموعة بلدان المنظمة، وهذا الرقم قريب إلى حد كبير من معدل مجموعة البلدان المتقدمة (13.8%)، لكنه أقل بكثير من الحصة المسجلة في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (21.5%). ويستأثر القطاع بحصة 36% من إجمالي القيمة المضافة في تركمانستان وما بين 20% و 23% في ستة بلدان أعضاء أخرى (سورينام وماليزيا وتركيا وأوزبكستان وإندونيسيا وبنغلاديش).

ويواصل قطاع الخدمات لعب دور بارز في معظم اقتصادات المنظمة، ويستأثر بحصة متوسطها 53.8% من إجمالي القيمة المضافة في مجموعة بلدان المنظمة. لكن مع ذلك، تبقى هذه الحصة منخفضة بالنظر إلى كون القطاع يستحوذ على ثلاثة أرباع (76.5%) إجمالي القيمة المضافة في البلدان المتقدمة و 57.1% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، وبمتوسط 68.3% على الصعيد العالمي. وتبلغ هذه الحصة أعلى مستوياتها في بلدان المنظمة في لبنان (90%) وجيبوتي (87%) وجزر المالديف (78%) وفلسطين (70%) والأردن (68%)، في حين أنها تبلغ على الأقل 50% في 33 بلدا آخر من البلدان الأعضاء في المنظمة.

وكان قطاع الخدمات، الذي نما بمتوسط سنوي قدره 4.5% خلال فترة 2010-2019، بدوره من القطاعات الرئيسية المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي في بلدان المنظمة، باستثناره في الغالب بأكثر من 60% من معدل النمو في إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الثابتة (الشكل 10.2). وبالمثل، بتراجع هذا القطاع بنسبة 2.7% في 2020 كان من العوامل الرئيسية لتراجع إجمالي القيمة المضافة في ذلك العام: تقريبا ثلثي حجم الانكماش في إجمالي القيمة المضافة مصدره قطاع الخدمات (1.4- نقطة مئوية من معدل النمو البالغ 2.3-%). وقد أدى الانكماش في الصناعة غير التحويلية (4.3-%) والصناعات التحويلية (1.5-%) إلى تفاقم الانكماش في إجمالي القيمة المضافة بمعدل 0.9- و 0.2- نقطة مئوية على التوالي. ولم يعوض قطاع الزراعة، الذي واصل نموه (2.4%) في عام 2020، سوى قدر يسير فقط (0.3 نقطة مئوية) من الانكماش.

الشكل 10.2: مساهمة مختلف القطاعات في نمو القيمة المضافة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

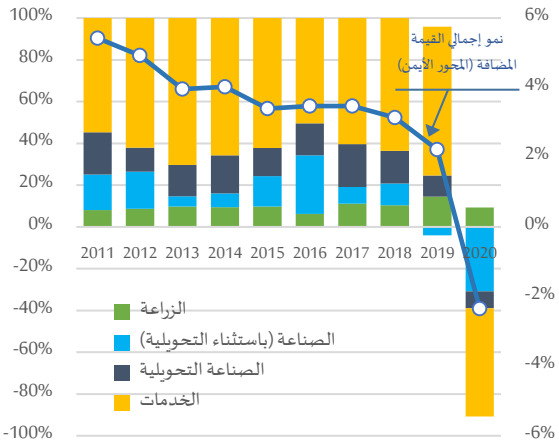

المصدر: حسابات المؤلفين بناء على بيانات - بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2015 - مستمدة من قاعدة بيانات شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، تحليل المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية (AMA).
ملاحظة: تغطي "الزراعة" الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك (ISIC A-B)، وتغطي "الصناعة" التعدين والتصنيع والمرافق والبناء (ISIC C-F)، وتغطي "الخدمات" أنشطة الخدمات (ISIC G-P). تغطية البيانات: 57 بلدا عضوا في المنظمة.

ويبرز تحليل تركيبة الناتج المحلي الإجمالي من جانب النفقات أن نفقات الاستهلاك النهائي (سواء من قبل الأسر المعيشية أو الحكومة) واصلت استئثارها بأكبر حصة في الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي وأيضا في بقية العالم (الشكل 11.2). وفي 2020 بلغت حصة استهلاك الأسر المعيشية 57.4% من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بلدان المنظمة، وهو رقم أكبر من نظيره في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (49.0%)، لكنه أقل نسبيا من حصة البلدان المتقدمة (58.7%). وبلغت هذه النسبة 104% في سيراليون واليمن و 100% في جزر القمر، وهذا ما يوحي بجلاء بأن نسبة كبيرة من الطلب المحلي الخاص خصص للسلع والخدمات المستوردة. وفي بلدين عضوين في المنظمة، وهما لبنان وغينيا بيساو، فاقت هذه النسبة معدل 90% كذلك، ولكنها بلغت مستويات متدنية قدرت بـ11% في تركمانستان و 24% في بروناي دار السلام.

وبلغت حصة النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة في الناتج المحلي الإجمالي نسبة متدنية في بلدان المنظمة مقارنة بمجموعتي البلدان المتقدمة والنامية. وفي 2020، بلغ متوسط هذه الحصة حوالي 15.0% في بلدان المنظمة و 16.1% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة و 18.7% في البلدان المتقدمة. وسجلت أعلى نسبة في مجموعة بلدان المنظمة في ليبيا (41%)، تلتها المملكة العربية السعودية (26%) وعمان (28%) وبروناي دار

السلام (25%) والكويت (24%)، بينما بلغت النسبة أقل من 10% في عشر بلدان: بنغلاديش ومصر وسيراليون ونيجيريا والصومال وغامبيا وتركمانستان وإندونيسيا وتشاد واليمن.

يعتبر إجمالي تكوين رأس المال، والذي يطلق عليه أيضا "الاستثمار"، من المؤشرات الهامة لحجم الاقتصاد لأنه يعكس القيمة الإجمالية للإضافات إلى الأصول الإنتاجية، الموجهة للاستخدام في إنتاج السلع والخدمات الأخرى. وبالتالي، فإن تسجيل حصة كبيرة من إجمالي تكوين رأس المال في الناتج المحلي الإجمالي أمر مرغوب فيه لتحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل، لأن الاستثمار في الوقت الحاضر يؤدي إلى إنتاج أكبر في المستقبل. ويظهر الشكل 11.2 أن هذه الحصة تميزت بالاستقرار على امتداد العقد الماضي من الزمن، وبلغ متوسطها بالنسبة لبلدان المنظمة في 2020 ما يقدر بنحو 28.2%، وهو رقم دون متوسط مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (33.7%)، لكنه أعلى من متوسط البلدان المتقدمة (22.2%). واستأثر إجمالي تكوين رأس المال بحصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في موزمبيق بلغت 58%، وهي أعلى نسبة في منظمة التعاون الإسلامي والعالم، ونصف (50%) الناتج المحلي الإجمالي في تركمانستان. وتراوحت هذه الحصة بين 41% و 44% في ستة بلدان (جيبوتي والجزائر وقطر وموريتانيا وجزر المالديف وبروني دار السلام) وكانت أقل من 10% في ثلاث بلدان (غينيا بيساو والسودان واليمن).

الشكل 11.2: الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق (% من الإجمالي)

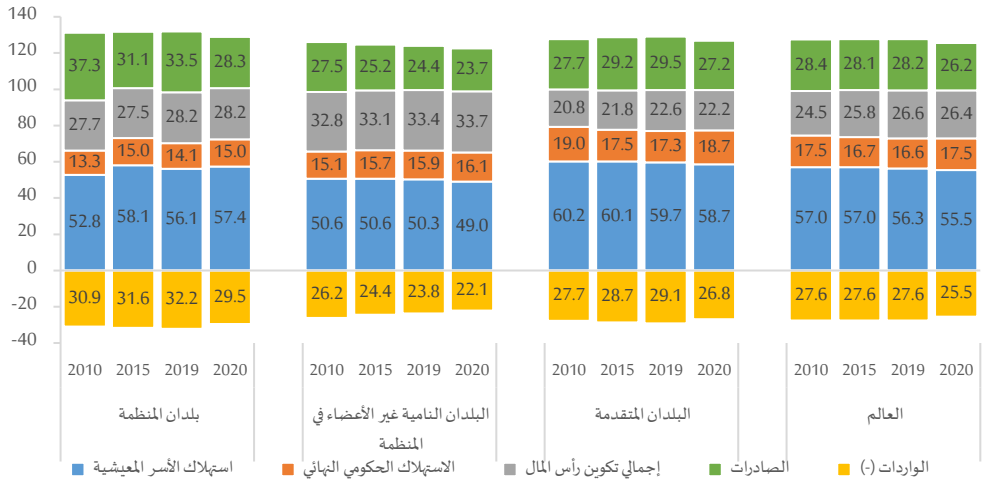

المصدر: حسابات المؤلفين بناء على بيانات - بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي - مستمدة من قاعدة بيانات شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، تحليل المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية (AMA).

تغطية البيانات: 57 بلدا عضوا في المنظمة، و 115 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة، و 39 بلدا متقدما.

واستأثرت التجارة الدولية في السلع والخدمات في 2020 بحصة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة مقارنة بالبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. لكن لم تحظى الصادرات والواردات بحصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في 2020 مقارنة بالعام الذي قبله في جميع مجموعات البلدان، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الاختلالات الكبيرة التي سببتها الجائحة على مستوى سلاسل التوريد العالمية وخدمات السفر. فقد تراجعت حصة الصادرات في بلدان المنظمة بنسبة 5.2 نقاط مئوية مقارنة بالعام السابق وبلغت في المتوسط 28.3%،

بينما بلغت ذات الحصة في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة 23.7% و 27.2% في البلدان المتقدمة. كما انخفضت حصة الواردات بمعدل 2.7 نقاط مئوية لتصل إلى 29.5% في مجموعة بلدان المنظمة، لكنها رغم ذلك ظلت أعلى من المتوسط المسجل في مجموعة البلدان النامية ومجموعة البلدان المتقدمة (الشكل 11.2). ومن بين بلدان المنظمة، سجلت جيبوتي أعلى حصة من الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي (151%)، وصنفت خامسة على المستوى العالمي. وبلغت هذه الحصة 93% في الإمارات العربية المتحدة، و 74% في تركمانستان، و 73% في غيانا، و 71% في البحرين، في حين أنها كانت أقل من 10% في ستة بلدان أعضاء (نيجيريا وغامبيا وجزر القمر واليمن والسودان والصومال). وبخصوص حصة الواردات في الناتج المحلي الإجمالي، صنفت كذلك جيبوتي (177%) الأولى، ليس فقط على مستوى المنظمة وإنما أيضا على الصعيد العالمي. وبلغت هذه الحصة 73% في غيانا وموزمبيق، و 70% في المالديف، و 69% في الإمارات العربية المتحدة، وأكثر من 50% في أحد عشر بلدا عضوا في المنظمة. وبالمقابل، بلغت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة ضعيفة قدرت بـ2% في الصومال و 5% في السودان.

سوق العمل

زاد معدل ابطالة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، لكنه انخفض على الصعيد العالمي

أحدثت الجائحة حالة اختلال توازن غير مسبوقة في أسواق العمل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كما هو الحال أيضا في باقي مناطق العالم. فقد تسببت التحديات المترتبة عن أزمة الجائحة في تفاقم النقص القائم أصلا على مستوى فرص العمل حتى في حالة لم تظهر الجائحة. وبالنظر إلى ساعات العمل المفقودة، تشير التقديرات إلى أن الجائحة تسببت في فقدان ما يعادل 32.5 مليون وظيفة بمكافئ دوام كامل (FTE) في بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال عام 2021، وهو ما يمثل تراجعا بنسبة 37% بالمقارنة مع 51.5 مليون المسجلة عام 2020 (الشكل 12.2.أ). لكن التراجع السريع لحالات فقدان الوظائف في كل من البلدان المتقدمة والنامية (49% و 61% على التوالي) أدى إلى زيادة حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في الإجمالي العالمي لفقدان الوظائف، من 20.6% في عام 2020 إلى 28.6% في عام 2021، وهذا ما يوحي ببطئ وتيرة الانتعاش في أسواق العمل في مجموعة بلدان المنظمة.

سجلت حصة ثلاثة أرباع حالات فقدان الوظائف في بلدان المنظمة في 10 بلدان تتميز بالكثافة السكانية، وهي إندونيسيا وبنغلاديش وباكستان ونيجيريا وإيران وتركيا ومصر وماليزيا والمملكة العربية السعودية وأوغندا (الشكل 12.2.ب). ومن هذه البلدان، إيران وحدها هي التي شهدت زيادة في حالات فقدان الوظائف في 2021، حيث بلغ العدد 1.8 مليون حالة مقابل 1.2 مليون حالة في العام الذي قبله. وبتسجيل إندونيسيا أكبر معدلات الخسارة، شهدت تحسنا محدودا مقارنة بباقي البلدان، إذ ظل عدد الوظائف بمكافئ دوام كامل التي فقدت مستقرا في حدود 7 ملايين.

الشكل 12.2: عدد الوظائف المفقودة بسبب جائحة كوفيد-19 (مكافئ دوام كامل، بالملايين)

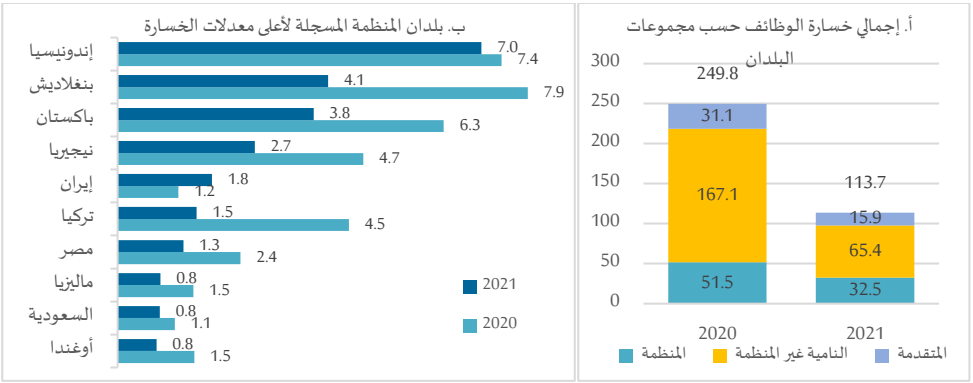

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية.

ملاحظة: ساعات العمل المفقودة بسبب أزمة جائحة كوفيد-19 معبر عنها بالوظائف بمكافئ دوام كامل (FTE)، بناء على 48 ساعة من العمل في الأسبوع.

وبعد تراجع نسبة العمالة إلى عدد السكان (EPR)[2] في العالم إلى مستوى غير مسبوق عام 2020 تمثلت في نسبة 54.8% بسبب فقدان الوظائف، عادت لترتفع بمقدار 0.6 نقطة مئوية في 2021 لتصل إلى 55.4%، لكنها مع ذلك ظلت دون المستوى المسجل في عام 2019. ونهجت البلدان المتقدمة والبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة نفس النهج في الانتعاش، حيث سجلت كلتا المجموعتين تحسنا بنسبة 0.7 نقطة مئوية. كما أنها سجلت معدلا أعلى من المتوسط العالمي من حيث نسبة العمالة إلى عدد السكان. وفي بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حيث انخفضت نسبة العمالة إلى عدد السكان بنسبة 1.8 نقطة مئوية إلى 50.7% في 2020، اتسم الانتعاش في عام 2021 بالمحدودية ولم يتعدى نسبة 0.2 نقطة مئوية فقط ليصل 50.9%. ونتيجة لذلك، ظلت نسبة العمالة إلى عدد السكان في بلدان المنظمة دون المعدلات المسجلة في باقي العالم (الشكل 13.2).

الشكل 13.2: نسبة العمالة إلى عدد السكان

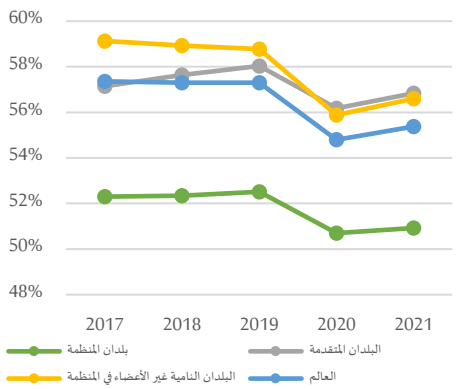

الشكل 14.2: معدل البطالة

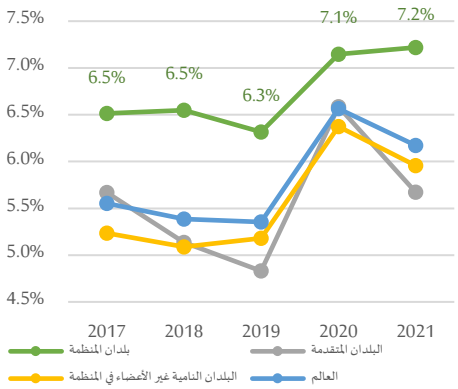

المصدر: حسابات المؤلفين بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2021.

[2] تسجيل ارتفاع في نسبة العمالة إلى السكان يعني أن نسبة كبيرة من سكان البلد يزاولون عملا، في حين أن انخفاضها يدل على أن نسبة كبيرة من السكان لا تشارك مباشرة في الأنشطة ذات الصلة بالسوق، لأنهم إما عاطلون عن العمل أو خارج دائرة القوى العاملة بالأساس.

ومع تحول منحى الجائحة من مجرد أزمة صحة عامة إلى أزمة عمالة، دخل ملايين الأشخاص في جميع مناطق منظمة التعاون الإسلامي دوامة البطالة خلال عام 2020. ووفقا لأرقام منظمة العمل الدولية، زاد عدد العاطلين عن العمل في بلدان المنظمة بأكثر من 5.5 ملايين شخص، وبذلك بلغ إجمالي العاطلين عن العمل 49.6 مليون شخص في 2020. ونتيجة لذلك، ارتفع معدل البطالة إلى 7.1% في ذلك العام، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 0.8 نقطة مئوية عن معدل 6.3% المسجل عام 2019. ورغم أن معدل البطالة زاد بنسبة كبيرة في البلدان المتقدمة (+1.8 نقطة مئوية) والبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (+1.2 نقطة مئوية) على حد سواء، إلا أن المعدل أعلى بكثير في بلدان المنظمة. وتشير التقديرات إلى أن البطالة زادت بمقدار 1.8 مليون عاطل في بلدان المنظمة في 2021، بينما انخفضت في جميع أنحاء العالم بنحو 9.5 مليون شخص. وعلى هذا الأساس، في الوقت الذي تراجعت فيه معدلات البطالة في جميع أنحاء العالم في عام 2021، ارتفع المعدل في بلدان المنظمة حتى بلغ نسبة 7.2% (الشكل 14.2). والجدير بالذكر أن بلدان المنظمة، التي يبلغ عدد العاطلين عن العمل فيها 51.4 مليون شخص، استأثرت بحصة 24% من إجمالي البطالة في العالم في 2021، مقابل 22.2% في عام 2020.

الشكل 15.2: معدل البطالة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2021

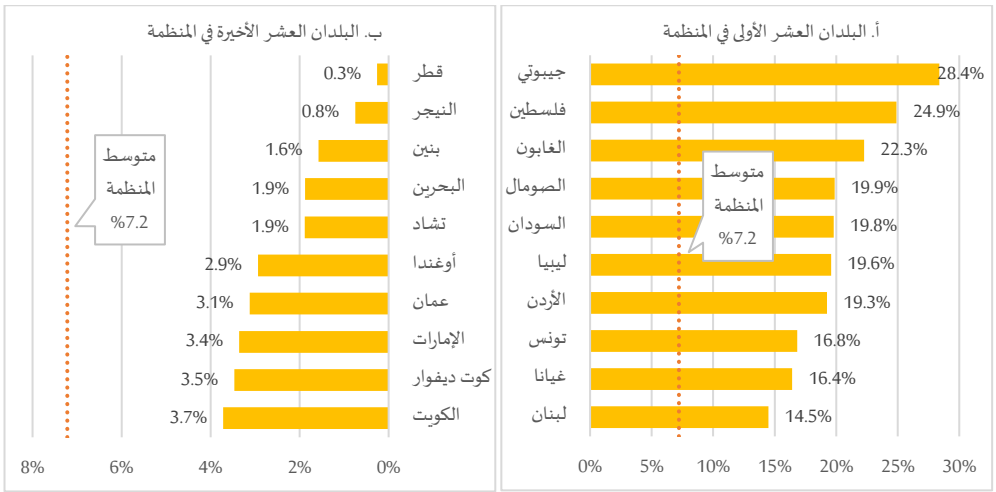

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2021.

وتشير أحدث البيانات المتاحة إلى أن عام 2021 شهد تراجعا في معدل البطالة في 9 بلدان أعضاء في المنظمة وظل مستقرا في 7 بلدان أعضاء وزاد في 41 بلدا عضوا. وبلغ معدل البطالة، الذي يسجل مستويات متفاوتة جدا في مختلف بلدان المنظمة، مستوى عال جدا في جيبوتي (28.4%) (ثاني أعلى معدل في العالم بعد جنوب أفريقيا)، وتلتها فلسطين (24.9%) والغابون (22.3%) والصومال (19.9%) ثم السودان (19.8%) (الشكل 15.2.أ). وبالمقابل، سجلت قطر أدنى معدلات البطالة (0.3%) (الأدنى في العالم)، تلتها كل من النيجر (0.8%) وبنين (1.6%) والبحرين وتشاد (1.9%) (الشكل 15.2.ب).

التضخم

أسعار المستهلك ترتفع لمستويات عالية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

مع تراجع معدلات النمو الاقتصادي بسبب الأزمة التي فرضتها الجائحة، انخفض تضخم أسعار المستهلك - الذي يتم قياسه من خلال مؤشر أسعار المستهلك (CPI) - في معظم البلدان في جميع أنحاء العالم عام 2020. لكن على عكس معدل التضخم العالمي، الذي تراجع بنسبة 0.3 نقطة مئوية إلى 3.2%، ارتفع التضخم في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي بصورة حادة في 2020 مسجلا معدل 9.4% بعد أن كان مستقرا في حدود 7.7% عام 2019. وفي عام 2021، ارتفع أكثر مسجلا 12.9%. وبحكم ارتفاع معدل التضخم إلى 3.1% في البلدان المتقدمة و 4.5% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، ظلت بلدان المنظمة مسجلة لمتوسط جد مرتفع على مؤشر التضخم في عام 2021. ومن المرتقب أن يستمر هذا المنحى خلال عام 2022 كذلك، بالنظر إلى كون التقديرات تشير إلى إمكانية أن يرتفع التضخم إلى معدل قياسي يبلغ 17.7% في بلدان المنظمة مقابل 8.3% فقط على المستوى العالمي (الشكل 16.2.أ).

الشكل 16.2: معدل التضخم (المتوسط السنوي لأسعار المستهلك)

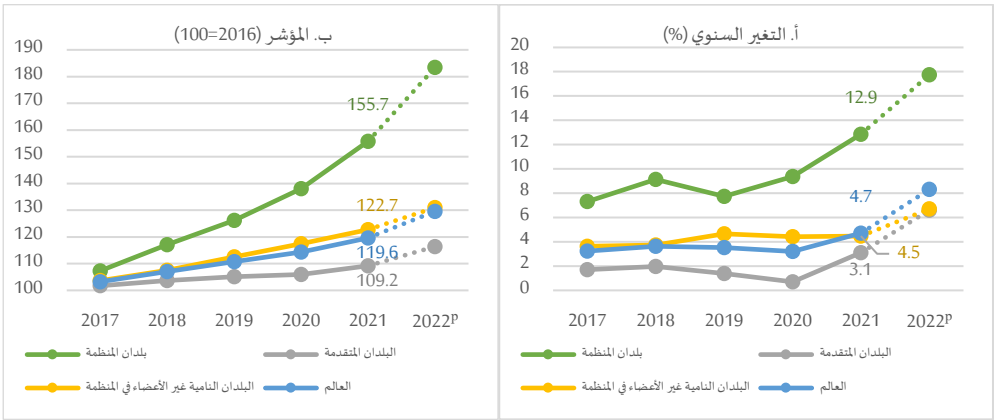

المصدر: حسابات المؤلفين بناء على بيانات صندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية، أبريل 2022 وتحديث يوليو 2022.
ملاحظة: P = توقعات. يتم حساب متوسطات المجموعات كمتوسط مرجح لمؤشرات الأسعار الوطنية، حيث تمثل الأوزان الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد بالسعر الجاري للدولار الدولي استنادا إلى تعادل القوة الشرائية. متوسطات المجموعة تستثني فنزويلا.

ومع ما تم تسجيله من معدلات تضخم على امتداد فترة 5 سنوات من 2017 إلى 2021، بلغ متوسط أسعار المستهلك في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في 2021 معدلا أعلى بنسبة 55.7% مقارنة بعام 2016، وهو رقم أعلى بكثير من متوسط الزيادة على الصعيد العالمي البالغ 19.6%. وخلال نفس الفترة، ارتفع متوسط الأسعار بنسبة 22.7% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة وفقط بنسبة 9.2% في البلدان المتقدمة (الشكل 16.2.ب).

ومن بين بلدان المنظمة، سجلت السودان أعلى معدل تضخم بلغ 359.1% في 2021، وهو ثاني أعلى معدل في العالم بعد فنزويلا (1589%). وتلت هذه البلدان كل من اليمن (63.8%) وسورينام (59.1%) وإيران (40.1%)، وكلها ضمن قائمة البلدان العشر المسجلة لأعلى معدلات التضخم في العالم، فيما تمثل كل من تركيا ونيجيريا

الشكل 17.2: البلدان العشر الأولى في منظمة التعاون الإسلامي حسب معدل التضخم، 2021

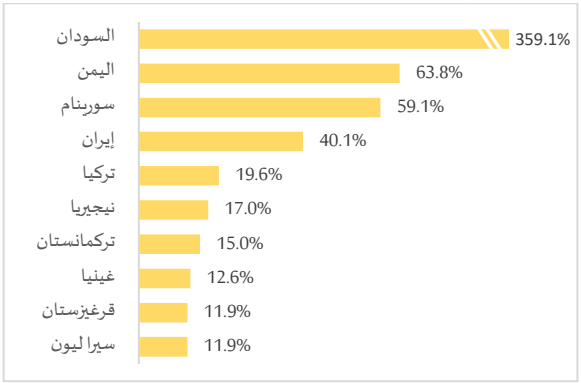

الشكل 18.2: أكثر البلدان المساهمة في التضخم، 2021 (نقاط مئوية)

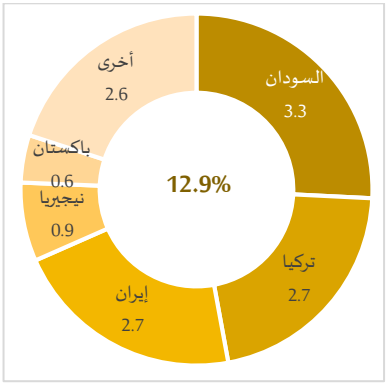

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2022.

ملاحظة: متوسط التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك. باستثناء أفغانستان ولبنان وسوريا.

وتركمانستان وغينيا وقرغيزستان وسيراليون باقي البلدان المشكلة للقائمة (الشكل 17.2). وفي عام 2021، سجل بلدين عضوين في المنظمة معدلات تضخم سلبية كذلك، وهو ما يشير إلى انخفاض في متوسط أسعار المستهلك السنوية مقارنة بالعام السابق: تشاد (0.8-%) والبحرين (0.6-%). وبصورة عامة، كانت كل من السودان وتركيا وإيران ونيجيريا وباكستان - بحكم ثقل هذه البلدان في المنظومة الاقتصادية للمنظمة - أكثر البلدان مساهمة في متوسط معدل التضخم في مجموعة المنظمة في عام 2021 (12.9%)، إذ استأثرت بحصة تقرب من أربعة أخماس المعدل (الشكل 18.2).

التجارة الدولية

تحسن صادرات وواردات السلع بنسبتي 41.7% و25.8%، على التوالي

حسب بيانات صندوق النقد الدولي (إحصاءات وجهة التجارة - DOTS)، بعد أن سجلت القيمة السنوية لتجارة البضائع العالمية تراجعا بنسبة 7.6% في 2020، تحسنت بنسبة 26.7% في 2021. وسارت مستويات الصادرات والواردات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في منحى متواز، رغم تسجيل معدلات انتعاش كبيرة على مستوى الصادرات. فقد سجلت صادرات بلدان المنظمة من البضائع، التي تراجعت بنسبة 17.3% في 2020، ارتفاعا بلغ حجمه نسبة 41.7% في عام 2021. وارتفع حجم واردات البضائع بنسبة 25.8% عام 2021، في أعقاب انخفاضه بنسبة 9.9% في العام الذي قبله. وتبعا لذلك، ارتفع حجم الصادرات إلى 2.14 تريليون دولار أمريكي في 2021، واستأثرت بذلك بحصة أكبر في إجمالي الصادرات العالمية، أي 9.7% في 2021 مقابل 8.7% في عام 2020. وحجم الواردات الذي ارتفع لمبلغ 2.0 تريليون دولار أمريكي جسد حصة جد متدنية في إجمالي الواردات العالمية، حيث انخفض من 9.1% المسجلة في 2020 إلى 9.0% عام 2021. وسجل اتجاه مماثل بخصوص حصة بلدان المنظمة في إجمالي تجارة البضائع في البلدان النامية. فقد زادت حصتها على مستوى الصادرات من 21.2% المسجلة عام 2020 إلى 22.7% في 2021، فيما تراجعت حصتها في الصادرات من 23.7% إلى 22.8% خلال ذات الفترة (الشكل 19.2).

الشكل 19.2: التجارة الدولية في البضائع في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

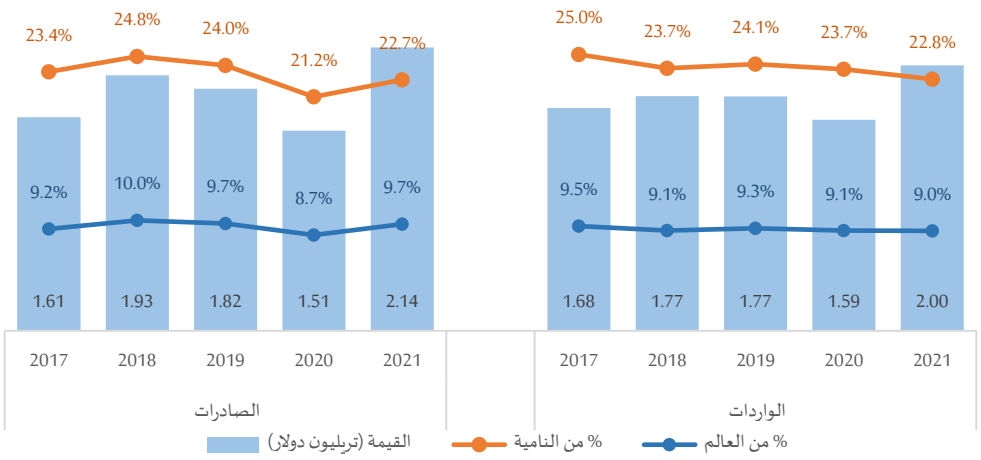

المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصاءات وجهة التجارة (DOTS).

ملاحظة: تقيم الصادرات على أساس البيع بشرط التسليم على متن السفينة (FOB)، فيما تقيم الواردات على أساس السعر الشامل للتكلفة والتأمين ومصاريف الشحن (CIF).

تغطية البيانات: 57 بلدا عضوا في المنظمة.

أما من حيث حصص البلدان الأعضاء منفردة في إجمالي حجم مجموعة المنظمة من صادرات البضائع، يلاحظ أن الجزء الأكبر من إجمالي هذه الصادرات منحصر في عدد قليل فقط من البلدان الأعضاء (الشكل 20.2.أ). ففي عام 2021، استأثرت الدول الخمس الأكثر تصديرا في المنظمة بنسبة 62.6% من إجمالي صادرات السلع للدول الأعضاء مجتمعة، في حين استأثرت الدول العشر الأولى بنسبة 78.1%. و كانت الإمارات العربية المتحدة أكبر دولة مصدرة في المنظمة عام 2021 بحجم صادرات من السلع قيمته 304 مليار دولار وحصة 14.2% من إجمالي صادرات بلدان المنظمة، وتلتها كل من ماليزيا (299 مليار دولار، 14.0%) والمملكة العربية السعودية (279 مليار دولار، 13.1%) وإندونسيا (230 مليار دولار، 10.7%) ثم تركيا (225 مليار دولار، 10.5%). وبالإضافة إلى ذلك، صنفت كل من قطر والعراق وكازخستان ونيجيريا وعمان ضمن قائمة بلدان المنظمة العشر الأكثر تصديرا خلال عام 2021.

ومثلما هو الحال بالنسبة للصادرات، فقد تمركزت واردات البضائع لمنطقة منظمة التعاون الإسلامي بشكل كبير في عدد قليل من البلدان خلال 2021. وكما هو مبين في الشكل 20.2.ب، تصدرت الإمارات العربية المتحدة قائمة البلدان الأكثر استيرادا بمعاملات بلغ حجمها 313 مليار دولار، أي ما يمثل 15.7% من إجمالي الواردات لمنطقة المنظمة. وتلتها كل من تركيا (271 مليار دولار، 13.6%) وماليزيا (239 مليار دولار، 12.0%) وإندونسيا (201 مليار دولار، 10.0%) ثم المملكة العربية السعودية (152 مليار دولار، 7.6%). وعلى نفس النحو، هذه البلدان الخمس الأكثر استيرادا تستأثر بحصة 58.8% من إجمالي واردات المنظمة من البضائع، بينما بلغت حصة البلدان العشر الأكثر استيرادا للبضائع 75.2%، التي تضم بالإضافة إلى البلدان الخمس السالفة الذكر كل من مصر وباكستان وبنغلاديش والمغرب ونيجيريا.

الشكل 20.2: بلدان منظمة التعاون الإسلامي الرئيسية في مجال التجارة الدولية في السلع، 2021 (مليار دولار أمريكي)

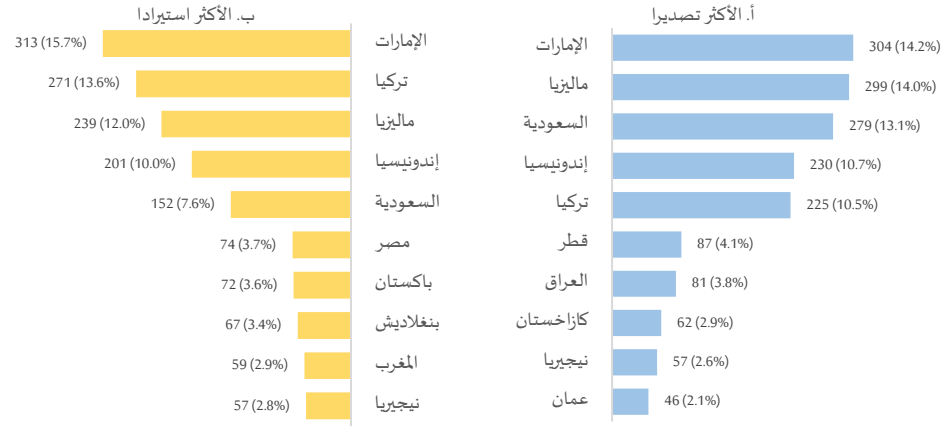

المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصاءات وجهة التجارة (DOTS).

ملاحظة: تشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى حصة الدولة المعنية في إجمالي منظمة التعاون الإسلامي. تغطية البيانات: 57 بلدا عضوا في المنظمة.

تحسنت التجارة في الخدمات في 2021، لكنه تبقى دون المستويات المسجلة في فترة ما قبل الجائحة

انتعشت قيمة التجارة العالمية في الخدمات بنسبة 15.9% عام 2021 بعد تراجعها بمعدل الخمس (18.2%) في عام 2020 مقارنة بالعام الذي قبله، وذلك وفقا لإحصاءات صادرة عن منظمة التجارة العالمية. وبعد أن شهدت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تراجعا أكثر حدة في تجارة الخدمات عام 2020، عادت وسجلت بدورها انتعاشا في عام 2021. فقد ارتفعت صادراتها في الخدمات، التي تراجعت بمقدار الثلث (34.0%) عام 2020، بنسبة 26.4% لتصل إلى 373 مليار دولار أمريكي، بحيث زادت حصتها في صادرات الخدمات العالمية من 5.7% المسجلة

الشكل 21.2: التجارة في الخدمات الدولية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

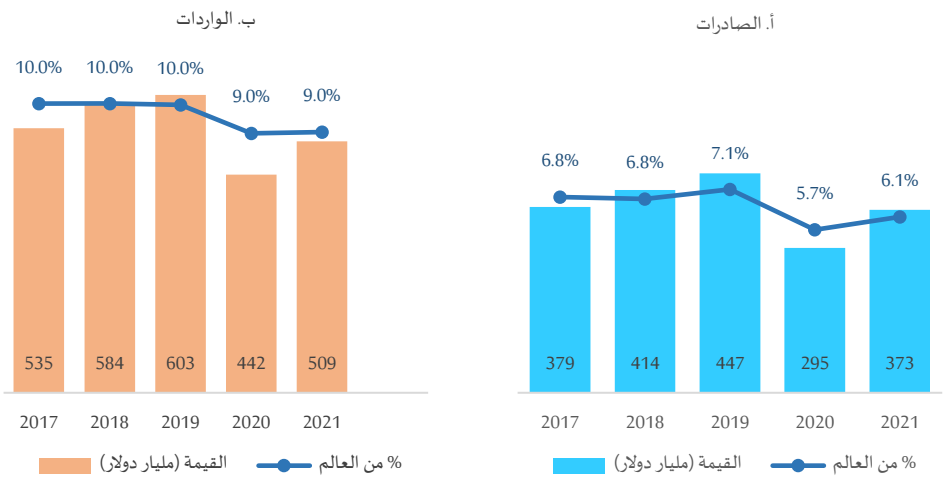

المصدر: منظمة التجارة العالمية، بوابة البيانات.

عام 2020 إلى 6.1% في عام 2021 (الشكل 21.2.أ). وعلى نفس المنوال، ارتفعت وارداتها من الخدمات، التي انخفضت بنسبة 26.7% عام 2020، بنسبة 15.2% وبلغت 509 مليار دولار أمريكي، مع استقرار حصتها من واردات الخدمات العالمية عند حصة 9.0% كما هو الحال في 2020 (الشكل 21.2.ب). وجدير بالذكر أنه على الرغم من هذا التعافي، لم تبلغ قيم التجارة في الخدمات لعام 2021 نفس مستويات ما قبل الجائحة في بلدان المنظمة والعالم على حد سواء. وهذا يعني أن التجارة في الخدمات، التي تضررت جراء الجائحة أكثر من تجارة السلع، ستحتاج لوقت أطول لتحقق التعافي التام.

ومثلما هو الحال بالنسبة لتجارة السلع، فقد تمركز معظم تجارة بلدان المنظمة في الخدمات في عدد قليل من البلدان في 2021. وكانت الإمارات العربية المتحدة أكبر دولة مصدرة للخدمات، بقيمة معاملات بلغ 101.8 مليار دولار وحصة 27.3% من إجمالي صادرات الخدمات من بلدان المنظمة، وتلتها كل من تركيا (58.2 مليار دولار، 15.6%) ومصر (21.9 مليار دولار، 5.9%) وماليزيا (20.9 مليار دولار، 5.6%) ثم قطر (18.3 مليار دولار، 4.9%) (الشكل 22.2.أ).

الشكل 22.2: أبرز بلدان منظمة التعاون الإسلامي في مجال التجارة الدولية في الخدمات، 2021 (دولار أمريكي، ملايير)

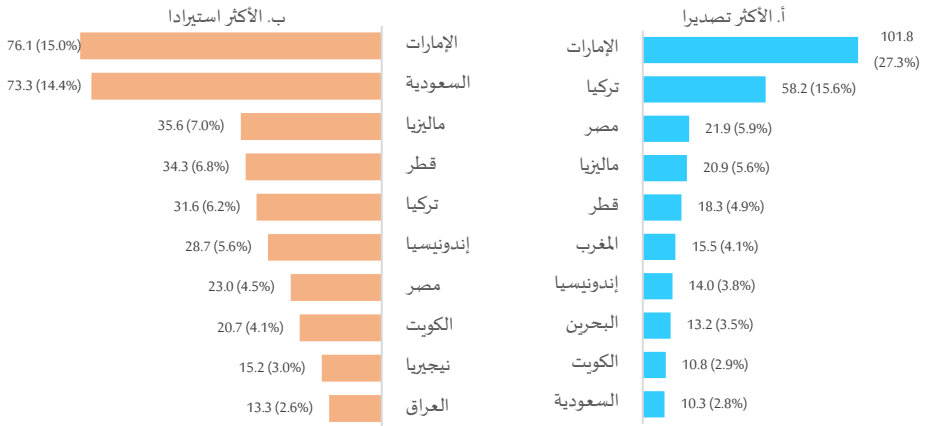

المصدر: منظمة التجارة العالمية، بوابة البيانات.

ملاحظة: تشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى حصة الدولة المعنية في إجمالي منظمة التعاون الإسلامي.

وشكلت هذه البلدان الخمسة مجتمعة 59.3% من الإجمالي. بالنسبة لأكبر عشرة بلدان مصدرة، التي شملت أيضا المغرب وإندونيسيا والبحرين والكويت والمملكة العربية السعودية، فقد ارتفعت هذه النسبة إلى 76.4%. وفيما يتعلق بواردات الخدمات، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة هي أبرز مستورد أيضا، حيث سجلت معاملات بقيمة 76.1 مليار دولار أمريكي شكلت 15.0% من إجمالي واردات الخدمات إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وتلتها كل من المملكة العربية السعودية (73.3 مليار دولار، 14.4%) وماليزيا (35.6 مليار دولار، 7.0%) وقطر (34.3 مليار دولار، 6.8%) ثم تركيا (31.6 مليار دولار، 6.2%) (الشكل 22.2.ب). وبينما تستأثر هذه البلدان الخمس الأكثر استيرادا بحصة 49.3% من الإجمالي، بلغت هذه الحصة 69.1% بالنسبة للبلدان العشر الأكثر استيرادا، التي تضم بالإضافة إلى الخمس الأولى كل من إندونيسيا ومصر والكويت ونيجيريا والعراق.

بلدان منظمة التعاون الإسلامي مصدرة صافية في مجال تجارة السلع في 2021

أصبحت بلدان منظمة التعاون الإسلامي، من حيث القيمة الإجمالية، مصدرا صافيا في مجال تجارة السلع في عام 2021، حيث بلغ الفائض التجاري 135 مليار دولار أمريكي مقابل عجز قدره 83 مليار دولار أمريكي في العام الذي قبله (الشكل 23.2). وأكبر مساهمة مصدرها المملكة العربية السعودية التي سجلت فائضا قدره 127.4 مليار دولار أمريكي. وكانت كل من ماليزيا (59.8 مليار دولار) وقطر (59.3 مليار دولار) والعراق (39.6 مليار دولار) وإندونيسيا (28.8 مليار دولار) من بين البلدان المسجلة لمستوات فائض عالية. وفي المقابل، سجل 35 بلدا عضوا في المنظة عجزا في 2021، وكان أعلى المعدلات هو الذي سجلته تركيا (46.2 مليار دولار أمريكي)، تلتها باكستان (43.8 مليار دولار) ومصر (33.1 مليار دولار) وبنغلاديش (28.0 مليار دولار) والمغرب (20.6 مليار دولار).

الشكل 23.2: الميزان التجاري الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي (دولار أمريكي، بالمليارات)

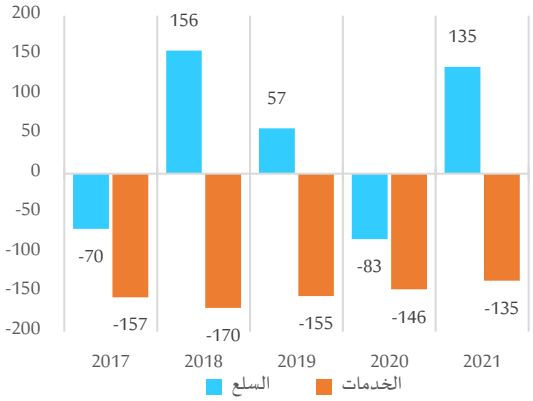

المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصاءات وجهة التجارة (DOTS)؛ بوابة البيانات التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

وفي تجارة الخدمات، ظلت بلدان المنظمة، من حيث القيمة الإجمالية، مستوردا صافيا للخدمات على امتداد الأعوام الخمس الماضية (2017-2021). فقد بلغ العجز الإجمالي لبلدان المنظمة في تجارة الخدمات 135 مليار دولار أمريكي عام 2021، وهو أدنى معدل على امتداد الأعوام الأربعة المنصرمة (الشكل 23.2). ومن أصل 44 بلدا تتوفر حوله البيانات، سجلت عشر بلدان فقط أرقاما إيجابية في رصيدها في 2021: تركيا والإمارات العربية المتحدة والمغرب والبحرين وجزر المالديف وألبانيا والسودان والأردن وتوغو وتونس. وبلغ الفائض مستويات عالية جدا قدرت بنحو 26.6 مليار دولار في تركيا، وتلتها كل من الإمارات العربية المتحدة بنحو 25.7 مليار دولار ثم المغرب بقدر 6.9 مليار دولار. وبالمقابل، وصل العجز مستويات عالية قدرت بنحو 63.0 مليار دولار في المملكة العربية السعودية، تلتها قطر بعجز قدره 16 مليار دولار وماليزيا بنحو 14.7 مليار دولار.

تراجع الصادرات فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى 17.9% في 2021، بينما زادت الصادرات لباقي بلدان العالم

بعد أن تراجع مستوى صادرات السلع بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 10.7% في 2020 ليبلغ حجمها 287 مليار دولار أمريكي، عادت في 2021 لتحقق انتعاشا بنسبة 33.0% في 2021 ليبلغ بذلك حجمها 382 مليار دولار (الشكل 24.2أ). لكن حجم صادرات بلدان المنظمة في اتجاه باقي بلدان العالم زاد بمعدل كبير بلغ 43.7%، وهذا ما أدى إلى تراجع حصة الصادرات فيما بين بلدان المنظمة من 19.0% في 2020 إلى 17.9% في 2021 (الشكل

24.2.ب). وهذا النمو البطيء في تدفقات التجارة بين بلدان المنظمة يقلل من احتمالات تحقيق الهدف المتمثل في الوصول لمعدل 25% المحدد في برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC-2025).

الشكل 24.2: تجارة السلع بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي

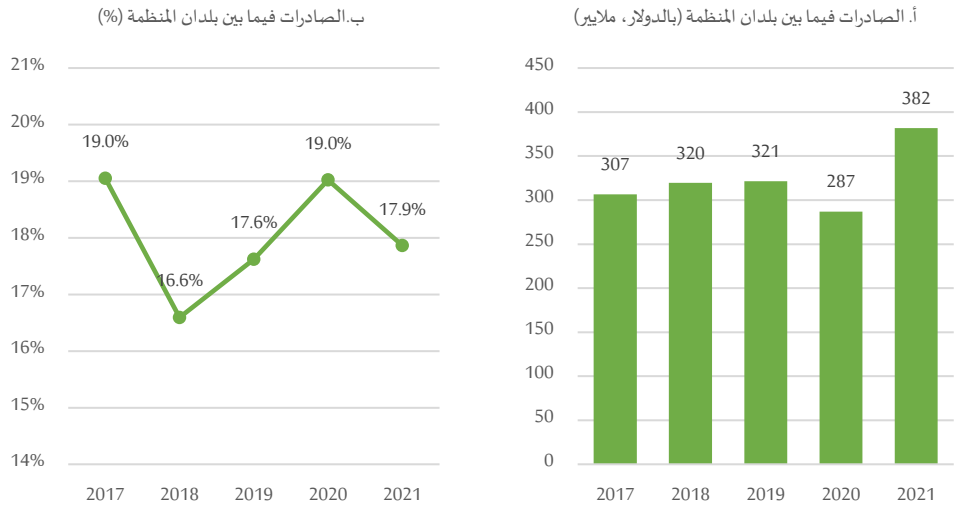

المصدر: حسابات المؤلفين على أساس بيانات إحصاءات وجهة التجارة (DOTS) التابعة لصندوق النقد الدولي.

ومن بين بلدان المنظمة، كانت المملكة العربية السعودية أكبر مصدر لباقي البلدان الأعضاء في 2021. بحيث بلغ إجمالي صادراتها إلى البلدان الأعضاء الأخرى 66.1 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل 17.3% من إجمالي الصادرات فيما بين بلدان المنظمة. وتلتها كل من الإمارات العربية المتحدة (57.2 مليار دولار، 15.0%) وتركيا (56.7 مليار دولار، 14.8%) وإندونيسيا (30.2 مليار دولار، 7.9%) ثم ماليزيا (28.3 مليار دولار، 7.4%). واستأثرت البلدان الأربعة الأكثر تصديرا لوحدها بأكثر من نصف (55.0%) إجمالي الصادرات البينية للمنظمة، بينما بلغت هذه النسبة 77.3% بالنسبة للبلدان العشر الأكثر تصديرا فيما بين البلدان الأعضاء، والتي تضم إلى جانب البلدان الخمسة كلا من مصر وقطر وعمان وكازخستان وإيران. ومن بين هذه البلدان العشر، بلغ حجم صادرات إيران نحو باقي بلدان المنظمة ما يقدر بنحو 37.8% من إجمالي صادراتها، في حين سجلت ماليزيا أدنى حصة في الصادرات البينية بلغت 9.5% في ماليزيا (الشكل 25.2.أ).

وعلى سبيل المقارنة، وجهت بعض البلدان التي تسجل قيمة أقل نسبيا على مستوى الصادرات فيما بين بلدان المنظمة حصة كبيرة من صادراتها إلى بلدان المنظمة. وتشير الأرقام إلى أنه لحدود عام 2021 بلغت حصة الصادرات فيما بين بلدان المنظمة مستوى عال قدره 86.6% في النيجر، أي ما يعادل 2 مليار دولار أمريكي. وفي ستة بلدان أخرى بمعدل أقل من مليار دولار من الصادرات فيما بين بلدان المنظمة (الصومال وسوريا واليمن وغامبيا وتوغو وبنين)، بلغت هذه الحصة أكثر من 65% (الشكل 25.2.ب).

الشكل 25.2: بلدان منظمة التعاون الإسلامي الرئيسية في تجارة السلع البينية في المنظمة، 2021

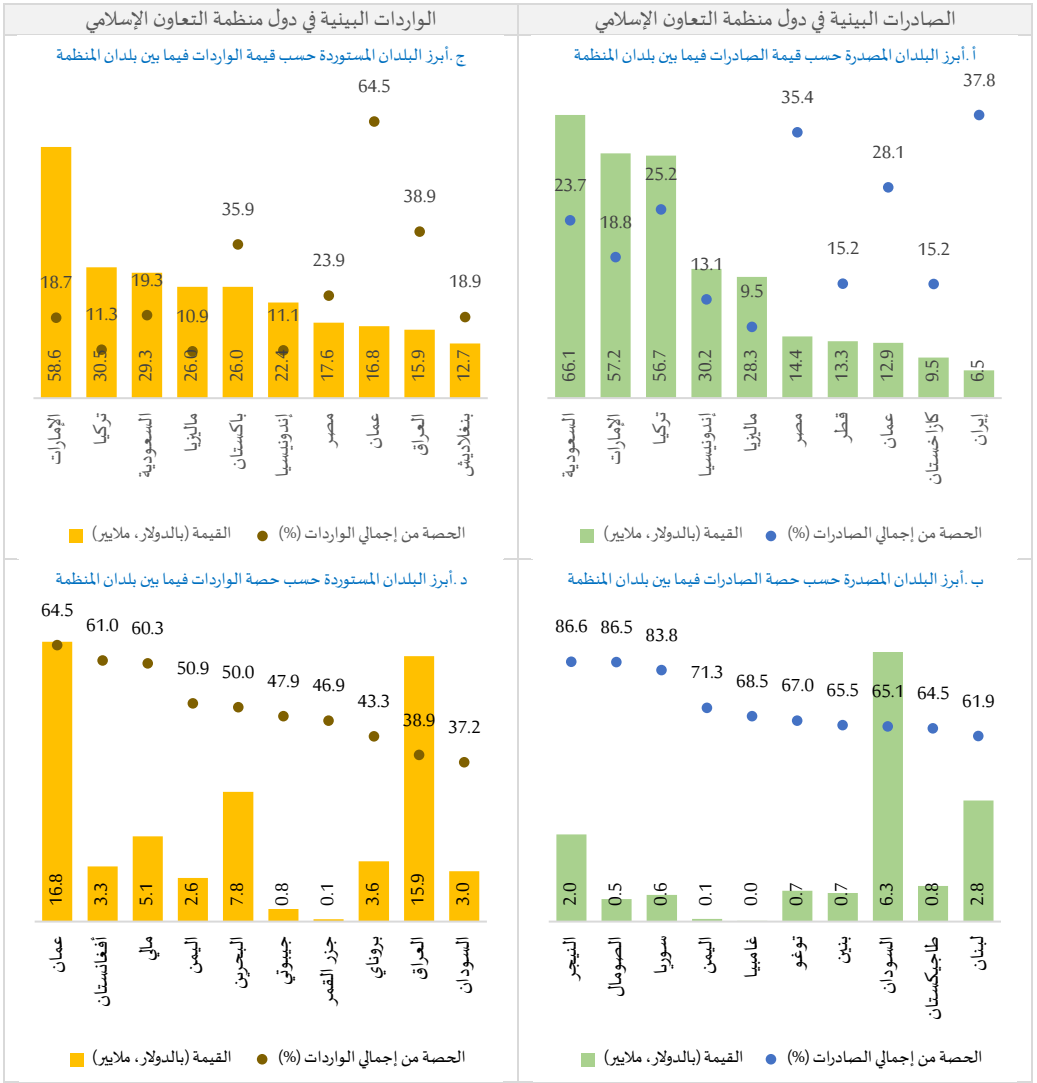

المصدر: حسابات المؤلفين على أساس بيانات إحصاءات وجهة التجارة (DOTS) التابعة لصندوق النقد الدولي.

فيما يتعلق بالواردات البينية في منظمة التعاون الإسلامي، كانت الإمارات العربية المتحدة أيضا أكبر مورد من البلدان الأعضاء الأخرى في المنظمة عام 2021. بحيث بلغ إجمالي واردات البلاد من البلدان الأعضاء الأخرى 58.6 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل 15.8% من إجمالي الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، وتلتها كل من تركيا (30.5 مليار دولار، 8.3%) والمملكة العربية السعودية (29.3 مليار دولار، 7.9%) وماليزيا (26.0 مليار دولار، 7.0%) ثم باكستان (26.0 مليار دولار، 7.0%). واستأثرت هذه البلدان الخمسة الأكثر استيرادا مجتمعة بحصة 46.1% من إجمالي الواردات فيما بين بلدان المنظمة عام 2021، بينما بلغت هذه النسبة 69.1% بالنسبة للبلدان العشر الأكثر استيرادا، التي تضم إلى جانب البلدان السالفة الذكر كلا من إندونيسيا ومصر وعمان والعراق

الشكل 26.2: إجمالي رصيد الحساب الجاري لدول منظمة التعاون الإسلامي

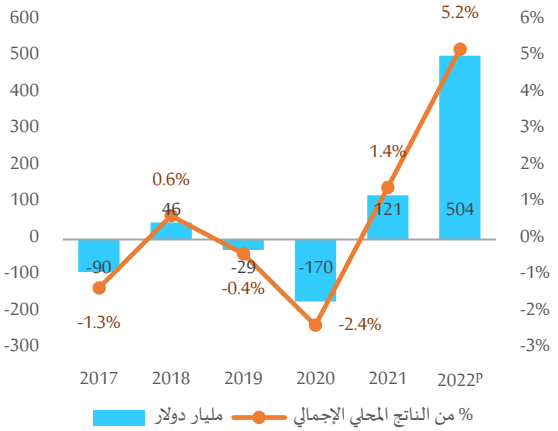

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2022.
ملاحظة: البيانات تستثني سوريا للفترة قيد الاستعراض بكاملها وتستثني أفغانستان ولبنان لعامي 2021 و 2022.

وبنغلاديش. ومن بين هذه البلدان العشر، بلغ حجم واردات عمان من باقي بلدان المنظمة ما يقدر بنحو 64.5% من إجمالي وارداتها، في حين سجلت ماليزيا وإندونيسيا وتركيا أدنى حصة في الواردات البينية بلغت 11% (الشكل 25.2.ج). كانت حصة واردات عمان من باقي بلدان المنظمة الأعلى من بين جميع بلدان المنظمة، تلتها أفغانستان (61.0%)، ومالي (60.3%)، واليمن (50.9%)، والبحرين (50.0%)، حيث تستورد جميعها على الأقل نصف السلع من باقي بلدان المنظمة (الشكل 25.2.د).

ميزان الحساب الجاري

فائض بقيمة 121 مليار دولار أمريكي في 2021 بعد تسجيل عجز على مدى عامين

سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي، من حيث القيمة الإجمالية، فائضا في الحساب الجاري بلغ 121 مليار دولار أمريكي في 2021 بعد أن سجلت عجزا بقيمة 170 مليار دولار أمريكي في العام الذي قبله. وبذلك بلغ حجم الفائض في 2021 ما يقدر بنسبة 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغ حجم العجز المسجل في 2020 ما يقدر بنسبة 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 26.2). وبالنظر إلى تواصل العجز المسجل في تجارة

الشكل 27.2: بلدان منظمة التعاون الإسلامي ذات أعلى مستويات الفائض/ العجز في الحساب الجاري، 2021

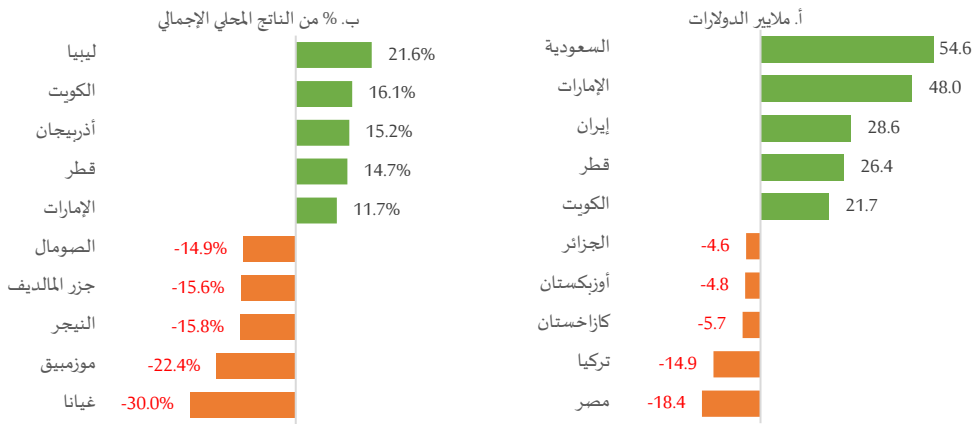

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2022. ملاحظة: باستثناء أفغانستان وسوريا ولبنان.

الخدمات في 2021، كما هو مبين في الشكل 23.2 أعلاه، فإن تحسن رصيد تجارة السلع (من عجز قدره 83 مليار دولار أمريكي عام 2020 إلى فائض قدره 135 مليار دولار أمريكي عام 2021) قد ساهم بشكل كبير في تسجيل مستويات الفائض الراهنة على مستوى ميزان الحساب الجاري. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى إمكانية زيادة نمو حجم الفائض ليبلغ أكثر من 500 مليار دولار أمريكي أو ما يعادل 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022.

ومن بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، سجلت المملكة العربية السعودية أكبر فائض في الحساب الجاري بالقيمة الاسمية في 2021، بلغ قدره 54.6 مليار دولار أمريكي، تلتها الإمارات العربية المتحدة (48.0 مليار دولار)، وإيران (28.6 مليار دولار)، وقطر (26.4 مليار دولار)، ثم الكويت (21.7 مليار دولار). ومن جهة أخرى، سجلت مصر أكبر مستويات العجز في الحساب الجاري بلغ 18.4 مليار دولار. وتلتها كل من تركيا (14.9) وكازاخستان (5.7) وأوزبكستان (4.8) والجزائر (4.6) (الشكل 27.2.أ). وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بلغ الفائض مستوى عال قدر بنحو 21.6% في ليبيا، تلتها الكويت (16.1%) وأذربيجان (15.2%) وقطر (14.7%) ثم الإمارات العربية المتحدة (11.7%). وبالمقابل، بلغ العجز في الحساب الجاري مستويات عالية في غيانا (30.0%) وموزمبيق (22.4%) والنيجر (15.8%) وجزر المالديف (15.6%) والصومال (14.9%) (الشكل 27.2.ب)، في حين أنه بلغ أكثر من 10% في أربع بلدان أعضاء في المنظمة. سيراليون وفلسطين والسنغال والأردن.

الرصيد المالي

فقط ستة بلدان في المنظمة هي التي سجلت فائضا في رصيدها المالي في 2021

الشكل 28.2: الرصيد المالي الحكومي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي
(% من الناتج المحلي الإجمالي)

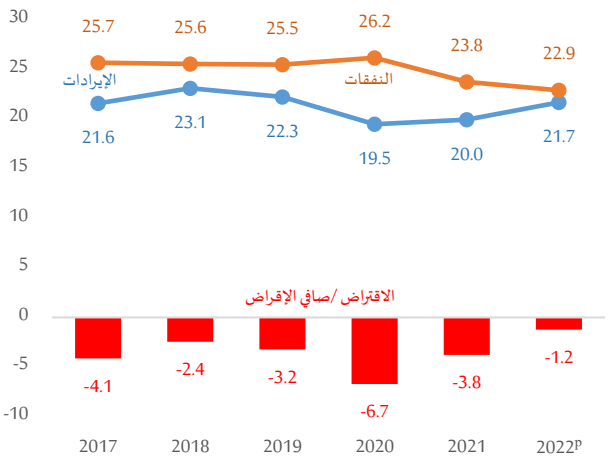

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2022.
ملاحظة: البيانات تستثني سوريا للفترة قيد الاستعراض بكاملها وتستثني أفغانستان ولبنان لعامي 2021 و 2022.

وكما تمت الإشارة في الفصل السابق، أدت التدابير المالية التي اعتمدتها الدول في جميع أنحاء العالم لاحتواء تداعيات الجائحة، إلى جانب تراجع الإيرادات الحكومية بسبب الركود الاقتصادي، إلى تسجيل مستويات عجز غير مسبوقة في 2020 على صعيد الحكومات (راجع الشكلين 19.1 و 20.1 أعلاه). وتوسع نطاق العجز المالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي كذلك، فقد بلغ متوسطه 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020 بعد أن كان في حدود نسبة 3.2% في العام الذي قبله. وهذه الزيادة في مستويات العجز المالي ناتجة في معظمها عن تراجع

الإيرادات، من 22.3% إلى 19.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مع محدودية الزيادة في حجم النفقات، من 25.5% إلى 26.2% من الناتج المحلي الإجمالي. وبالفعل، تراجعت الإيرادات، بالقيمة الاسمية، بنحو 15% بينما زادت النفقات بنسبة 0.2% فقط في 2020. وقد ساهم الانخفاض الحاد في إيرادات صادرات النفط على نحو كبير في هذا الوضع، الذي تغير عام 2021 مع التعافي الاقتصادي وارتفاع أسعار الطاقة.

الشكل 29.2: الرصيد المالي الحكومي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي: 2020 مقابل 2021 (% من الناتج المحلي الإجمالي)

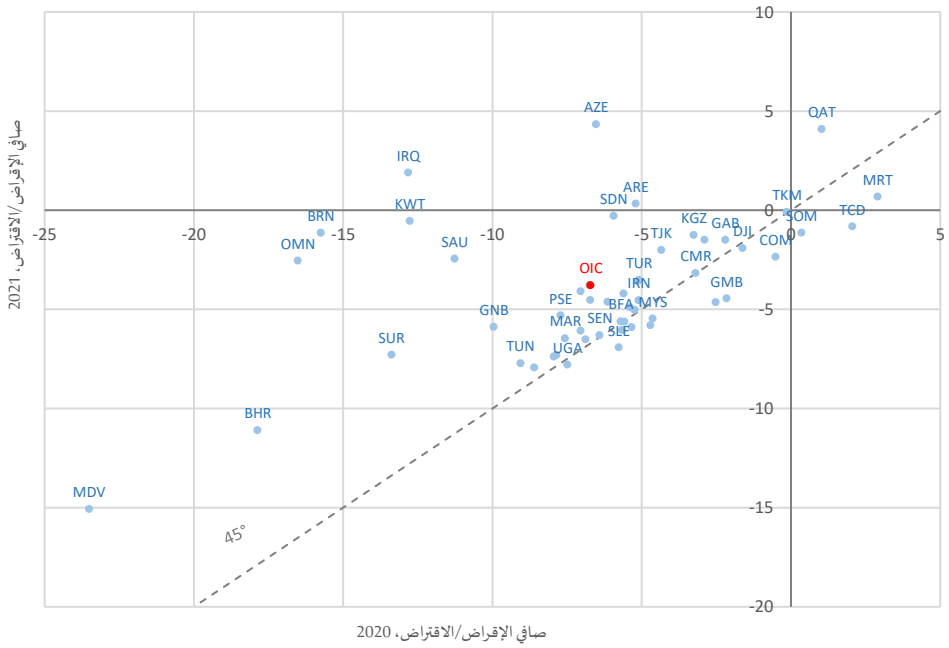

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2021.

ملاحظة: يتعذر عرض ليبيا على الرسم البياني بسبب قيمها المرتفعة.- 54.5% لعام 2020 و 13.8% لعام 2021. راجع الملحق (أ) للاطلاع على رموز البلدان.

وفي عام 2021، زاد معدل الإنفاق بنسبة 6.8% لكنه انخفض إلى 23.8% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تحسنت الإيرادات بشكل أسرع بنسبة 20.7%، بالإضافة إلى زيادة طفيفة في نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت 20.0%. وهأ ما أدى إلى تراجع العجز إلى 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وإن ظل المعدل أعلى من مستوى ما قبل الجائحة البالغ 3.2%. وتشير التوقعات الراهنة الخاصة بعام 2022 إلى إمكانية تراجع معدل النفقات من الناتج المحلي الإجمالي إلى 22.9% وارتفاع نسبة الإيرادات فيه إلى 21.7%، مصحوبا بتقلص مستوى العجز في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقرب من 1.2% (الشكل 28.2).

ويبرز الشكل 29.2 أن 38 من أصل 54 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر حولها البيانات سجلت تحسنا في رصيدها المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في 2021 مقارنة بالعام الذي قبله، لا سيما ليبيا

الشكل 30.2: الدعم المالي الحكومي للاستجابة لتحديات كوفيد-19
(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020)

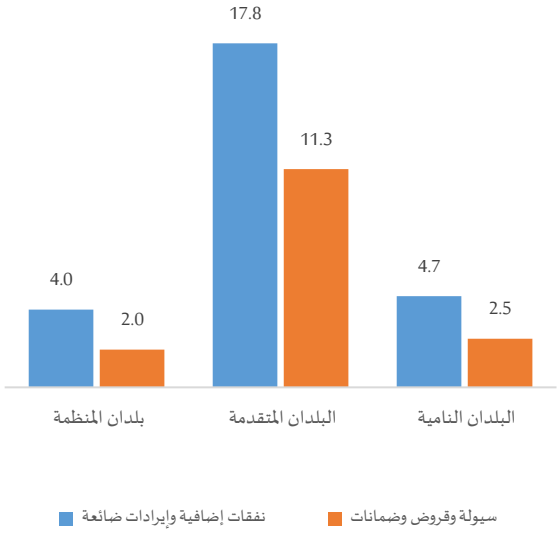

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير الراصد المالي: السياسات المالية العامة لمواجهة جائحة كوفيد-19، أكتوبر 2021.
ملاحظة: البيانات تحيل على الفترة الممتدة بين يناير 2020 و 27 سبتمبر 2021. تغطية البيانات: 53 بلدا عضوا في المنظمة، و 94 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة، و 37 بلدا متقدما. متوسطات مجموعات البلدان مرجحة حسب الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 استنادا إلى تعادل القوة الشرائية.

(من 54.5-% إلى 13.8+%) والعراق (من 54.5-% إلى 13.8+%) وبروناي دار السلام (من 15.7-% إلى 1.1-%) وعُمان (من 16.5-% إلى 2.5-%) والكويت (من 12.8-% إلى 0.5-%). لكن فقط ستة بلدان هي التي سجلت فائضا في 2021 (ليبيا وأذربيجان وقطر والعراق وموريتانيا والإمارات العربية المتحدة)، مقارنة بعام 2020 حيث سجلت الفائض فقط أربعة بلدان (موريتانيا وتشاد وقطر والصومال). وفي عام 2021، سجلت جزر المالديف أعلى مستويات العجز المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، إذ أنه بلغ 15.1%، وتلتها البحرين (11.1%) والأردن (7.9%) وأوغندا (7.8%) وتونس (7.7%).

وبخصوص الدعم المالي المخصص للتخفيف من تداعيات الجائحة، تشير البيانات المتاحة إلى أن بلدان منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، قدمت دعما محدودا نوعا ما نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالبلدان المتقدمة والنامية. فقد بلغ متوسط الدعم على شكل الإنفاق الإضافي والإيرادات الضائعة 4.0% من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة، مقارنة بنسبة 17.8% في البلدان المتقدمة و 4.7% في البلدان النامية. وعلى نفس النحو، جسد الدعم المقدم على شكل قروض وأسهم وضمانات للتخفيف من تداعيات كوفيد-19 نسبة 2.0% من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة، بينما بلغت هذه النسبة 11.3% في البلدان المتقدمة و 2.5% في البلدان النامية (الشكل 30.2). وعلى مستوى فرادى البلدان، بلغ الدعم على شكل الإنفاق الإضافي والإيرادات الضائعة أعلى مستوى في غيانا بنسبة 27.7% من الناتج المحلي الإجمالي، تلتها إندونيسيا (9.3%) وجزر المالديف (8.0%) وغينيا بيساو (6.7%) وسيراليون (6.4%). وكانت البلدان الأكثر منحا للقروض والأسهم والضمانات هي تركيا (9.6%) والمغرب (3.9%) وماليزيا (3.5%) وكازاخستان (2.9%) وأذربيجان (2.7%).

التمويل الدولي

تراجع حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الواردة إلى 8.3% رغم نمو التدفقات الواردة

بعد تراجع بمقدار الثلث (35%) في 2020 على مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الواردة بسبب الجائحة، عادت لتتحسن بمعدل الثلثين (64.3%) في 2021 لتصل 1.6 تريليون، ومرد ذلك إلى حد كبير إلى زيادة التدفقات إلى البلدان المتقدمة بنسبة 85.6% مقابل زيادة بنسبة 42.9% في البلدان النامية. بعد أن تراجع مستوى التدفقات لبلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 16.2% في 2020 لتبلغ قيمتها 97 مليار دولار أمريكي، عادت في 2021 لتحقق انتعاشا بنسبة 36.7% لتبلغ بذلك قيمتها 132 مليار دولار. لكن تراجع معدل نمو التدفقات إلى بلدان المنظمة أدى إلى انخفاض حصتها من إجمالي التدفقات إلى البلدان النامية وأيضا إجمالي التدفقات على الصعيد العالمي. فقد بلغت حصة بلدان المنظمة في إجمالي التدفقات إلى البلدان النامية 20.1% في 2020 لكنها سرعان ما تراجعت لنسبة 19.2% عام 2021. وعلى نفس النحو، نزلت حصتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى نسبة 8.3% في 2021 بعد أن بلغت 10.0% في 2020، وهي أعلى نسبة لها خلال العقد الأخير (الشكل 31.2).

الشكل 31.2: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى بلدان المنظمة

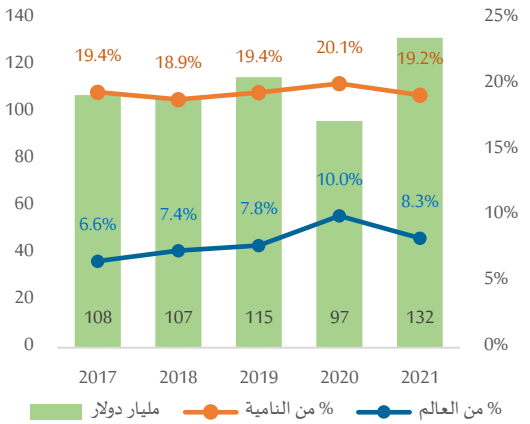

المصدر: حسابات المؤلفين استنادا إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2022، الجداول المرفقة.

وتحسنت الاستثمارات التأسيسية[3]، التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية بفضل ما تمنحه من تعزيز للنمو وفرص العمل، بنسبة 14.7% على مستوى العالم لتبلغ قيمتها 659 مليار دولار في 2021 بعد أن سجلت تراجعا بنسبة 32.0% وتسجل مستوى منخفض جدا قدر بقيمة 575 مليار دولار أمريكي في عام 2020. إلا أن هذا التحسن مصدره أساسا الزيادة في حجم الاستثمارات في البلدان المتقدمة، بينما ظلت قيمة المشاريع الموجهة نحو البلدان النامية مستقرة في حدود 293 مليار دولار أمريكي دون تغيير خلال عامي 2020 و 2021، على الرغم من ارتفاعها في العدد بنسبة 14%. وشهدت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تحسنا طفيفا في قيمة وعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسية المعلن عنها (الشكل 32.2). فقد زاد عدد المشاريع بنسبة

[3] شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تبدأ الشركة الأم مشروعا جديدا في بلد أجنبي عن طريق إنشاء مرافق تشغيلية جديدة من الأساس بدلا من شراء منشأة موجودة في ذلك البلد. هذه الأنواع من الاستثمار ضرورية لتنمية القدرة الإنتاجية والبنية التحتية ولآفاق الانتعاش المستدام (UNCTAD, 2021a).

الشكل 32.2: المشاريع الاستثمارية التأسيسية المعلن عنها والموجهة إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي

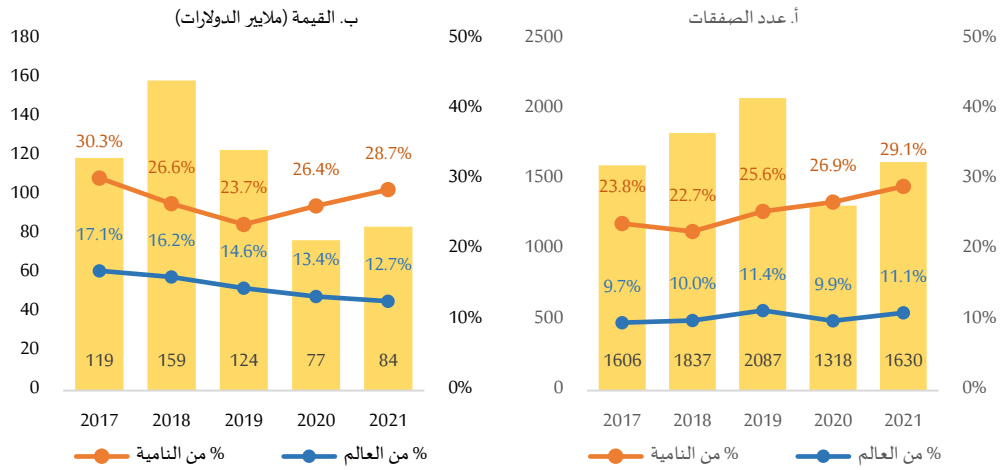

المصدر: حسابات المؤلفين استنادا إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2022، الجداول المرفقة.

23.7% وبلغ 1630 مشروعا، بينما ارتفعت قيمتها بنسبة 8.8% لتصل إلى 84 مليار دولار أمريكي، لكن كلا الرقمين لم يرقيا لمستويات ما قبل الجائحة. وبناء عليه، استأثرت البلدان الأعضاء في المنظمة، من حيث عدد المشاريع، بنسبة 11.1% من الإجمالي العالمي المسجل عام 2021، بالمقارنة مع 9.9% في عام 2020، في حين ارتفعت حصتها في إجمالي البلدان النامية من 26.9% إلى 29.1%. ومن حيث قيمة المشاريع، واصلت حصة هذه البلدان تراجعها في الإجمالي العالمي لتبلغ 12.7% في 2021، في حين ارتفعت حصتها في إجمالي البلدان النامية من 26.4% المسجلة عام 2020 إلى 28.7% في 2021.

الشكل 33.2: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (دولار أمريكي، تريليون)

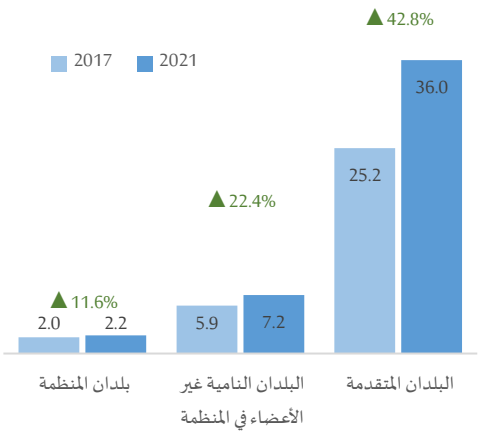

المصدر: حسابات المؤلفين استنادا إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2022، الجداول المرفقة.

مع التطورات المذكورة أعلاه، وصل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى 45.4 تريليون دولار أمريكي في عام 2021، بزيادة 37.3% عن مستواه المسجل في عام 2017. وفي نفس فترة الخمس سنوات، زادت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 11.6% فقط لتصل إلى 2.2 تريليون دولار أمريكي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بينما زادت بنسبة 22.4% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة وبنسبة 42.8% في البلدان المتقدمة (الشكل 33.2). وبهذا، استقطبت بلدان منظمة التعاون الإسلامي حصة أقل من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2021

الشكل 34.2: بلدان منظمة التعاون الإسلامي ذات أكبر حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر، 2021 (الدولار، ملايير)

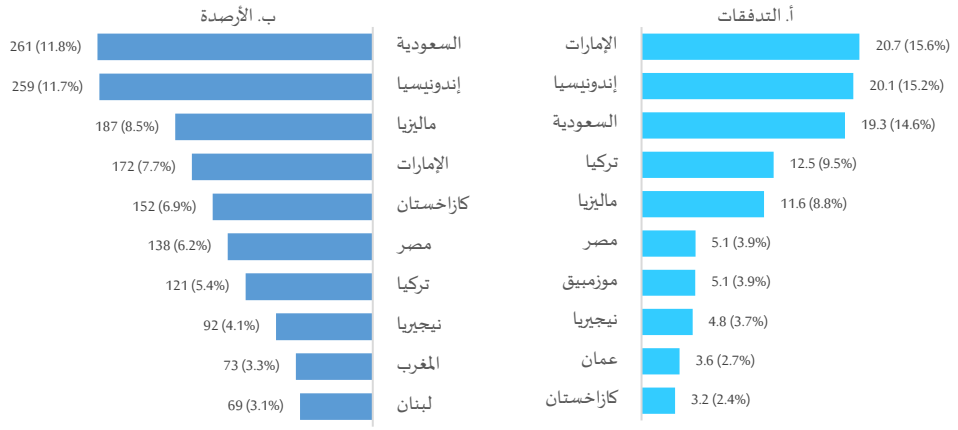

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2022، الجداول المرفقة.

ملاحظة: تشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى حصة الدولة المعنية في إجمالي منظمة التعاون الإسلامي.

(4.9%) بالمقارنة مع عام 2016 (6.0%). وواصلت البلدان المتقدمة جذب الجزء الأكبر من الأرصدة العالمية، إذ أنها بلغت نسبة 79.3% في عام 2021.

وكما هو الحال مع مجاميع الاقتصاد الكلي الرئيسية الأخرى، تركزت بدورها تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بشكل كبير في عدد قليل فقط من بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وشكلت التدفقات الواردة إلى الإمارات العربية المتحدة (20.7 مليار دولار أمريكي) وإندونيسيا (20.1 مليار دولار) وتركيا (19.3 مليار دولار) فقط 45.5% من إجمالي التدفقات الواردة إلى جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2021. وبلغت هذه الحصة 63.7% بالنسبة للبلدان الخمس الأولى و 80.3% بالنسبة للدول العشر الأولى (الشكل 34.2.أ). وفي حالة أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، استضافت البلدان الخمسة الأولى، اعتبارا من عام 2021، 46.5% من إجمالي منظمة التعاون الإسلامي بينما استأثرت البلدان العشر الأولى بنسبة 68.7% (الشكل 34.2.ب). وباستئثارها بقيمة 261 مليار دولار أمريكي من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (11.8% من إجمالي منظمة التعاون الإسلامي)، احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى من بين بلدان المنظمة. وتلتها كل من إندونيسيا (259 مليار دولار، 11.7%) وماليزيا (187 مليار، 8.5%) والإمارات العربية المتحدة (172 مليار دولار، 7.7%) ثم كازخستان (152 مليار، 6.9%).

ارتفاع إجمالي رصيد الدين الخارجي بنسبة 5.8% إلى 1.9 تريليون دولار أمريكي في عام 2020

ارتفع إجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي بمقدار 105 مليار دولار أمريكي أو ما يعادل نسبة 5.8% ليبلغ 1900 مليار دولار أمريكي في عام 2020، مقارنة بمبلغ 1795 مليار دولار أمريكي المسجل في عام 2019. ويعد كل من الدين العام والدين الذي تضمنه الحكومة، اللذان توسع نطاقهما بمقدار 81.6 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل 9.1%، ليبلغ 980.6 مليار دولار، من أكثر العناصر المساهمة في هذه الزيادة وظلا بذلك المكون الذي يستأثر بحصة كبيرة من إجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان المنظمة (الشكل 35.2). وبينما شكل

هذا النوع من الدين 45.5% من إجمالي رصيد الدين الخارجي في 2016، زادت هذه الحصة بالتدريج في الأعوام اللاحقة وبلغت 51.6% عام 2020.

وواصل الدين الخاص بدون ضمانات تراجعه للعام الثاني على التوالي بعد أن بلغ ذروته في 2018 بقيمة 574 مليار دولار أمريكي. وبعد تراجعه بمعدل 3.4 مليار دولار أو 0.6% في 2019، زاد تراجعا بمعدل 23.6 مليار دولار أو ما يعادل 4.1% ليبلغ بذلك حجمه 547.1 مليار دولار في 2020. وباعتباره ثاني أكبر مكون لإجمالي رصيد الدين الخارجي، بلغت حصته 28.8% في عام 2020 بعد أن كان في حدود 36.3% في عام 2016. وبشكل عام، بلغ رصيد الدين طويل الأجل، الذي يتألف من الدين العام والدين الذي تضمنه الحكومة والدين الخاص بدون ضمانات، 1,528 مليار دولار أمريكي عام 2020، بزيادة 58.0 مليار دولار أمريكي أو 3.9% عن العام السابق، وشكل 80.4% من إجمالي رصيد الدين الخارجي. وقد بلغ الدين قصير الأجل 299.5 مليار دولار أمريكي في عام 2020، بزيادة قدرها 22.7 مليار دولار أمريكي أو 8.2% عن العام السابق، وحافظ على حصته عند حوالي 15%. وكانت قروض صندوق النقد الدولي، التي تعتبر أصغر عنصر في إجمالي رصيد الدين الخارجي، المكون الذي سجل أكبر مستويات الزيادة في 2020. فقد زادت بمعدل النصف (49.1% أو 23.8 مليار) بالمقارنة مع عام 2019، ليبلغ حجمها 72.3 مليار دولار أمريكي في عام 2020، وتشكل بذلك نسبة 3.8% من إجمالي رصيد الدين الخارجي.

الشكل 35.2: إجمالي رصيد الدَيْن الخارجي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي حسب المكونات

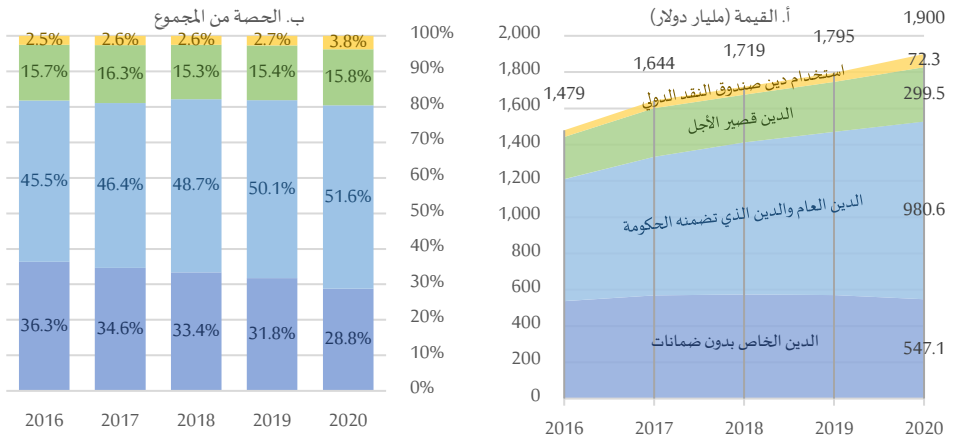

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

تغطية البيانات: 45 بلدا عضوا في المنظمة (باستثناء البحرين وبروناي دار السلام والعراق والكويت وليبيا وماليزيا وعمان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة).

وفي سياق بلدان منظمة التعاون الإسلامي،كان إجمالي رصيد الدين الخارجي لمصر الأكثر تسجيلا للزيادة بالقيمة الاسمية (بمقدار 16.5 مليار دولار أمريكي) خلال فترة 2019-2020. تلتها إندونيسيا وبنغلاديش بزيادة قدرها 15.4 مليار دولار و 10.7 مليار دولار على التوالي. ومن ناحية أخرى، سجلت 7 بلدان من أصل 45 بلدا تتوفر حولها بيانات تخص ديونها انخفاضا في رصيد ديونها خلال نفس الفترة، وهي لبنان وتركيا والصومال وأوغندا والجزائر وأذربيجان وغيانا. واعتبارا من عام 2020، ظلت تركيا البلد العضو الأكثر مديونية في منظمة التعاون الإسلامي من حيث القيمة الاسمية، حيث بلغ إجمالي دينها الخارجي 436 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل 22.9%

من إجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر حولها البيانات. وتلتها إندونيسيا (418 مليار دولار أمريكي)، وكازاخستان (163 مليار دولار)، ومصر (132 مليار دولار)، ثم باكستان (117 مليار دولار) (الشكل 36.2). واستأثرت تركيا وإندونيسيا معا بما يقرب من نصف (44.9%) إجمالي الديون الخارجية لمجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2020.

الشكل 36.2: مديونية بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2020

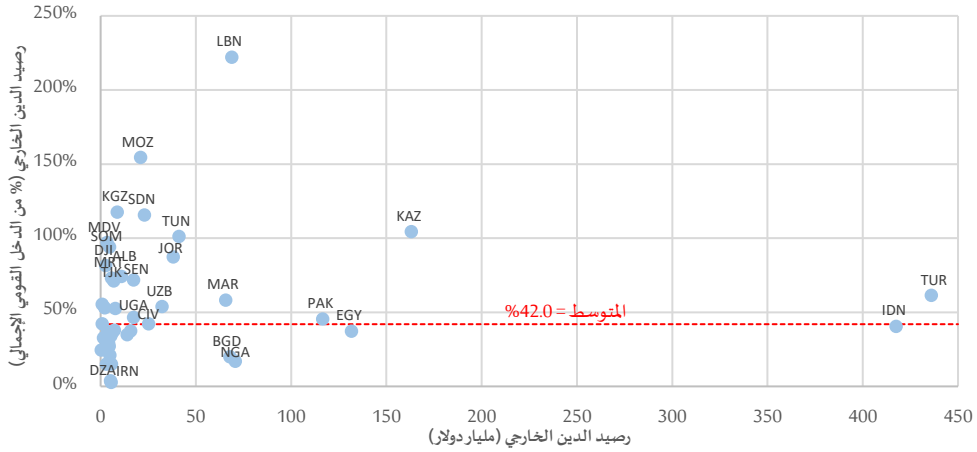

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

ملاحظة: راجع الملحق (أ) للاطلاع على رموز البلدان. تغطية البيانات: 45 بلدا عضوا في المنظمة.

ومن حيث عبء الدين علاقة بالحجم الاقتصادي لكل بلد، كانت لبنان أكثر بلدان منظمة التعاون الإسلامي مديونية في عام 2020، حيث بلغ رصيد ديونها الخارجية ضعف قيمة دخلها القومي الإجمالي (GNI). وبشكل أدق، بلغ معدل الدين نسبة إلى الدخل القومي الإجمالي 222.1%. وتلتها موزمبيق (154.4%)، وجمهورية قيرغيزستان (117.4%)، والسودان (115.6%)، ثم كازاخستان (104.4%) (الشكل 36.2). وبلغ متوسط نسبة الدين إلى الدخل القومي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 42.0% في عام 2020، بزيادة 3.7 نقطة مئوية عن متوسط العام الذي قبله (38.2%). وسجلت لبنان أكبر زيادة في النسبة بمقدار 78.2 نقطة مئوية، تلتها جزر المالديف (43.8) والسودان (24.9) وموزمبيق (21.1) ثم أوزبكستان (16.9). ولم تسجل سوى الصومال ومصر تراجعا في نسبة الدين إلى الدخل القومي الإجمالي، بنسبة 20.5 نقطة مئوية و 2.2 نقطة مئوية على التوالي.

لعبت جائحة كوفيد-19 دورا محوريا في التراكم السريع للديون في جميع أنحاء العالم، حيث لجأت العديد من البلدان لفكرة التوسع المالي من خلال السياسات التيسيرية للتخفيف من التكلفة الاقتصادية الإجمالية للجائحة. وفي ظل استمرار الجائحة، أصبح الحفاظ على الاستدامة المالية أكثر صعوبة بسبب ارتفاع أسعار الفائدة في إطار الاستجابة لضغوط التضخم والحاجة إلى حماية الفئات الهشة في المجتمع من ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة. فالزيادات في أسعار الفائدة تؤدي إلى كشف مواطن الضعف على صعيد الديون، لا سيما في البلدان التي ترتفع فيها مستويات الديون وتزيد فيها الاحتياجات التمويلية. ومن شأن ارتفاع تكاليف الاقتراض أن يفضي إلى زيادة نفقات الفائدة بشكل كبير، وهذا ما قد يشكل ضغطا على الميزانيات الوطنية ويجعل خدمة الديون أكثر تعقيدا.

نمو الاحتياطيات بنسبة 5% مع تراجع كفاية الاحتياطيات

مع بداية أزمة كوفيد-19، واجهت البلدان النامية تدفقات غير مسبوقة لرؤوس الأموال نحو الخارج، وما حفز ذلك هو بيع المستثمرين الأجانب لأصول المحافظ المالية (OECD, 2020a)، وهو نمط معتاد يقوم بموجبه المستثمرون الدوليون بتحويل رأس المال إلى وطنهم الأم أو الاستثمار في أصول أكثر أمانا خلال فترات عدم اليقين. واعتمد صناع السياسات على مجموعة متنوعة من أدوات السياسة، بما في ذلك الاستفادة من الاحتياطيات الدولية، للتعامل مع أزمة الوباء وما يرتبط بها من عدم الاستقرار المالي. وفي مواجهة حالات نقص السيولة بالدولار على الصعيد العالم، تدخلت بعض البنوك المركزية في البلدان النامية في سوق الصرف الأجنبي لدعم انخفاض قيمة العملات، وأنشأت العديد من البنوك المركزية أو وسعت خطوط المبادلة لتحسين احتياطياتها من العملات الأجنبية.

وتعتمد القدرة على استخدام الاحتياطيات الدولية في أوقات الأزمات على هوامش الأمان التي يتم تعزيزها بمرور الوقت، فضلا عن احتياجات التمويل. لذلك، أبرزت أزمة كوفيد-19 والصدمات المالية المرتبطة بها مجددا الحاجة إلى وجود احتياطي دولي كاف للمساعدة في الحفاظ على الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي في مواجهة مثل هذه الصدمات. وفي هذا الصدد، نظرا للاختلافات القائمة في توافر الاحتياطيات بين البلدان، لم يكن وقع الصدمة موحدا عبر البلدان ولم تدخل هذه الأخيرة الأزمة بنفس الطريقة.

الشكل 37.2: إجمالي الاحتياطيات، بما في ذلك الذهب (تريليون دولار أمريكي)

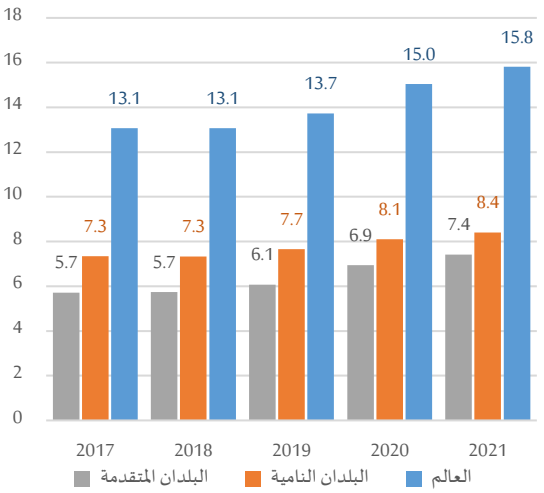

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية.

بلغ إجمالي الاحتياطيات الدولية العالمية[4] 15.8 تريليون دولار أمريكي في عام 2021، بزيادة قدرها 769 تريليون دولار أمريكي أو 5.1% عن العام الذي قبله (الشكل 37.2). وكانت البلدان المتقدمة منشأ ثلاثة أخماس (60%) هذه الزيادة، وبذلك زادت احتياطياتها بمقدار 465 مليار دولار أمريكي، أو 6.7%، لتبلغ 7.4 تريليون دولار أمريكي. وفي البلدان النامية، زادت الاحتياطيات بمقدار 304 مليار دولار أمريكي، أو 3.8%، لتصل إلى 8.4 تريليون دولار أمريكي. وبناء على ذلك، زادت البلدان المتقدمة حصتها في الاحتياطيات العالمية من 46.2% المسجلة في عام 2020 إلى 46.9% في عام 2021، بينما استمرت البلدان النامية في الاحتفاظ بالجزء الأكبر.

[4] يشمل إجمالي الاحتياطيات حيازات الذهب النقدية وحقوق السحب الخاصة (SDRs) واحتياطيات أعضاء صندوق النقد الدولي التي يحتفظ بها صندوق النقد الدولي (المركز الاحتياطي في صندوق النقد الدولي) وحيازات العملات الأجنبية الخاضعة لرقابة السلطات النقدية.

وفي بلدان منظمة التعاون الإسلامي، تشير البيانات الخاصة بعام 2021 المتاحة حول 33 بلدا إلى نمو حجم الاحتياطيات بنسبة 5.0% مقارنة بعام 2020 - أي من 1.51 إلى 1.58 تريليون دولار. ومن بين 24 دولة مسجلة لزيادة في احتياطياتها عام 2021، احتلت الإمارات العربية المتحدة الصدارة بزيادة قدرها 24.4 مليار دولار أمريكي. وتلتها تركيا (16.0 مليار دولار)، والعراق (9.8 مليار دولار)، وماليزيا (9.3 مليار دولار)، ثم إندونيسيا (9.0 مليار دولار). وكانت الزيادة النسبية ملحوظة في احتياطيات البحرين (98%) وسورينام (70%) وغامبيا (69%) وسيراليون (34%) وعمان (31%). ومن بين البلدان التسعة الأخرى التي سجلت تراجعا في الاحتياطيات عام 2021، سجلت لبنان أكبر مستوى تراجع بلغت قيمته 7.2 مليار دولار أمريكي، تلتها الكويت (3.4 مليار دولار)، والجزائر (3.2 مليار دولار)، وكزاخستان (1.3 مليار دولار)، ثم تونس (965 مليار دولار). وبشكل عام، اعتبارا من عام 2021، استأثرت المملكة العربية السعودية بأكبر احتياطيات دولية بلغت قيمتها 473.4 مليار دولار أمريكي، تلتها إندونيسيا (144.9 مليار دولار)، والإمارات العربية المتحدة (131.1 مليار دولار)، وماليزيا (116.9 مليار دولار)، ثم تركيا (109.5 مليار دولار).

بينما سجلت معظم بلدان منظمة التعاون الإسلامي تحسنا في احتياطياتها في 2021، تدهورت الاحتياطيات في أشهر من الواردات في العديد منها، كما هو مبين في الشكل 38.2. وتمكن وراء هذه الصوره زيادة أكبر في الواردات مقارنة مع الاحتياطيات في معظم الحالات أو انخفاض في الاحتياطيات في حالات قليلة مثل جزر المالديف وكازاخستان والمغرب. وتميزت غامبيا بتحسين كفاية احتياطياتها علاقة بالواردات بمقدار 3.6 شهرا (من 6.4 أشهر في عام 2020 إلى 10 أشهر في عام 2021) بفضل الزيادة المهمة في الاحتياطيات (69%) مقارنة بالواردات (7.8%). وسجلت المملكة العربية السعودية، التي تعادل احتياطياتها 25.2 شهرا من الواردات، أعلى مستوى لكفاية الاحتياطيات في عام 2021. تلتها أوزبكستان باحتياطيات كافية لتغطية 14.2 شهرا من الواردات. وباستثناء المملكة العربية السعودية وأوزبكستان وغامبيا، بلغت قدرة احتياطيات باقي بلدان المنظمة، التي تتوفر حولها البيانات، تغطية أقل من 8 أشهر من الواردات، وهذا الرقم دون المتوسط العالمي البالغ 10.6 أشهر.

الشكل 38.2: إجمالي الاحتياطيات بدلالة عدد أشهر الاستيراد

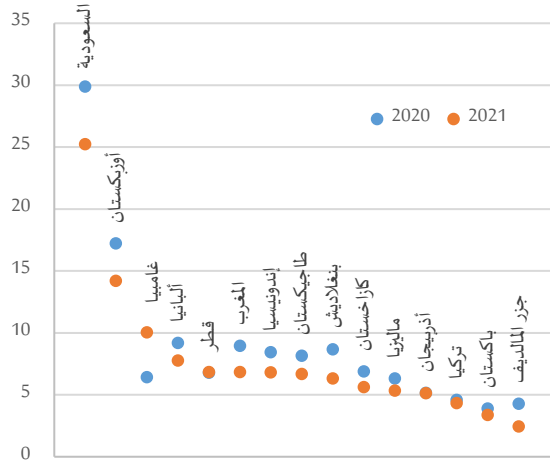

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المستلمة تزيد بنسبة 20% وتبلغ قيمتها 74 مليار دولار أمريكي

لا تزال المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA)، التي تُمنح من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية في البلدان والأقاليم المستفيدة، مصدرا مهما للتمويل بالنسبة لعدد من البلدان النامية، بما في ذلك بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فقد بلغ صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي استفاد منها العالم النامي في عام 2020 ما يناهز 195.4 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 32.8 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل 20.2%، مقارنة بالعام الذي قبله (الشكل 39.2). وزادت التدفقات التي تم الإبلاغ عنها على المستوى القطري بمقدار 28.5 مليار دولار أمريكي، أو 26.3%، وبلغت 136.7 مليار دولار أمريكي، أو ما يمثل 70% من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. وكان أكثر من خمسي هذه الزيادة (43.4%) نتيجة لنمو التدفقات إلى بلدان منظمة التعاون

الشكل 39.2: صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المستلمة (دولار أمريكي، بالملايير)

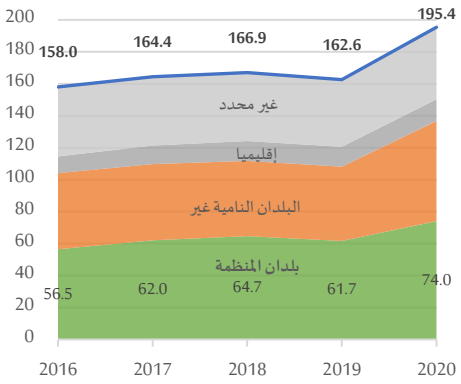

الشكل 40.2: أكثر بلدان منظمة التعاون الإسلامي استفادة من المساعدات الإنمائية الرسمية، 2020 (دولار أمريكي، بالملايير)

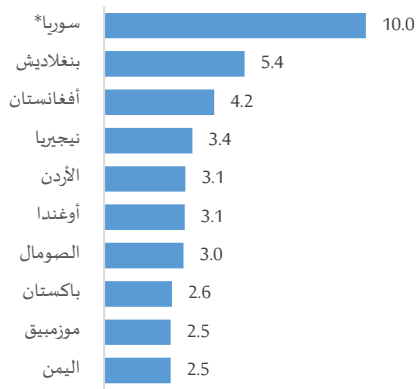

المصدر: إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

ملاحظة: صافي إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة من الجهات المانحة الرسمية بالأسعار الجارية. تغطية البيانات: 50 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي (باستثناء البحرين وبروناي دار السلام والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) و 97 بلا ناميا غير عضو في المنظمة. وبالنسبة للفترة قيد الاستعراض، تم الإبلاغ عن 33% من القيمة الإجمالية السنوية للمساعدات الإنمائية الرسمية على أنها "غير محددة" أو "إقليمية"، وليس على المستوى القطري. (*) العضوية في منظمة التعاون الإسلامي معلقة حاليا.

الإسلامي بنسبة 20%، التي بلغ حجمها 74.0 مليار في عام 2020 بالمقارنة مع 61.7 مليار دولار أمريكي المسجلة عام 2019. وفي المقابل، نمت التدفقات إلى البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة بمعدل أكبر (34.7%) وبلغ مقدارها 62.7 مليار دولار أمريكي في عام 2020. وبناء على ذلك، استمرت بلدان المنظمة في تلقي أكثر من نصف إجمالي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية على الصعيد الفردي في عام 2020، على الرغم من انخفاض هذه الحصة بشكل طفيف إلى 54.1% في ذلك العام بالمقارنة مع 57.0% المسجلة في العام الذي قبله.[5]

[5] ظلت حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية العالمية مستقرة على 37.9% في عام 2020، مثل حصة العام الذي قبله.

فيما يتعلق بتوزيع تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2020، استأثرت أكبر خمسة جهات مستفيدة على 35.2% من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى بلدان المنظمة، بينما وصلت هذه النسبة إلى 53.9% بالنسبة لأكبر عشرة جهات مستفيدة. واحتلت سوريا المرتبة الأولى، ليس فقط من بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي ولكن أيضا من بين جميع البلدان النامية، حيث بلغ إجمالي التدفقات الواردة إليها 10.0 مليار دولار أمريكي والتي شكلت 13.5% من إجمالي المساعدات الواردة إلى مجموعة بلدان المنظمة. وتلتها كل من بنغلاديش (5.4 مليار دولار أمريكي، 7.3%)، وأفغانستان (4.2 مليار دولار، 5.7%)، ونيجيريا (3.4 مليار دولار، 4.6%)، ثم الأردن (3.1 مليار دولار، 4.2%) (الشكل 40.2). وفي المقابل، كانت ماليزيا الدولة الوحيدة في منظمة التعاون الإسلامي التي عانت من تدفقات سلبية في عام 2020، إلى جانب الصين، حيث كانت مدفوعات ديون المساعدة الإنمائية الرسمية السابقة أعلى من المبالغ الواردة الجديدة.

تراجع تدفقات التحويلات الشخصية الواردة بنسبة 0.7% لتبلغ بذلك 161 مليار دولار أمريكي

على الرغم من جائحة كوفيد-19، حافظت تدفقات التحويلات المالية على مرونتها في عام 2020 في جميع أنحاء العالم، مسجلة انخفاضا أقل مما كان متوقعا في السابق. فعلى المستوى العالمي، بلغت تدفقات التحويلات المصرح بها رسميا في 2020 ما يناهز 653 مليار دولار أمريكي، أي أقل بنسبة 0.5% فقط عن الإجمالي المسجل عام 2019 البالغ قدره 657 مليار دولار. ووفقا للبنك الدولي (2021a)، تضمنت الدوافع الرئيسية للتدفق الثابت التحفيز المالي الذي أدى إلى ظروف اقتصادية أفضل من المتوقع في البلدان المضيفة، وتحول التدفقات من النقد إلى القنوات الرقمية ومن القنوات غير الرسمية إلى القنوات الرسمية، والتحركات الدورية في أسعار النفط وأسعار صرف العملات.

الشكل 41.2: التحويلات الشخصية المستلمة (دولار أمريكي، بالملايير)

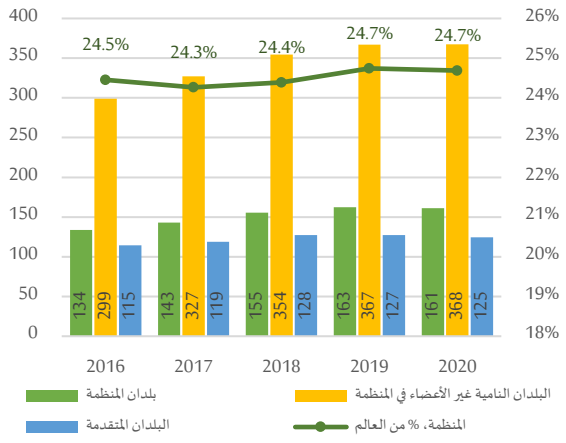

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

ويُعزى الانخفاض في تدفقات التحويلات العالمية في معظمه في عام 2020 إلى انخفاض التدفقات إلى البلدان المتقدمة (بنسبة 2.3% أو ما من 2.9 مليار دولار إلى 125 مليار دولار). وتراجعت التدفقات الواردة إلى بلدان المنظمة بنسبة 0.7% أو ما يعادل 1.2 مليار دولار مسجلة بذلك معدل 161 مليار دولار، بينما ارتفعت التدفقات الواردة إلى البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة لمعدل 368 مليار دولار، مسجلة بذلك زيادة طفيفة بلغ قدرها 0.2% (الشكل 41.2). وعلى هذا الأساس، ظلت حصة بلدان المنظمة في إجمالي تدفقات التحويلات العالمية مستقرة على معدل 24.7% في عام 2020.

الشكل 42.2: واردات التحويلات الشخصية إلى بلدان المنظمة، 2020

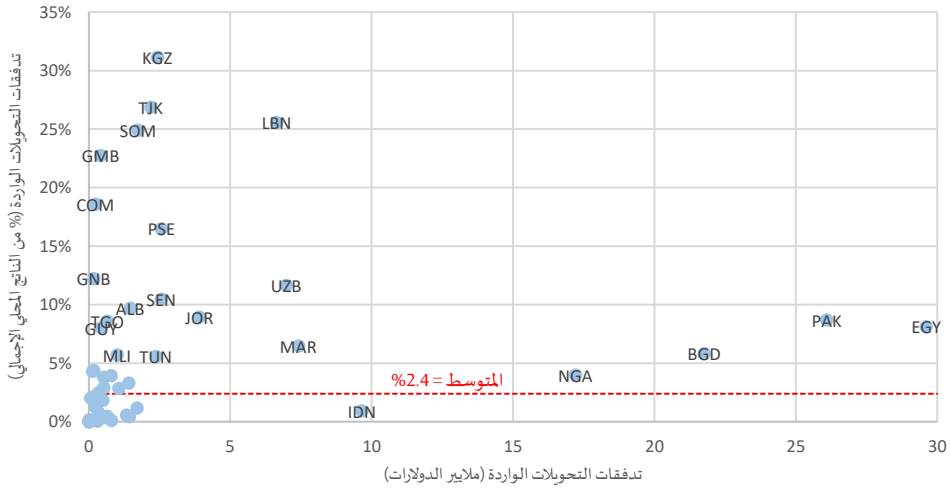

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

ملاحظة: راجع الملحق (أ) للاطلاع على رموز البلدان.

في عام 2020، من أصل 51 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر حولها البيانات، شهد 23 بلدا تراجعا في تدفقات التحويلات الواردة، ولم تسجل خمس بلدان أي تغير، وسجل 23 بلدا زيادة مقترنة بالعام الذي قبله. وسجلت كل من باكستان (3.8 مليار دولار أمريكي) وبنغلاديش (3.4 مليار) ومصر (2.8 مليار) والمغرب (452 مليار) وتونس (318 مليار) أعلى مستويات الزيادة، بينما سجلت نيجيريا (6.6 مليار) وإندونيسيا (2.0 مليار) وأوزبكستان (1.6 مليار) ولبنان (777 مليار) وفلسطين (593 مليار) سجلت أكبر مستويات التراجع.

ولغاية عام 2020، ظل جزء كبير من تدفقات التحويلات إلى بلدان المنظمة يتركز في عدد قليل من الأعضاء. فقد زادت التدفقات إلى مصر بنسبة 10.5% لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 29.6 مليار دولار أمريكي، وهذا ما يجعلها أكبر جهة مستقبلة من بين بلدان المنظمة. تلتها باكستان (26.1 مليار دولار أمريكي)، وبنغلاديش (21.8 مليار دولار أمريكي)، ونيجيريا (17.2 مليار دولار أمريكي)، ثم إندونيسيا (9.7 مليار دولار أمريكي). واستأثرت هذه البلدان الخمسة مجتمعة بثلثي (64.7%) إجمالي تدفقات التحويلات إلى بلدان المنظمة في عام 2020، بينما بلغت هذه النسبة 81.7% بالنسبة للجهات العشر الأكثر استقبالا للتحويلات. ومع ذلك، كانت حصة تدفقات التحويلات الواردة في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الخمسة الأولى أقل من 10% وهي أقل بكثير مما هي عليه في العديد من البلدان الأعضاء الأخرى التي تتوفر على تدفقات أقل. وكانت أكثر الجهات المستقبلة للتحويلات من حيث حصتها في الناتج المحلي الإجمالي عام 2020 كل من قرغيزستان (31.1%) (28.4%) وطاجيكستان (26.9%) ولبنان (25.6%) والصومال (24.9%) وغامبيا (22.7%). وفي المتوسط، شكلت تدفقات التحويلات المالية حصة 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي المستقبلة في عام 2020 (الشكل 42.2).

الفصل 3 : تحقيق الانتعاش المستدام والمرن في أعقاب جائحة كوفيد-19

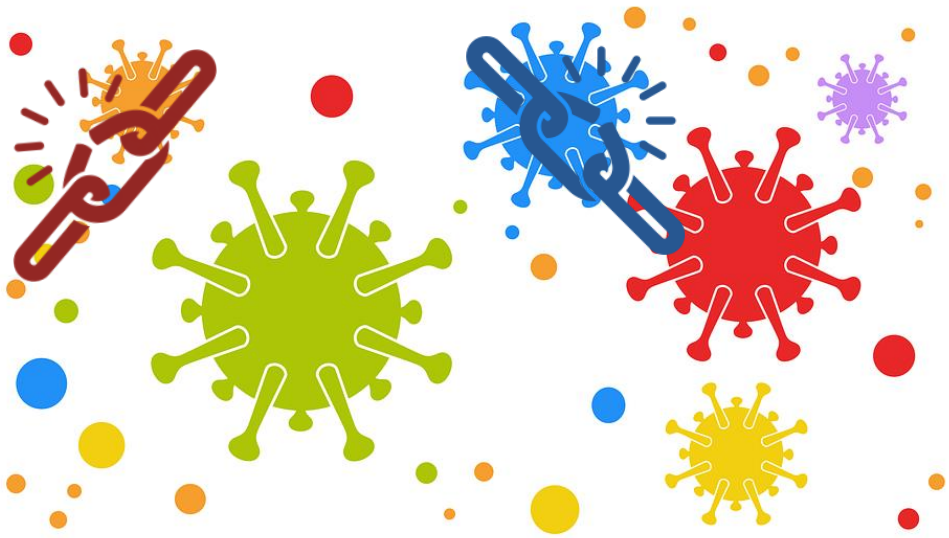

ساهمت التدابير المتخذة للسيطرة على انتشار جائحة كوفيد-19، مثل إجراءات الإغلاق وتقييد التنقلات، على نحو كبير في تسجيل تراجع غير مسبوق في الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. لم تطل آثار الجائحة البلدان بنفس الحجم والحدة، وذلك راجع لاختلاف الظروف التي كانت قائمة من بلد لآخر ومستوى التأهب وأيضا مدى ملاءمة الاستجابات على مستوى السياسات وفعالية التدابير المتخذة لاحتواء تداعيات الجائحة. وما كان أكثر أهمية هو بنية الاقتصاد في سياق الاعتماد على قطاعات معينة (مثل السياحة الدولية أو صادرات السلع)، وقوة النظم الصحية الوطنية، وتوافر البنية التحتية التكنولوجية والرقمية لتسهيل التكيف مع أنماط العمل الجديدة، و القدرة على اتخاذ التدابير المالية والنقدية والمالية لضمان استمرارية الحياة الاقتصادية. وكما هو شأن الأمر بداية الجائحة، يسجل التعافي مستويات غير متكافئة، بحيث تحقق بعض البلدان نموا بوتيرة أسرع من أخرى، وهذا ما سيوسع الهوة بين البلدان ويفاقم التفاوتات.

وهذه التفاوتات في وتيرة التعافي قد تفضي إلى خلق فجوات كبيرة في المستويات المعيشة بين البلدان مقارنة بالفترة التي سبقت بداية الجائحة. بالنظر إلى التوقعات الخاصة بمستويات الدخل الفردي (من حيث تعادل القوة الشرائية بالاسعار الثابتة لعام 2017)، لا يُتوقع أن تسجل تقريبا نصف البلدان الأعضاء في المنظمة (25) نفس مستويات المعيشة المسجلة في فترة ما قبل الجائحة بحلول نهاية عام 2022، وبالنسبة للبلدان الـ 15 المتبقية، من المتوقع حدوث تحسن بين عامي 2019 و 2022 في حدود نسبة لا تتعدى 5% فقط. ونتيجة لذلك، قوضت جائحة كوفيد-19 في العديد من بلدان المنظمة الجهود المبذولة للحاق بركب البلدان المتقدمة على مستوى نصيب الفرد من الدخل. ورغم أن بلدان المنظمة، في المتوسط، كانت تتقارب معدلاتها مع معدلات البلدان المتقدمة في العقد الذي سبق تفشي الجائحة من خلال تسجيل معدل أعلى نسبيا من حيث نمو دخل الفرد، إلا أن التقديرات تشير لإمكانية توسع الهوة بينها بحلول عام 2022 بسبب ضعف الأداء (SESRIC, 2022a).

بالنظر إلى تفاوت حدة الآثار الاقتصادية للجائحة على البلدان واختلاف الوتيرة المتوقعة للتعافي، يعرض هذا الفصل مجموعة من الاتجاهات المتعلقة بالسياسات المعتمدة للتغلب على مكامن الضعف في بلدان منظمة التعاون الإسلامي وتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة الأزمات المحتملة مستقبلا. ويعرض الفصل في البداية بعض الحقائق المبسطة بشأن آثار الجائحة، يليها تقييم بسيط للأزمات القائمة التي تؤثر على الاقتصاد العالمي. ثم ينتقل الفصل لتقديم خيارات بديلة على مستوى السياسات تحت ثماني قضايا مواضيعية لتعزيز الجاهزية للتعامل مع الأزمات مستقبلا.

حقائق مبسطة بشأن آثار الجائحة

بعد أن ظهرت جائحة فيروس كورونا المستجد كأزمة صحية، سرعان ما تحولت لأزمة عالمية معقدة لم تقتصر تداعياتها على فقدان أكثر من 5 ملايين شخص لحياتهم فحسب، بل عطلت حتى عجلة الإنتاج وأثرت على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وألقت بالملايين في هوة الفقر. وحجم الخسائر غير المسبوق بسبب الجائحة على مستوى صحة الأفراد ورفاههم يعكس ببساطة مدى عدم جاهزية العالم لمثل هذه الصدمات. كما أزاحت الأزمة الستار عن مستوى الهشاشة والفجوات القائمة في بعض الأنظمة الحيوية. وتسببت الجائحة في تسجيل ردة على مستوى الكثير من التقدم المحرز على الصعيد العالمي في مكافحة الفقر وأثرت سلبا على آفاق الصحة

والتعليم. واقتران نقاط الضعف المستمرة بضعف القدرات على مستوى الاستجابة ساهم في زيادة فرص تسجيل مستويات أكبر من التفاوت وعدم المساواة بين البلدان وحتى دتخل البلد الواحد. وقبل عرض توجهات بديلة متعلقة بالسياسات لإجراء إصلاحات هيكلية طويلة الأجل لإعادة البناء على نحو أفضل، تستعرض هذه الفقرة بإيجاز أبرز الآثار التي خلفتها الجائحة وذلك قصد إجراء تقييم محكم للتداعيات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد-19.

الحقيقة 1. اختلال توازن سلاسل التوريد

تعد سلاسل القيمة العالمية (GVCs) من أبرز السمات المميزة للعولمة المتزايدة من خلال ما تعكسه من تجزئة للإنتاج وزيادة في التخصص والإنتاجية. وكانت العوامل المتمثلة في تقليص الحواجز التجارية وانخفاض تكاليف النقل من أبرز القوى الدافعة لتوسع سلاسل القيمة العالمية. لكن الإجراءات التي اتخذتها الحكومات لحماية مواطنيها من الجائحة أفضت إلى تعطيل سلاسل التوريد، وذلك جلي من خلال مؤشر الضغط على سلسلة التوريد العالمية (الشكل 1.3)، وتسببت في أزمات كبيرة على جانبي الطلب والعرض. وقد عززت هذه الاختلالات في سلاسل القيمة العالمية بسبب الجائحة الأصوات الداعية لتحقيق مستويات أكبر من الاكتفاء الذاتي وإعادة توطين الإنتاج. فقد فرضت الجائحة ضغطا نزوليا كبيرا على التدفقات التجارية، التي كانت تواجه أصلا تحديات متصاعدة قبل بداية تفشي الجائحة نتيجة التوترات التجارية بين الاقتصادات الكبرى.

الشكل 1.3: مؤشر الضغط على سلسلة التوريد العالمية، 2010-2022

المصدر: بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في نيويورك، مؤشر الضغط على سلسلة التوريد العالمية،
https://www.newyorkfed.org/research/gscpi.html

أثارت العواقب الاقتصادية للجائحة نقاشات بشأن الحاجة إلى إعادة هيكلة سلاسل التوريد العالمية. وإن تعزيز العمليات الإقليمية من خلال تركيز سلاسل التوريد في مواقع أقرب هو إحدى الاستراتيجيات الممكنة. ولكن المرونة في مواجهة مثل هذه الصدمات لا تتطلب من سلاسل القيمة العالمية الاعتماد على الاكتفاء الذاتي فقط. وعلاوة على ذلك، فإن تغيير ديناميكيات السياسة التجارية العالمية يزيد من الحواجز التجارية ويخلق حالة من عدم اليقين بشأن السياسة التجارية المستقبلية، مما يؤدي بالشركات إلى تأجيل أو إلغاء قراراتها الاستثمارية في الخارج، وإعادتها إلى بلدانها الأصلية. وقبل الجائحة، كانت التحولات في السياسة التجارية تخلق أصلا حوافز للشركات لإعادة تشكيل سلاسل التوريد نحو البلدان ذات التعريفات المنخفضة. وفي ظل مواجهة الجائحة، بات من الضروري مراجعة شبكات سلسلة التوريد القائمة حتى تصبح أكثر مرونة في مواجهة أزمات مشابهة.

الحقيقة 2. ارتفاع معدل البطالة

خلفت الجائحة آثارا وخيمة طالت عالم الشغل، فقد أدت إلى زيادة معدلات البطالة والعمالة الناقصة وخسائر في الدخل. كما عانت النساء من خسائر كبيرة في الوظائف والدخل، ومن بين أسباب ذلك ارتفاع معدل تمثيل المرأة في القطاعات التي طالها الضرر أكثر. وعطلت الأزمة الوتيرة العادية لتعليم الشباب وتدريبهم وتوظيفهم، وهذا ما زاد من صعوبة إيجاد فرصة عمل. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن المعدل العالمي للبطالة زاد من نسبة 5.4% المسجلة عام 2019 إلى نسبة 6.6% في 2020. وتشير التقديرات أيضا إلى أن دخل العمل على الصعيد العالمي بلغ معدلا أقل بنحو 3.7 تريليون دولار أمريكي (8.3%) في عام 2020 مقارنة بالوضع المفترض في حالة عدم وجود جائحة، وهو ما يعادل 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام 2019 (ILO, 2021). فقد زادت البطالة في العالم بأكثر من 37 مليون شخص في عام 2020، خاصة في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة. وإن كان من المتوقع تسجيل تحسن طفيف في البلدان غير الأعضاء في المنظمة، تبقى مسألة تحقيق نفس مستويات ما قبل الجائحة بحاجة لوقت طويل (الشكل 2.3).

الشكل 2.3: التغير السنوي في معدل البطالة

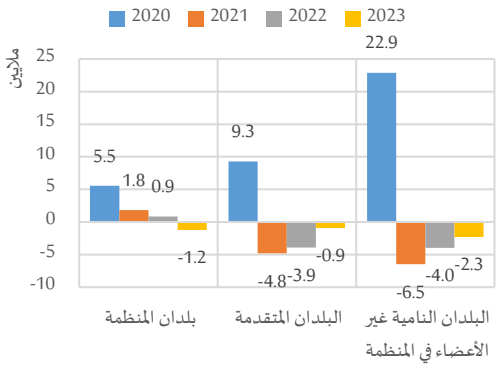

المصدر: حسابات المؤلفين بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2021.

أحدثت الجائحة حالة اختلال توازن غير مسبوقة في أسواق العمل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كما هو الحال أيضا في باقي مناطق العالم. ورغم أن التوقعات تشير إلى إمكانية تراجع معدلات البطالة في باقي مجموعات البلدان عام 2021، إلا أنها من المرتقب أن تزيد أكثر في مجموعة بلدان المنظمة (راجع الشكل 14.2). ووفقا لمنظمة العمل الدولية، لن تشهد بلدان المنظمة تراجعا في العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل قبل عام 2023 (الشكل 2.3). وهذا يعكس بجلاء كيف أن التحديات التي خلفتها الأزمة الصحية العالمية قد أفضت إلى تفاقم النقص في فرص العمل.

الحقيقة 3. ارتفاع مستوى الفقر مع تنامي البطالة وارتفاع أسعار الغذاء

شهد قطاعا الزراعة والغذاء اضطرابات كبيرة في سلسلة التوريد بسبب جائحة كوفيد-19، وهذا ما جعل ملايين الأشخاص الذين يعتمدون بشدة على الزراعة في موقف لا يحسد عليه. ويبرز مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية أن أسعار الغذاء في الأسواق العالمية قد ارتفعت بنسبة 3.2% في 2020 و 280.2% في 2021 (راجع الشكل 6.3). وخسر كثير من الناس وظائفهم أو انخفض مستوى دخلهم بشكل كبير نتيجة الركود الاقتصادي في ظل الظروف التي تفرضها الجائحة. وهذا ما دفع بالكثير من الأسر المعيشية إلى الوقوع في شرك الفقر وعرض الأمن الغذائي العام للخطر في الكثير من البلدان. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في زيادة مستمرة على مستوى العالم خلال فترة الجائحة (FAO et al., 2021).

فقد كافح ما بين 720 و 811 مليون شخص الجوع في جميع أنحاء العالم في عام 2020، وهو ما يمثل زيادة تقدر بما يتراوح بين 70 و 161 مليون شخص عرضة لخطر الجوع في عام 2020 مقارنة بعام 2019. وزاد معدل انتشار نقص التغذية على المستوى العالمي من 8.4% المسجل في عام 2019 إلى معدل تراوح بين 9.2% و 10.4% في 2020.

الشكل 3.3: التوقع الآني للفقر المدقع، 2015-2022

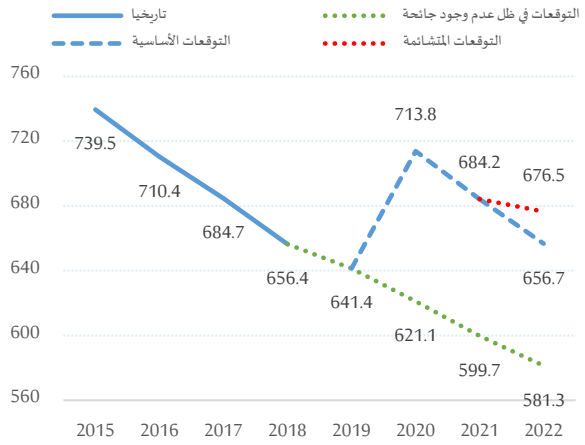

المصدر: Mahler et al. (2022)

تشكل جائحة كوفيد-19 مصدر تهديد للمكتسبات التي تحققت على مدى سنوات من الجهد في التخفيف من حدة الفقر وعدم المساواة في الدخل. كما أنها تشكل ضغطا كبيرا على النظم الصحية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وتفرض آثارها عبئا إضافيا على المجتمعات بكل أطيافها، وهذا ما يؤثر بصورة أكبر على الفئات الاجتماعية الضعيفة. وتفاقمت هذه الوضعية بسبب ارتفاع معدلات التضخم وتداعيات الحرب في أوكرانيا. ويقدر ماهلر وآخرون (Mahler et al., 2022) من البنك الدولي أن هذه الأزمات مجتمعة ستؤدي إلى زيادة أعداد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار 75 إلى 95 مليون شخص خلال عام 2022، مقارنة بالتوقعات الصادرة قبل بداية تفشي الجائحة (الشكل 3.3). ومن شأن الحكومات التخفيف من هذه الآثار من خلال سن السياسات الملائمة في مجال الحماية الاجتماعية. ومع الأسف الشديد، تجد الأنظمة الاقتصادية الهشة في العديد من بلدان المنظمة نفسها عاجزة عن التعامل مع هذه التحديات على أحسن وجه. وما يساهم أيضا في تفاقم مشكلة الفقر وعدم المساواة في هذه البلدان هو ضعف الموارد المالية لتقديم الدعم في إطار جهود التكيف في فترات تراجع النشاط الاقتصادي الطويلة وتوقف الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، التي يعتمد عليها ملايين الناس.

الحقيقة 4. تدهور المالية العامة إثر تراجع الإيرادات وتزايد النفقات العامة

أدت الجائحة إلى زيادة معدل الإنفاق العام في ظل جهود البلدان الحثيثة للتخفيف من الآثار الصحية والاقتصادية للأزمة. فقد أنفقت الحكومات في كل بلدان العالم جزءا مهما من ميزانياتها العامة لتعزيز النظم الصحية وتقديم الدعم الطارئ للأسر المعيشية والشركات. وفي موازاة ذلك، تراجعت الإيرادات بسبب الركود الاقتصادي، لا سيما في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على صادرات السلع والنفط والسياحة والتحويلات المالية. وفي ظل هذه المعطيات، تدهورت الأرصدة المالية ودفعت بمستويات الدين في اتجاه آفاق جديدة. وكما تمت الإشارة أعلاه، بلغ حجم الإجراءات المالية المتعلقة بالجائحة على الصعيد العالمي 16.9 تريليون دولار أمريكي لحدود شهر سبتمبر 2021، وبلغ حجم الدعم المالي في البلدان المتقدمة، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي،

أربعة أضعاف نظيره في البلدان النامية. فقد قدمت بلدان منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، دعما محدودا نوعا ما نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء راجع الشكل 16.1 و الشكل 21.2).

في الوقت الذي أدت فيه الجائحة إلى ظهور احتياجات استثنائية على مستوى الإنفاق الحكومي، أفضت في الوقت ذاته إلى خفض الإيرادات من خلال تراجع النشاط الاقتصادي، وهو الأمر الذي أدى إلى عجز مالي هو الأعلى على الإطلاق في جميع أنحاء العالم. وارتفع مستوى العجز المالي للحكومة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بصورة ملحوظة في العديد من البلدان. وهذا المستوى المرتفع للعجز المالي لم تسلم منه بلدان منظمة التعاون الإسلامي كذلك، فقد بلغ متوسطه 6.7% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020 بعد أن كان في حدود 3.2% في العام الذي قبله (راجع الشكل 19.2). وهذا ما أدى إلى إثارة نقاط الهشاشة في الأنظمة المالية في العديد من بلدان المنظمة التي تعاني أصلا من مستويات مرتفعة من الديون الخارجية.

الحقيقة 5. توقف مسار تنمية رأس المال البشري بسبب تذبذب الخدمات التعليمية والصحية

أثرت الجهود المبذولة لاحتواء تفشي جائحة كوفيد-19 على ملايين الطلاب وأدت إلى تدهور النتائج التعليمية بشكل كبير في جميع أنحاء العالم. فقد شكلت تحديات كبيرة للحكومات في الحفاظ على الإنجازات التي تحققت على مستوى التعليم ومحو الأمية على مدى العقود الماضية. وعليه، فإن التنمية طويلة الأمد لجيل الشباب تتعرض لتهديد غير مسبوق. وقد سلط تفشي الجائحة الضوء على ضعف أنظمة التعليم وأوجه قصورها في تنفيذ تدابير السياسة المناسبة لضمان عملها دون انقطاع خلال أوقات الأزمات. ومن خلال مقارنة مؤشر رأس المال البشري التابع للبنك الدولي بين عامي 2018 و 2020 يتبين أن المعدل على المؤشر تراجع في 69 بلدا من أصل البلدان الـ 167 التي تتوفر حولها البيانات. وتراجعت درجات المؤشر نسبيا في حصة أقل (28%) من بلدان المنظمة مقارنة بالبلدان غير الأعضاء في المنظمة (47%). وانخفضت المعدلات في 13 من أصل البلدان الأعضاء في المنظمة الـ 47 التي تتوفر حولها البيانات (الشكل 4.3).

الشكل 4.3: مؤشر رأس المال البشري، 2018 مقابل 2020

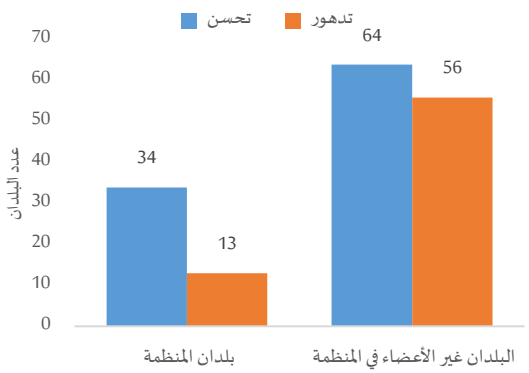

المصدر: مؤشر رأس المال البشري 2020، البنك الدولي.
http://databank.worldbank.org/data/source/human-capital-index

دفعت الجائحة أيضا جميع الأنظمة الصحية إلى أقصى حدود طاقتها، مبرزة مدى ضعفها في الواقع أمام الأزمات الصحية. وساهمت عملية توجيه موارد النظام الصحي لتلبية الاحتياجات المتعلقة بالرعاية المخصصة لحالات كوفيد-19، إلى جانب عدم كفاية إمدادات الوقاية من العدوى وقدرات إجراء اختبارات الكشف عن الإصابة، في اختلال توازن كبير على مستوى الخدمات الصحية الأساسية. وعلاوة على ذلك، شكلت العوائق الجديدة التي تواجه الطلب على الرعاية الصحية، مثل تقييد التنقلات

وانخفاض القدرة على الدفع مقابل الخدمات والخوف من الإصابة، تحديات إضافية وغير مسبوقة. كما أد الاختلال في تقديم الخدمات الصحية إلى تدهور صحة ورفاهية الأفراد الذين هم بحاجة إلى الرعاية الصحية، لا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض. بالإضافة إلى ذلك، قوضت الجائحة بشكل كبير تغطية التأمين الصحي في جميع أنحاء العالم. وأدى ارتفاع معدل البطالة إلى خسارة كثير من الناس للتأمين الذي يكفله صاحب العمل. والنقص الكبير في الاستفادة من تغطية برامج التأمين دفعت بالناس إلى عدم الإقبال على خدمات الرعاية الصحية الأساسية، وهذا ما أدى إلى تفاقم حالات الأمراض المزمنة التي لا تخضع للعلاج.

الحقيقة 6. ظهور مواطن الضعف وتدهور القدرة على الاستجابة بسبب الاعتماد على عدد قليل من الجهات المزودة

منذ المراحل الأولى لتفشي الجائحة واجهت العديد من البلدان نقصا كبيرا في معدات الحماية الشخصية وغيرها من الأجهزة الطبية الأساسية، خاصة أجهزة التنفس الصناعي، لتقديم الخدمات للمرضى الذين يعانون من أمراض الجهاز التنفسي الحادة. وأدى التهافت على الشراء والادخار وسوء الاستخدام إلى تفاقم الوضع في مرحلة مبكرة، وزاد الوضع تعقيدا فرض بعض البلدان حظر على تصدير الإمدادات الطبية ومعدات الحماية الشخصية لتلبية الاحتياج محليا قبل كل شيء (ADB & UNESCAP, 2021). وهكذا عرت الجائحة نقاط الهشاشة في سلاسل التوريد العالمية للإمدادات الطبية الحيوية. والتركيز الجغرافي للشركات الرئيسية المصنعة للقاحات ومعدات الحماية الشخصية يجعل سلاسل الإمداد في مهب أي أزمات محلية أو تغيرات في السياسات الوطنية. فعلى سبيل المثال، أدى الاعتماد بدرجة كبيرة على عدد قليل فقط من مراكز التصنيع الرئيسية إلى اختلال في موازين سلاسل الإمداد عندما عندما تم الإعلان عن إغلاق شامل للنطاق الجغرافي التي تقع ضمنها مرافق التصنيع الرئيسية، وهذا ما أدى إلى اضطرابات على مستوى كل سلسلة الإمداد بمعدات الحماية الشخصية.

ولم تكن المنتجات الطبية فقط هي التي أدت إلى إبراز نقاط الضعف خلال جائحة كوفيد-19، بل حتى سلاسل الإمداد بالغذاء مرت بضغوط جراء اختلال التوازن محليا ودوليا. فقد عرقلت عمليات إغلاق الحدود وفرض قيود على الصادرات خط إمدادات الإنتاج الزراعي، وهذا بدوره أدى إلى تعطيل سلاسل الإمداد الغذائي العابرة للحدود، وبالتالي جعل البلدات التي تعتمد على الواردات عرضة لمخاطر تتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي. وبعد الحرب في أوكرانيا، أصبح الاعتماد على عدد قليل من الجهات الوردة للمنتجات الغذائية مصدر قلق كبير. وواضح أن الأداء الاقتصادي للبلدان يرتبط ارتباطا وثيقا بالمكونات الهيكلية لاقتصاداتها. وتنويع الأنشطة الاقتصادية يساهم بلا شك في إضعاف قابلية التأثر بالأزمات الاقتصادية وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. ويتوقع خلال فترة ما بعد الجائحة أن تركز السياسات الاقتصادية على تحقيق اقتصاد متنوع يضم صناعات قوية ومتطورة بهدف القضاء على جوانب الضعف وتعزيز القدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي.

الحقيقة 7. تراجع مستوى التنقل واضطراب في أنشطة السياحة والنقل

تسببت إجراءات الاحتواء المتخذة للحد من جائحة كوفيد-19 في حدوث اضطرابات شديدة على مستوى كل جانب من جوانب النقل المحلي والدولي تقريبا. فقد تضرر نقل المسافرين داخل البلدان وخارج حدودها بشدة

بسبب إجراءات الحجر الصحي الصارمة. وظل قطاع نقل البضائع والخدمات اللوجستية أكثر قوة خلال هذه الفترة، على الرغم من تعرضه لانقطاعات وعقبات عرضية مع مرور الوقت. وكانت مرونة النقل البحري ذات أهمية بالغة بشكل خاص في تجنب انقطاعات سلاسل التوريد عبر المناطق.

ومع انخفاض الطلب على السفر إلى أدنى مستوى على الإطلاق في عصرنا الحديث، حثت أزمة كوفيد-19 الحكومات على تطوير استجابة سياسية قوية على مستوى قطاع النقل. وأدت متطلبات التباعد الاجتماعي ومتطلبات الحجر الصحي إلى انخفاض كبير في قدرة النقل المتاحة للسفر المحلي والدولي. وتأثر قطاع السياحة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي أيضا بشكل كبير جراء تداعيات الجائحة. فقد أدت الآثار المدمرة للجائحة، التي قوضت الثقة في السفر الدولي، وتدابير الاحتواء الصارمة المعمول بها إلى خسائر كبيرة من حيث عدد السياح الوافدين وعائدات السياحة. وباعتبارها أكبر أزمة في تاريخ قطاع السياحة منذ الحرب العالمية الثانية، استعادت الجائحة المكاسب التي تحققت خلال العقد الماضي في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي من حيث الوافدين من السياح الدوليين وعائدات السياحة، وأنشطة السياحة البينية، وخلق فرص العمل، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

الحقيقة 8. زيادة الطلب على الوسائل الرقمية وبنيتها التحتية

دفعت أشكال التهديد التي فرضتها جائحة كوفيد-19 بالإسراع في التعبئة السريعة للأنشطة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار لتوفير الحلول الممكن الاعتماد عليها للتغلب على الجائحة. وأدت الحلول المعتمدة للتعامل مع الوضع إلى نمو التقنيات الرقمية، بما في ذلك الخدمات السحابية ومنصات عقد الاجتماعات عن طريق الفيديو وأدوات التعاون الرقمي والتسوق عبر الإنترنت والتعليم عن بعد. فقد سُجل نمو استثنائي في الأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي للاستجابة لحالة الطوارئ الصحية المتعلقة بكوفيد-19 وضمان استمرار الأنشطة الاقتصادية في ظل الجائحة. وعلى نفس المنوال، ارتفع إجمالي التمويل المخصص للبنية التحتية الرقمية في الأسواق الناشئة من 7.2 مليار دولار المسجلة عام 2019 إلى 36 مليار دولار عام 2020 (الشكل 5.3). وأججت الجائحة المخاوف المتعلقة بالأمن المعلوماتي، إذ أن تقارير تشير لاستغلال مجرمي الإنترنت للوضع وينشرون محتويات مغرضة تتضمن معلومات مضللة بشأن فيروس كورونا. ومن أبرز العوامل التي ساهمت في ارتفاع معدل الهجمات الإلكترونية ما يتعلق بارتفاع نسبة الأخطار الأمنية بسبب العمل أو التعليم عن بعد، والعمل من فضاءات عامة واستخدام الإنترنت المجاني، والتأخر في اكتشاف الهجمات الإلكترونية والتعامل معها.

الشكل 5.3: إجمالي التمويل الموجه للبنية التحتية الرقمية في الأسواق الناشئة (مليار دولار)

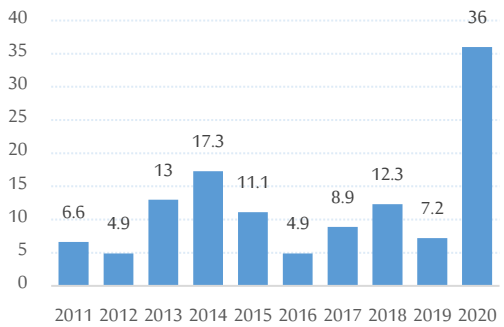

المصدر: مؤسسة التمويل الدولية (2021).

ونفذت غالبية البلدان تدابير لتحفيز الاستجابات السريعة والمبتكرة لمجموعة كبيرة

من التحديات التي تفرضها الجائحة، ومن ذلك منع انتقال الفيروس وإنتاج الإمدادات الأساسية ومكافحة المعلومات المضللة والتعامل مع آثار الإغلاق الشامل للأنشطة. فقد خصصت الحكومات والشركات والمؤسسات مبالغ ضخمة لتمويل أنشطة البحث والتطوير التي تهدف إلى تطوير اللقاحات والعلاجات وأدوات التشخيص المتعلقة بكوفيد-19. وبذلك، حصل تحول رقمي بوتيرة سريعة وبرز استخدام التكنولوجيا الرقمية على نطاق واسع لتتبع حالات المخالطين للمصابين بالمرض وإصدار جوازات اللقاح وتوزيع اللقاحات خلال فترة الجائحة. وقد يساهم الاستخدام المكثف لتطبيقات التكنولوجيا الرقمية وكذلك أدوات تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في النهوض بمستويات الابتكارات الرقمية للاستجابة للطلب المتزايد على التطبيقات الرقمية، بدءا بالصحة الإلكترونية ووصولا إلى خدمات التعلم الآلي لأغراض الأبحاث.

الحقيقة 9. معاناة الشركات الصغيرة من ضعف الطلب ومحدودية الوصول إلى الأسواق ومصادر التمويل

تستأثر المشاريع الصغير والمتوسطة الحجم بالحصة الأكبر من الأعمال التجارية في جميع أنحاء العالم وتساهم بشكل كبير في خلق فرص العمل والتقدم في مسار تحقيق التنمية الاقتصادية العالمية. وحسب أرقام مركز التجارة الدولية (2021)، بينما تأثرت بشدة 60% من المشاريع متناهية الصغر و57% من المشاريع الصغيرة، فإن نسبة الشركات الكبيرة المتأثرة من الجائحة لم تتعدى 43%. وهذا راجع نسبيا لكون المشاريع الصغيرة لا تتمتع بقدر كبير من المرونة، في المتوسط، مقارنة بالشركات الكبيرة. وهناك عوامل كثيرة ساهمت في التأثير النسبي المفرط للأزمة على أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تتراوح بين ما هو متعلق بالقدرات المالية والإدارية وما له صلة بالتركيز القطاعي.[6]

وقد أجريت دراسات استقصائية عدة شملت عددا من المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى بعض البلدان لتقييم تأثير الجائحة على هذه المشاريع. وتقدم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD, 2021a) ملخصا لأكثر من 180 دراسة استقصائية أجريت في 32 بلدا. ووفقا لهذه الدراسة، مرت قرابة 70-80% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمراحل اتسمت بالتراجع الحاد في إيراداتها. وراود حصة مهمة منها الخوف من الإفلاس في بداية الجائحة، وأخذت معظمها تسخر التقنيات الرقمية بصورة أكبر، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة بين البلدان. ونتيجة لذلك، أبانت أزمة كوفيد-19 بما لا يترك مجالا للشك مدى ضعف المشاريع الصغيرة والمتوسطة إزاء الجائحة والتدابير المعتمدة لاحتوائها. وبلغت درجة مرونة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر قبل بداية الجائحة مستوى أقل بنسبة 16% مقارنة بالمشاريع المتوسطة والكبيرة (ITC, 2021). ولدعم تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمستويات مرونة أكبر، اتخذت بعض البلدان إجراءات تحفزها على اعتماد عمليات جديدة في مزاولتها لعملها، وتسريع التحول الرقمي وإيجاد أسواق جديدة. وتشمل هذه السياسات الدعم للوصول لأسواق بديلة جديدة، وتسريع عملية التحول الرقمي، وتحفيز الابتكار وصقل مهارات القوى العاملة.

[6] راجع سيسرك (2022a) لمزيد من التفاصيل.

الحقيقة 10. تأثر الاستثمارات تأثرا شديدا بسبب تنامي أوجه عدم اليقين

تعد تدفقات الاستثمار الدولي، في عالم تحكمه سلاسل القيمة العالمية ورأس المال المتنقل، أمرا محوريا لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية، بما في ذلك بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ويمكن في ظل الظروف المناسبة أن يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالنمو الاقتصادي ومستويات المعيشة، وخلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا والمعرفة، وتسهيل الوصول إلى المدخلات والسلع والخدمات الأجنبية، وتعزيز سلاسل التوريد. لكن الجائحة أثرت بصورة كبيرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد أدت عمليات الإغلاق في جميع أنحاء العالم إلى تراجع المشاريع الاستثمارية، وحطت التوقعات المرتفعة التي تشير لاحتمالية تسجيل ركود عالمي من عزيمة المستثمرين الدوليين ودفعتهم إلى إعادة النظر في جدوى الإقبال على مشاريع جديدة.

ونتيجة لذلك تراجع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الواردة بصورة كبيرة عام 2020 بسبب الجائحة، مسجلا بذلك نفس المستوى المسجل عام 2005 (UNCTAD, 2022). فقد تراجعت بنسبة 35%، أي باتت في حدود 963 مليار دولار أمريكي بعد أن كانت تناهز 1.5 تريليون دولار في 2019، وذلك راجع في المقام الأول إلى تراجع التدفقات الواردة إلى البلدان المتقدمة. وتراجع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى البلدان المتقدمة بنسبة 46% ونزلت بذلك لقيمة 483 مليار دولار أمريكي، بينما تراجعت التدفقات الواردة إلى البلدان النامية بنسبة 19% لتصل إلى حدود 481 مليار دولار (راجع الشكل 13.1) واتجه مسار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان المنظمة على شاكلة البلدان النامية وتراجعت بنسبة 16.2%، مسجلة بذلك 97 مليار دولار في عام 2020 مقارنة بمبلغ 115 مليار دولار في 2019 (راجع الشكل 31.2).

حدة المخاطر المتعلقة بالنزاعات والكوارث في تزايد مستمر

في الوقت الذي يسعى فيه صناع السياسات للتوصل لأفضل الحلول للتعافي من الآثار التي خلفتها جائحة كوفيد-19، عصفت أزمة جديدة بالاقتصاد العالمي جراء الصراع الروسي الأوكراني. ومع أن الصراع أزمة إنسانية في الأساس، إلا أنه يؤدي إلى تفاقم التحديات الاقتصادية العالمية القائمة ويزيد في إضعاف سلاسل التوريد العالمية المنهكة أصلا. ويعتبر البلدان من رواد بعض الصناعات العالمية الكبرى، مثل الحبوب والزيوت النباتية والمعادن والبترول والخشب. ويستأثر البلدان مع بربع صادرات القمح في العالم. وتعد أوكرانيا أكبر مصدر للزيوت النباتية في العالم، خاصة زيت عباد الشمس. وروسيا تصدر 12% من النفط الخام في العالم و 10% من المنتجات البترولية، وهذا يعني أن الصراع قادر على التاثير على أي شيء يتطلب النقل.

ولأن قدرات أوكرانيا وروسيا على التصدير مقيدة لسبب أو لآخر، كانت العواقب الاقتصادية للصراع جد مدمرة، خاصة بالنسبة للبلدان التي تعتمد بشكل كبير على الإمدادات من البلدين. ويساهم نقص الإمدادات واختلال توازن سلاسل القيمة العالمية في ارتفاع الأسعار العالمية المسجلة أصلا أرقاما قياسية بسبب الجائحة. والارتفاع الكبير في أسعار الطاقة والغذاء وباقي السلع الأساسية يؤدي حتما إلى تعزيز الضغوط التضخمية، وينعكس ذلك مباشرة على توزيع الدخل ومستويات الفقر.

هذه الأزمة تزداد حدة يوما بعد يوم، ومحادثات السلام لم تسفر عن نتائج إيجابية ملموسة حتى الآن. والتأثير النهائي للأزمات على الآفاق الاجتماعية والاقتصادية على المستويين الوطني والعالمي تخضع إلى حد كبير لقدر كبير من عدم اليقين. لكن هذا الوضع المتقلب لا يبشر بخير بالنسبة للبلدان النامية، بما في ذلك بلدان منظمة التعاون الإسلامي، التي يلقي الصراع على بعضها بظله.

الشكل 6.3: مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية

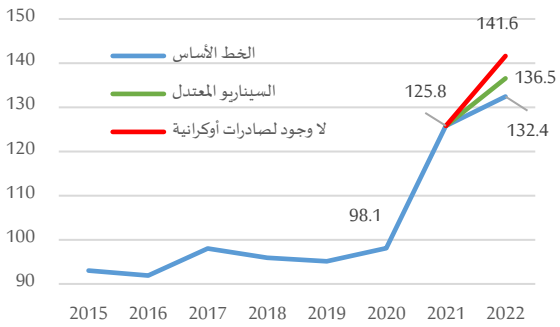

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2022).
ملاحظة: يفترض "السيناريو المعتدل" لعام 2022 ركودا في روسيا وأوكرانيا، وتقلص المساحة المحصودة في أوكرانيا بنسبة 20%، ومشاكل متعلقة بالتصدير في كلا البلدين. ويفترض سيناريو "لا وجود لصادرات أوكرانية"، بالإضافة إلى ذلك، انعدام صادرات الحبوب من أوكرانيا في عام 2022. ومؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية (FFPI) أداة لقياس الأسعار الدولية لسلة من خمس سلع: الحبوب والزيوت النباتية ومنتجات الألبان واللحوم والسكر.

والشواغل بشأن تراجع حجم الصادرات من روسيا وأوكرانيا لا تتعلق فقط بنقص الإمدادات، بل تخص أيضا ما سينعكس على الأسعار والتضخم كنتيجة. وفي مجال المحروقات، ترتفع أسعار الطاقة العالمية، على سبيل المثال، بشكل صاروخي مع احتمال تسجيل تخفيضات في مشتريات النفط والغاز والفحم من روسيا بحكم العقوبات. وعلى نفس المنوال، اكتسبت أسعار المواد الغذائية، المرتفعة أصلا بسبب الظروف التي فرضتها الجائحة، زخما في ظل مخاوف بشأن تراجع حجم الصادرات الغذائية من منطقة الصراع، وهذا ما يجعل في غالب الأمر البلدان التي تعتمد كثيرا على الواردات من روسيا وأوكرانيا عرضة لخطر مواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في حالة عدم تلبية الطلب على الواردات.

ووفقا لعمليات المحاكاة التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD, 2022)، من المتوقع أن ترتفع أكثر الأرقام على مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية، الذي يقيس الأسعار الدولية لسلة من خمس سلع (الحبوب والزيوت النباتية ومنتجات الألبان واللحوم والسكر)، بسبب الصراع (الشكل 6.3). وهذا سيؤثر مباشرة على الاسرة المعيشية في البلدان المنخفضة الدخل التي تنفق حصة كبيرة من دخلها على الغذاء. كما أنه يستحيل على الحكومات في البلدان النامية دعم أسعار المواد الغذائية بحكم محدودية الحيز المالي أمامها بسبب الجائحة. وفي إطار الجهود المبذولة للقضاء على أي شكل محتمل من أشكال الاضطرابات على مستوى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، قد تسعى الحكومات للحصول على المزيد من الديون لدعم المواد الغذائية، وهذا ما قد يؤدي إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. كما قد يكون هذا الإجراء صعبا للغاية بالنسبة بلدان منظمة التعاون الإسلامي المثقلة بالديون (راجع الشكل 36.2).

كما قد يؤدي تراجع شحنات الذرة من أوكرانيا، وهي من البلدان الرئيسية المنتجة للذرة، إلى إلحاق ضرر كبير بالمزارعين في العديد من البلدان الأفريقية التي تستخدمه كعلف للحيوانات، حيث سيفضي ارتفاع أسعار الذرة

إلى ارتفاع أسعار اللحوم وعصيدة الذرة. وتعد أوكرانيا أيضا أكثر البلدان المصدرة لزيت عباد الشمس. وبذلك ينتقل لهيب الأسعار إلى بدائل أخرى مثل زيت النخيل، الذي يحظى بشعبية في غرب إفريقيا.

ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تصبح مسألة الأمن الغذائي من الهواجس الكبيرة التي تساور البلدان المستوردة للأغذية، وذلك بسبب نقص المعروض من المنتجات الواردة من أوكرانيا وروسيا. وقد تضطر العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى البحث عن جهات موردة بديلة لتلبية الطلب المحلي، وقد يكون ذلك على الأرجح بأسعار أعلى. وتشير عمليات المحاكاة التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة لقياس الآثار المحتملة للتراجع المفاجئ والحاد في صادرات الحبوب وبذور عباد الشمس من قبل البلدين إلى أنه يصعب تعويض هذا النقص إلا جزئيا من خلال مصادر بديلة خلال موسم التسويق 2022-2023. ومن شأن الفجوة التي قد تنتج على مستوى العرض على الصعيد العالمي أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار العالمية للأغذية والأعلاف بنسبة تتراوح بين 8% و 22% فوق مستوياتها المرتفعة فعليا (FAO, 2022). وهذا بدوره سيؤدي إلى تدهور الميزانيات الحكومية. لذلك، بدلا من تخصيص قدر كبير من الموارد لدعم الخبز وباقي السلع الأساسية، سيكون من الحكمة الاستثمار في تعزيز قدرات الإنتاج الزراعي لتعزيز الاكتفاء الذاتي في السلع الزراعية الرئيسية.

وحصول اضطرابات في سلسلة توريد منتجات الحبوب الرئيسية من روسيا وأوكرانيا يعني أن البلدان الفقيرة التي تعتمد على الواردات قد تواجه أزمات كبيرة في الإمدادات. ويؤثر التضخم على الأسر المعيشية بطرق مختلفة. فالأسر الفقيرة تخصص نسبة كبيرة من دخلها للإنفاق على الغذاء والطاقة. وكل زيادة في أسعار هذه المنتجات تلقي بثقلها على مخصصات هذه الأسر من الميزانية على حساب المواد غير الغذائية، وهذا ما يضعف جودة معيشتها في العموم. وفي البلدان المنخفضة الدخل، قد يدفع هذا الأمر الأسر الفقيرة إلى المعاناة مع الجوع وسوء التغذية، إذ سيتوجب عليها تقييد استهلاكها أو قد لا تتمكن من الحصول على الغذاء من الأساس. وبالنظر إلى حالة المجاعة المسجلة مؤخرا في بعض البلدان الأفريقية، بما في ذلك الصومال، فضلا عن عدم الاستقرار المستمر في بعض البلدان، بما في ذلك اليمن، قد ينتج عن نقص الغذاء آثار وخيمة على فئة الفقراء.

وبصورة عامة، نتج عن الأزمة الروسية الأوكرانية آثار اقتصادية ملموسة في جميع أنحاء العالم، لا سيما في أسواق السلع الأساسية. وما لا شك فيه هو أن إطالة أمد الأزمة يعني تفاقم تداعيات اقتصادية وخيمة على الصعيد العالمي، وهذا ما سيؤثر أيضا على بلدان المنظمة، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وفي الوقت الذي تسعى فيه العديد من بلدان المنظمة إلى "العودة للحياة الطبيعية" بعد عامين من المعاناة مع الجائحة، قد تصعب التحديات الجديدة من جهود العودة إلى المسار الصحيح، بل قد تزيد من تعقيد الأمور كذلك.

وهذا الصراع لوحده يعكس مدى هشاشة الاقتصاد العالمي إزاء الأزمات الخارجية. وبالموازاة مع فرض الصراعات القائمة لمشاكل وتحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة، ثمة للأسف الشديد منحى متصاعد لمجموعة من المخاطر الجيوسياسية وخطر نشوب صراعات جديدة. ومع تنامي التحديات المرتبطة بتغير المناخ والعدد المتزايد لحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الظواهر المناخية الحادة، بات من الضروري تعزيز المرونة في مواجهة الأزمات التي قد تبرز مستقبلا، مهما كان سببها، وإلا فإن توالي الأزمات قد يعصف بجميع المكاسب التنموية المحرزة على مدار العقود القليلة الماضية.

التوجهات المتعلقة بالسياسات لتحقيق التعافي المستدام والمرن

تتلاشى آفاق تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تم تحديدها عام 2015 كلما زاد حجم الثقل الذي تسبب في إلقائه عدة أزمات على كاهل المجتمع العالمي. ويمكن تفادي بعض هذه الأزمات باعتماد تدخلات في الوقت المناسب. وحيثما يتعذر ذلك، يكون التأهب هو المفتاح للتخفيف من التداعيات المحتملة. ويستعرض هذا القسم الفرعي عددا من التدابير المتعلقة بالسياسات لتعزيز المرونة الاقتصادية إزاء الأزمات المحتملة مستقبلا وذلك في إطار ثماني فئات عامة. والتدابير المقترحة هذه ليست حصرية وشاملة لكل الجوانب في طبيعتها، لكن من شأنها أن تكون بمثابة عناصر توجيهية للتعامل مع أوجه الضعف على مستوى الاقتصاد في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

الاقتصاد والمالية

في العادة ترتبط الكثير من أوجه الضعف الناشئة عن الإدارة العامة للأنشطة الاقتصادية والمالية بالاستخدام غير الفعال لمصادر الإنتاج، والتوزيع غير العادل للثروة، والنقص في تنويع الأنشطة والشركاء الاقتصاديين. وفي هذا الصدد، تتطلب المجالات الموجزة في الشكل 7.3 اهتماما خاصا من جانب صناع السياسات لتعزيز المرونة الاقتصادية في مواجهة الصدمات في المستقبل.

توسيع نطاق القدرات الإنتاجية المحلية في مجال السلع الحيوية: من شأن الاعتماد على عدد محدود من الجهات الفاعلة في توريد السلع والخدمات والبيانات والهياكل الأساسية والمهارات والتكنولوجيات، إلى جانب القدرة المحدودة للإنتاج المحلي، أن يشكل مصدر ضعف هام في الأوقات غير الاعتيادية. ولا ينطوي تقييم حالات التبعية الاستراتيجية على تحديد حالات التبعية فحسب، بل يشمل أيضا تقييما لما إذا كانت ذات طابع استراتيجي يشكل مصدرا لحالة ضعف معينة. وتتطلب معالجة حالات التبعية الاستراتيجية اتخاذ تدابير محددة الهدف تبعا لطبيعة التبعية ومخاطرها المحتملة على المستوى القطري. وقد يتطلب ذلك عندئذ اتخاذ إجراءات محددة، ولكن الإجراءات المذكورة أدناه تشمل بعض أهم الاعتبارات لزيادة القدرات في المجالات الاستراتيجية:

- ضمان اتباع السلطات العامة لنظام شراء حديث جيد الإدارة وفعال لتمكينها من تحقيق الأولويات الرئيسية الرامية إلى الحد من أوجه الضعف وتعزيز القدرات المحلية؛
- توفير تمويل محدد الهدف للأبحاث والابتكارات الموجهة نحو الأولويات الاستراتيجية؛
- تقديم دعم محدد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل تنويع سلاسل التوريد وزيادة مرونتها؛
- تنمية مهارات القوى العاملة في المجالات المحددة ذات الأهمية الاستراتيجية.

الشكل 7.3: التوجهات المتعلقة بالسياسات في مجال الاقتصاد والمالية

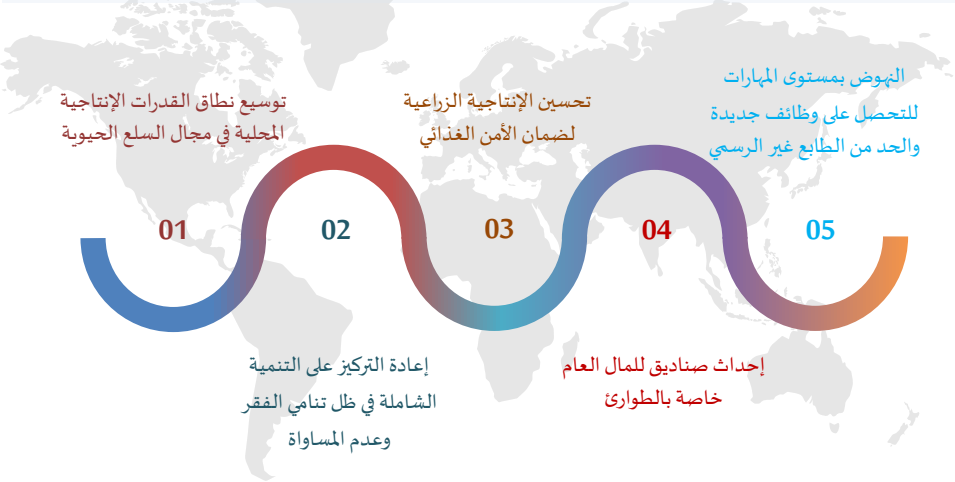

إعادة التركيز على التنمية الشاملة في مواجهة تنامي الفقر وعدم المساواة: أدت جائحة كوفيد-19 إلى فقدان الكثير من المكاسب التي تحققت على مستوى الحد من الفقر وعدم المساواة على مدى العقود الماضية. ونظرا للطبيعة غير المتسقة للصدمة التي سببتها الجائحة، كان تأثير الجائحة على التوظيف والأرباح غير متكافئ إلى حد كبير بين مجموعات العمال، مما يؤثر بشكل أكبر على النساء، والعاملين بشكل غير رسمي، وذوي التحصيل العلمي المنخفض نسبيا. ولضمان المساواة في عملية الانتعاش واستفادة جميع المجموعات منها داخل دول منظمة التعاون الإسلامي، فإنه من الضروري تبني الإنفاق والسياسات التي تستهدف النساء والعمال ذوي المهارات المنخفضة والعاملين في القطاع غير الرسمي في المناطق الحضرية. وهذا يشمل توفير فرص متساوية للحصول على الخدمات المالية والاستثمار في شبكات الأمان والتأمين الاجتماعي. وبالإضافة إلى الدعم المباشر، يمكن أن تؤدي زيادة مستويات تعليم الإناث، وتحسين التحصيل العلمي وجودته، وزيادة فرص العمل في القطاعات غير الزراعية إلى تسريع الانتقال من مستوى الفقر المدقع إلى المتوسط.

تحسين الإنتاجية الزراعية لضمان الأمن الغذائي: يعتبر تعزيز مرونة جميع النظم، لا سيما النظم الزراعية والغذائية، مسألة بالغة الأهمية لضمان الأمن الغذائي وحماية صحة الأجيال الراهنة والقادمة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للفئات السكانية الهشة والمزارعين الصغار المتضررين بشكل كبير من تداعيات الجائحة. تعد تنمية البنية التحتية عنصرا مهما لتحفيز النمو والمرونة في قطاع الزراعة وأيضا لتحقيق التنمية الريفية. ولا تزال هناك فجوات في البنية التحتية في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي تمنعها من تطوير قطاع زراعي وغذائي قوي، بما في ذلك الطرق الريفية وإمكانية الوصول إليها، وتنمية موارد المياه، والكهرباء. كما يمكن لزيادة استخدام التقنيات الرقمية في إدارة سلسلة التوريد أن تسهم كذلك في تحسن المرونة وتقليل احتمالية تسجيل اضطرابات، وذلك من خلال توفير البيانات لتحديد وتقييم مجموعة متنوعة من المخاطر والفرص المتعلقة بكفاءة الموارد. وأخيرا، ينبغي للإجراءات المتخذة لتحقيق التعافي أن ترمي إلى إعادة تشكيل السياسات في القطاع لتعزيز الاستدامة البيئية والقدرة على الصمود، فضلا عن الابتكار للنهوض بمستوى الإنتاجية، بالإضافة إلى تأمين الوظائف والحيلولة دون حدوث اضطرابات في سلاسل التوريد على المدى القصير. ومن شأن الاستثمار

والتدريب الرامي إلى تشجيع المزارعين على اعتماد ممارسات زراعية أكثر استدامة أن تعود بالنفع على البيئة والمناخ وأيضا سبل عيش المزارعين نفسهم.

إنشاء صناديق للمال العام خاصة بالطوارئ في حالات الطوارئ: في أعقاب الأزمات، يُطلب من الحكومات أن تكون في أتم الاستعداد لتحمل الضغوط غير المسبوقة على الاقتصاد والسكان وتقديم دعم مالي واسع النطاق استجابة للأزمة الاقتصادية المتجلية. وإن استحداث مجال للمناورة (الحيز المالي) أو إنشاء صندوق للطوارئ خلال الأوقات «العادية» لاستخدامه في الأوقات الصعبة يسهل الاستجابة الفعالة للأزمات ويسرع الانتعاش، في حين أن عدم وجود حيز مالي من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم التداعيات على الاقتصاد والسكان معا. وتشير الأدلة إلى أنه عندما تكون هذه الأموال منظمة بشكل مناسب ووفيرة بما فيه الكفاية، فإنها تساهم في التخفيف من تأثير الصدمات وتحسين مستوى الانضباط المالي (Brunet et al., 2021). ومع ذلك، من الأهمية بمكان وضع آلية لتحديد أولويات المدفوعات للقطاعات والأغراض ذات الأولوية.

النهوض بمستوى المهارات للتحصل على وظائف جديدة والحد من الطابع غير الرسمي: قد يواجه العديد من الأشخاص بطالة على المدى الطويل، وهذا ما قد يسهم في تراجع مستوى مهاراتهم وإنتاجيتهم في المستقبل، بينما قد يواجه المنخرطون الجدد في سوق العمل تحديات متعلقة بتدني الدخل على المدى الطويل بسبب الجائحة (IMF, 2021e). ويمكن تحقيق المرونة الاقتصادية من خلال تنفيذ التوليفة الصحيحة من السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي وسوق العمل. وينبغي مواءمة استراتيجيات تنمية المهارات مع أولويات التنمية الاقتصادية لتجنب عدم تطابق المهارات ونقص استخدام العمالة وانخفاض الإنتاجية. كما يلزم تطوير السياسات لدعم جودة التعليم والتدريب والعمل اللائق للشباب بهدف الاستفادة بأكبر قدر ممكن من إمكاناتهم كمصدر للديناميكية والمهارات والإبداع والابتكار في عالم العمل وكقوة دافعة لرسم مستقبل أفضل للعمل. ومن شأن الوصول العادل إلى فرص التدريب والتوجيه المهني وأنشطة سوق العمل الأخرى المساهمة في تسهيل التحولات الناجحة في سوق العمل والتقليل من إمكانية عدم تطابق المهارات. ويظهر الطابع غير الرسمي كتحدي آخر إضافي إلى جانب التحديات التي تشكلها عملية التصدي للجائحة وتحقيق انتعاش قوي. وهناك حاجة إلى تدابير مبتكرة للوصول بشكل أفضل إلى العمال غير الرسميين والشركات غير الرسمية ودعمهم بسياسات تنموية طويلة الأجل، مثل المنصات وقواعد البيانات عبر الإنترنت، والتقدم في الرقمنة والشمول المالي.

التجارة والتكامل

على مدى العقود القليلة الماضية، انخفضت بشكل كبير التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية، حيث بات التفكير الاقتصادي الليبرالي يكتسح بصورة تدريجية مجال صنع السياسات الاقتصادية. ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة إقبالا متزايدا على النزعة الحمائية التي تغذيها دوافع أحادية الطرف. وأثار اعتماد التدابير الحمائية مخاوف من اندلاع حرب تجارية وجعل مسألة اتخاذ قرارات بشأن تدفقات التجارة والاستثمار تبدو صعبة بسبب تدهور اتجاهات السوق والإقبال العالمي على المخاطرة. كما تعد سلاسل التوريد العالمية عرضة للخطر بسبب النزعة الحمائية المتنامية والقيود المرتبطة بالجائحة. ومع انكماش حالة عدم اليقين

المرتبطة بالتجارة خلال فترة ما بعد الجائحة، من شأن عدد من التدابير أن تعزز من مرونة البلدان وقدرتها على الصمود في وجه التحديات والأزمات مستقبلا من حيث الروابط التجارية والتكامل الاقتصادي كما هو ملخص في الشكل 8.3.

الشكل 8.3: التوجهات المتعلقة بالسياسات في مجال التجارة والتكامل

الحد من حالة عدم اليقين بشأن السياسة العامة: إن حالة عدم اليقين بشأن السياسة العامة الناجمة عن تصاعد التوترات التجارية يضر بشكل كبير بالسلوك الاستثماري للشركات. ويؤدي تزايد هذه الحالة إلى تأجيل قرارات الاستثمار من قبل الشركات، بينما يخفض المستهلكون أيضا إنفاقهم وتزيد البنوك تكلفة تمويلاتها. وهذه العوامل بدورها تقلل الطلب الكلي وتخفض النمو الاقتصادي. وعليه، يجب على دول منظمة التعاون الإسلامي التقليل من حالة عدم اليقين بشأن السياسة العامة من خلال الإبلاغ الواضح وفي الوقت المناسب عن التغييرات المستقبلية في السياسة التجارية لدعم الاستثمار والسلوك الاستهلاكي.

التعجيل بتدابير تيسير التجارة: يستلزم تيسير التجارة الإسراع بتخليص السلع من الجمارك لتقليل وقت وتكلفة إجراءات الاستيراد والتصدير والمرور العابر، وضمان حرية تدفق السلع عبر الحدود. وقد ساعدت التدابير الرقمية، مثل الشباك الواحد، البلدان بشكل كبير خلال الأزمة وما بعدها، لأنها تعمل على أتمتة الإجراءات التجارية وتلغي العمليات القائمة على التفاعل الفعلي. فمسائل مثل عدد المعاملات المطلوبة لإتمام الإجراءات الجمركية، والتكلفة العالية للنقل، وأوقات الانتظار الطويلة في الجمارك، والافتقار إلى معايير الجودة المنسقة أو الموحدة على مستوى المنظمة للسلع والخدمات تعتبر من بين العقبات التي تحد من الكفاءة في تجارة السلع في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وإذا كان الهدف هو الرقي بمستوى التعاون التجاري بين بلدان المنظمة إلى المستويات المرغوبة، فهناك حاجة إلى التشغيل السريع لمخططات تيسير التجارة مثل نظام الأفضليات التجارية للمنظمة، وائتمانات التصدير وتأمين الاستثمارات فضلا عن الاعتراف بالمعايير واللوائح الفنية وإجراءات تقييم المطابقة. كما أن إنشاء آليات تنسيق وطنية مشتركة بين الوكالات وتعزيز التعاون بين الوكالات عبر الحدود أمران أساسيان للاستجابة السريعة لحالات الطوارئ المتعلقة بمجال التجارة.

الاستثمار في مرونة سلاسل التوريد والتقليل من الاعتماد على مورد واحد: لطالما كانت الكفاءة المحرك الرئيسي لسلاسل القيمة العالمية. ومع ظهور الصدمة المتعلقة بالسياسات التجارية وأزمة كوفيد-19، بدأت الأولوية في الانتقال من الكفاءة إلى المرونة. وأصبح من الواضح أن الاعتماد الكبير على السلع المستوردة والتركيز القوي لشبكات موردي المدخلات الأجنبية يجعل هذه القطاعات أكثر عرضة لاضطرابات سلاسل التوريد. ومن أجل إعادة التوازن إلى كفاءة سلاسل التوريد والمرونة، من شأن الحكومات تصميم استراتيجيات للحد من حالات الاعتماد أحادية المصدر. وعلاوة على ذلك، يمكن لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، من خلال السياسات المناسبة، أن تستفيد من الاهتمام المتزايد بتقليص وقت التوريد من خلال الحصول على المزيد من المنتجات من المواقع المجاورة وإنتاج المنتج النهائي بالقرب من المستخدمين النهائيين. وفي المقابل، عانت عدة من البلدان، بغض النظر عن مستوى تنميتها، نقصا في المنتجات الصحية الهامة خلال الاستجابة للانتشار السريع لجائحة كوفيد-19. وذكّر ذلك بالضعف المفرط إزاء مورد واحد والأهمية الحاسمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الاستراتيجية. ومن أجل اكتساب مرونة أكبر لمواجهة الصدمات المماثلة في المستقبل، من الضروري أن تقلل بلدان المنظمة من الاعتماد على بضعة موردين وتحقيق اكتفاءها الذاتي في المنتجات التي تعتبر حيوية أو استراتيجية.

التركيز على سلاسل القيمة البينية على المستوى الإقليمي: ينطوي إضفاء الطابع الوطني أو الإقليمي على سلاسل التوريد بشكل موضوعي على خطر التقليص أكثر من تنوع الموردين في الاقتصاد العالمي والحد من فرص الاقتصادات النامية للاستفادة من تدفقات رأس المال المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية ونقل التكنولوجيا. وهذا من شأنه أن يهدد قدرة البلدان النامية، بما فيها بلدان منظمة التعاون الإسلامي، على التصنيع من خلال الارتباط بسلاسل القيمة العالمية. ويتمثل أحد سبل الانتعاش في التركيز على سلاسل القيمة فيما بين الأقاليم التي يتوقع أن تكون أكثر مرونة من السلاسل الأقاليمية. كما من شأنها أن تكون حافزا مستمرا لنقل رأس المال والتكنولوجيا لبلدان المنظمة. ومن شأن ذلك أن يسهم أيضا في تحقيق تكامل اقتصادي أكبر بين دول المنظمة، كما هو مذكور في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي العشري لعام 2025.

إنشاء تكتلات صناعية إقليمية: في سياق إقليمي، من شأن إنشاء تكتلات إقليمية تُعنى بقطاعات مختلفة أن يجذب الشركات العاملة في قطاعات معينة. فالتكتلات تضع الأساس لتجمعات جغرافية للأعمال المترابطة والموردين والمؤسسات المرتبطة بها. كما توفر مزايا مهمة من حيث التكلفة من خلال خلق تآزر مباشر وغير مباشر بين الشركات في مجموعات وتساهم في إنتاجية البلدان وقدرتها التنافسية. وسيكون هذا عمليا بشكل خاص عندما تكون البلدان المشاركة في التكتلات الإقليمية صغيرة اقتصاديا وتكون الأنشطة الاقتصادية غير متنوعة بما فيه الكفاية. وإنشاء تكتلات إقليمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي يتطلب إرادة سياسية قوية وتكامل اقتصادي أكبر على المستوى الإقليمي.

إنشاء تكتلات لوجستية: من أجل دعم قدرتها التنافسية الإقليمية، يمكن لبلدان منظمة التعاون الإسلامي إنشاء تكتلات لوجستية إقليمية لضمان التسليم الفعال في الوقت المناسب للمنتجات الوسيطة. ومن خلال التعامل مع كميات كبيرة من الشحن، من الممكن تحقيق وفورات الحجم والنطاق في تكتلات. وبالإضافة إلى ذلك،

تقدم تكتلات الخدمات اللوجستية مزايا تعتمد على قابلية تبادل أصول النقل والخدمات اللوجستية. وسيؤدي ذلك إلى زيادة القدرة التنافسية للبلدان التي تستخدم التكتل وتسهيل التسليم السريع للسلع. كما أن إقامة مناطق لتجهيز الصادرات والتجارة الحرة من شأنه أن يساهم في تنمية التجارة البينية في المنظمة.

الاستثماروتدفقات رأس المال

تراجعت وتيرة تدفقات رأس المال الدولية بسبب عدد من حالات عدم اليقين الناجمة عن جائحة كوفيد-19. كما تضررت الاستثمارات على حد سواء من جراء هذه الجائحة. فقد واجهت العديد من البلدان النامية والمتقدمة تدفقات غير مسبوقة نحو الخارج للاستثمارات في المحافظ المالية، وما حفز ذلك هو بيع المستثمرين الأجانب لأصول المحافظ المالية، وهو نمط معتاد يقوم بموجبه المستثمرون الدوليون بتحويل رأس المال إلى وطنهم الأم أو الاستثمار في أصول أكثر أمانا خلال فترات عدم اليقين (OECD, 2020a). وفي عام 2020، تشير البيانات المتاحة الخاصة بـ27 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي إلى أن صافي الاستثمارات في المحافظ المالية قد تراجع بنسبة 58% ليبلغ ما يناهز 43 مليار دولار أمريكي في عام 2020، بالمقارنة مع 102 مليار دولار في 2019 (SESRIC, 2022a). وأدى تزايد النفقات العامة وانخفاض الإيرادات إلى زيادة إجمالي رصيد الديون الخارجية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 5.8% ليبلغ 1.9 تريليون دولار أمريكي عام 2020. ولذلك، ينبغي اتخاذ تدابير للحد من التقلبات في تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات الدولية لإزالة أي آثار تخريبية بسبب التوقف المفاجئ.

الشكل 9.3: التوجهات المتعلقة بالسياسات في مجال الاستثمار وتدفقات رأس المال

تباطأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي كما هو الحال في بلدان أخرى حول العالم بسبب الجائحة. وعلى الرغم من ظهور بعض علامات الانتعاش في عامي 2021 و 2022، فإن بلدان المنظمة، كمجموعة، بعيدة كل البعد عن تحقيق إمكاناتها من حيث جذب مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر

الجديدة والإبقاء على المشاريع القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تستطيع العديد من بلدان المنظمة الاستفادة بشكل كامل من الآثار غير المباشرة الإيجابية التي أحدثها المستثمرون الأجانب، والتي يمكن أن تحسن القدرة التنافسية للقطاع الخاص وتقدمه التكنولوجي، ويرجع ذلك أساسا إلى نقص رأس المال البشري وعدم كفاية البنية التحتية المادية (ICIEC et al., 2017). وهذا يحد كذلك من مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة في بلدان المنظمة. وفي ضوء ما تقدم، يقدم الشكل 9.3 بعض التوجهات الرئيسية المتعلقة بالسياسات في مجال الاستثمار وتدفقات رأس المال من أجل تحقيق انتعاش أكثر مرونة.

اتخاذ تدابير للحد من التقلبات في تدفقات رؤوس الأموال الدولية: يمكن تعويض الانخفاض في التدفقات الرأسمالية للحافظة الدولية عن طريق زيادة الاقتراض الخارجي أو تدفقات التحويلات المالية. ولكن الاضطرابات الاقتصادية المستمرة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، والتي تغذيها حالة عدم اليقين بشأن المتغيرات الجديدة لفيروس كوفيد-19، وزيادة أسعار الطاقة والأزمة المستمرة بين روسيا وأوكرانيا، لا تضمن بيئة مواتية للاقتراض الخارجي طويل الأجل أو زيادة تدفقات التحويلات في عامي 2022 و 2023. وتظهر زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وإعادة هيكلة الديون الخارجية كخيارات قابلة للاستمرار للعديد من البلدان النامية بما في ذلك عدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي (SESRIC, 2022a). وفي هذا الصدد، يمكن لواضعي السياسات في بلدان المنظمة أن ينظروا في الخيارات السياساتية التالية بشأن الصلة بين تدفقات رؤوس الأموال والديون الخارجية والإنعاش في مرحلة ما بعد الجائحة لمعالجة حالات عدم اليقين الناجمة عن جائحة كوفيد-19 ودعم الانتعاش المستدام في فترة ما بعدها.

- التركيز على السياسات الرامية إلى الحد من أوجه الضعف المالي الخارجي عن طريق تحسين إدارة المالية العامة، وذلك مثلا عن طريق تأجيل استثمارات عامة أقل أهمية نسبيا ما لم تصبح أفضل التوقعات الاقتصادية العالمية أمرا متوقعا؛
- وضع ممارسات سليمة لإدارة الديون للحرص على أن يكون مستوى ومعدل نمو الدين العام مستدامين بشكل أساسي في مرحلة ما بعد الجائحة؛
- تنمية القدرات لتحسين قدرة التمويل الخارجي على التكيف، بوسائل منها الاستثمار في الموارد البشرية والاحتياطيات المالية الوطنية؛
- بدء مفاوضات مع المصارف التنموية المتعددة الأطراف والوكالات المانحة والبلدان المتقدمة النمو لإعادة هيكلة مستويات الديون الخارجية، ولا سيما لتمديد فترات استحقاقها أو تأجيلها؛
- وضع سياسات للاستفادة على نحو أفضل من الدور المحتمل لاستثمارات الحوافظ لتمويل التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد الجائحة عن طريق تحفيز استثمارات الحوافظ المالية الطويلة الأجل على أنواع الاستثمارات القصيرة الأجل، والحد من حالات عدم اليقين على صعيد الاقتصاد الكلي، وتحسين الإطار التنظيمي لحماية المستثمرين الأجانب.

زيادة النشاط الاستثماري من خلال هياكل الشراكة بين القطاعين العام والخاص: نظرا لمحدودية المدخرات في كثير من البلدان النامية، يمكن اقتراح آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص كنموذج عملي لتمويل

مشاريع التنمية المستدامة. ففي هذه الآلية، يتم تمويل المشاريع وتشغيلها من خلال شراكة بين الوحدات الحكومية ووكلاء القطاع الخاص. وكثيرا ما تمكن هذه الشراكات القطاع العام من الاستفادة من دينامية ريادة الأعمال، وتوسيع نطاق فرص التمويل في بيئة تطغى عليها قيود متعلقة بالميزانية، واتباع الأساليب الإدارية المبتكرة والفعالة للقطاع الخاص التي تسهم في رأسمالها ومهاراتها وخبرتها. وفي هذا الصدد، وبالنظر إلى التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تسببت فيها الجائحة، فإن التنفيذ الناجح للشراكات بين القطاعين العام والخاص من شأنه مساعدة عدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي على معالجة الفجوات الاستثمارية السائدة وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية. وفي الواقع، أدت تجربة العديد من بلدان المنظمة مثل تركيا وماليزيا مع آلية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في فترة ما قبل تفشي الجائحة إلى نتائج إيجابية في عدة قطاعات بدءا من النقل ووصولا إلى الصحة (SESRIC, 2015). ويمكن للتجارب الناجحة لهذه البلدان الأعضاء في المنظمة أن تكون مفيدة بالنسبة للعديد من البلدان الأعضاء الأخرى في مرحلة ما بعد الجائحة. وعلى وجه الخصوص، من شأن الدروس المستخلصة وبعض المبادئ العامة المتعلقة بالسياسات أن تساعد بلدان المنظمة على تطوير شراكات أكثر فعالية بين القطاعين العام والخاص وتوسيع نطاق آثارها التنموية مع التقليل إلى أدنى حد من تكاليف القطاع العام. وفي هذا الصدد، يمكن لواضعي السياسات في بلدان المنظمة النظر في النقاط التالية بغية زيادة النشاط الاستثماري من خلال هياكل الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

- إجراء دراسات تشخيصية شاملة على الصعيد الوطني لتحديد القطاعات التي تعاني من أعلى الفجوات الاستثمارية السائدة؛
- تحديد القطاعات الأكثر ملاءمة لهياكل الشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال النظر في أنواع مختلفة من اتفاقات الشراكة بين القطاعين، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، البناء فالامتلاك فالتشغيل (BOO)، البناء فالتطوير فالتشغيل (BDO)، التصميم فالبناء فالتمويل فالتشغيل (DBFO)، البناء فالامتلاك فالتشغيل فنقل الملكية (BOOT) في ضوء التجارب الدولية؛
- دراسة الآثار التنموية الطويلة الأجل لمشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص دراسة متأنية، مثل النظر في الآثار على المجتمعات المحلية والمحميات الطبيعية والمالية العامة والنمو الاقتصادي؛
- النظر في إعطاء الأولوية لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاعي الرعاية الصحية والمستحضرات الصيدلانية التي من شأنها أن تعزز التعافي المستدام من الجائحة وبناء القدرة على التكيف مع الصدمات المستقبلية؛
- الاستفادة من خبرة وتجربة المصارف التنموية المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية في تطوير وتنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة: بدأت الجائحة في إعادة تشكيل معالم الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم. وهناك اتجاه متزايد صوب سياسة التوطين في بعض القطاعات مثل الأدوية والرعاية الصحية والغذاء، التي زادت أهميتها في ظل الجائحة. ومن شأن هذا الاتجاه الجديد أن يؤثر على تدفقات التجارة الدولية، وسلاسل التوريد العالمية، وبالتالي على تدفقات رؤوس الأموال. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن تعمل الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) بتغيير تموضعها الجغرافي

في عملياتها الخارجية على المدى الطويل حتى يتسنى لها التعامل بشكل أفضل مع الصدمات المستقبلية التي تزيد من أهمية سلاسل القيمة الإقليمية. وفي هذا الصدد، تحد الشركات المتعددة الجنسيات من اعتمادها على سلاسل القيمة العالمية الخاصة بها من أجل توفير الحماية لها ضد حالات اختلال التوازن في سلسلة التوريد، أو تسعى عوضا عن ذلك إلى التنويع الجغرافي لتقليل مستوى التعرض للصدمات المحددة النطاق الجغرافي (OECD, 2020a; OECD, 2020b). ولا شك في أن ترتيبات إعادة التموقع الجغرافي هذه ستدفع بعجلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتبع بلدان المنظمة مجموعة من السياسات لكي يكون لها تموضع أفضل على مستوى المراكز العالمية في فترة ما بعد الجائحة لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة. ولن تحقق مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر هذه منافع اقتصادية معينة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي فحسب، بل ستساعدها أيضا على تحقيق مجموعة من الأهداف المتصلة بأهداف التنمية المستدامة من خلال النهوض بجودة حياة الأفراد. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تنظر بلدان المنظمة فيما يلي:

- تحديد الحواجز المتصلة بالتجارة والاستثمار مثل التدابير التقييدية، والضرائب المرتفعة المفروضة على التجارة والاستثمار الدوليين، والاقتصاد غير الرسمي ومعالجتها من أجل تهيئة بيئة أكثر ملاءمة للمستثمرين؛
- دراسة القطاعات ذات الأولوية للمستثمرين فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وإدراجها ضمن قائمة من أجل النهوض بهذه القطاعات على نحو أفضل على الصعيد الدولي وتيسير الاستثمارات الأجنبية الجديدة، مثل توفير بعض الحوافز المعينة لها؛
- الاستثمار في تحسين قدرات الوكالات الوطنية المعنية بتشجيع الاستثمار (IPAs) بغية جذب مستثمرين جدد وإقامة تواصلات فعالة مع المستثمرين الدوليين؛
- تحسين مستوى التعاون فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في مجال الاستثمار، مثلا عن طريق تعزيز فرص الاستثمار وتيسير تبادل الخبرات.

النقل والسياحة

كان قطاع النقل من أكثر القطاعات تضررا بسبب الإجراءات التقييدية المتخذة لاحتواء انتشار الجائحة. وفي هذا الصدد، أبرزت الجائحة أهمية وجود سلاسل إمداد مرنة واتصالات بشبكات لوجستية بديلة (OECD, 2020c). كما كشفت عن مخاطر الاعتماد حصريا على أنواع معينة من وسائل النقل. فالنقل البحري شهد تراجعا حادا خلال جائحة كوفيد-19 مما أدى إلى تراجع الناتج العالمي. وعلى سبيل المثال، بفضل الممرات الجوية المتاحة، تمكن عدد من البلدان من تأمين المعدات الطبية والأدوية أثناء جائحة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، يضطلع قطاع النقل بدور بالغ الأهمية ليس فقط في تيسير التجارة عبر الحدود، بل أيضا في تمكين قطاع السياحة. ومع تأثير جائحة كوفيد-19 على أنشطة السياحة الدولية بشكل جاد، والتي تعتمد بشكل كبير على الربط الجوي، بدأت عدة بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الاستثمار في السياحة المحلية للتعافي من الجائحة. ولكن تعزيز أنشطة السياحة المحلية يرتبط أيضا ارتباطا وثيقا بتوافر شبكة فعالة للطرق والسكك

الحديدية في العديد من بلدان المنظمة. وبالتالي، فإن بناء القدرة على التكيف في الأجل الطويل يتطلب تحسين الهياكل الأساسية للنقل وتحسين الربط، وآليات لضمان الثقة، والاستثمار في مجال التأهب للأزمات (الشكل 10.3).

الشكل 10.3: التوجهات المتعلقة بالسياسات في مجال النقل والسياحة

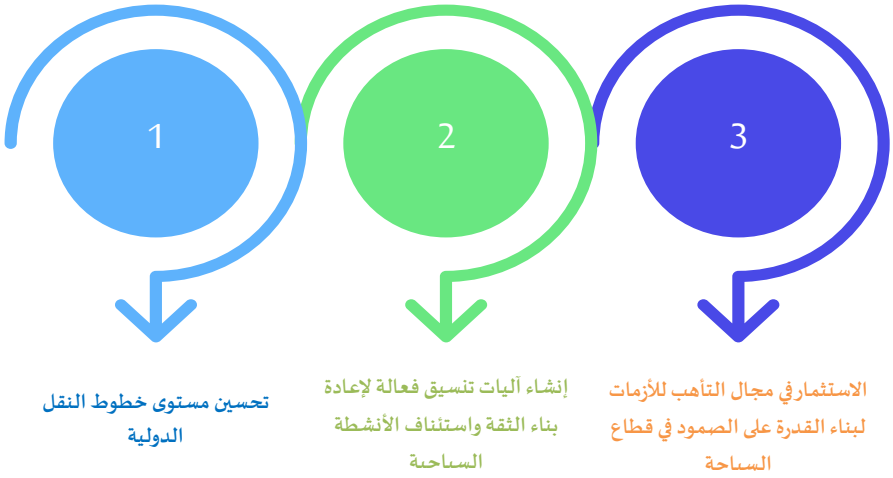

تحسين مستوى خطوط النقل الدولية: إن وجود شبكات نقل دولية تعمل بشكل جيد أمر أساسي ليس فقط للحفاظ على التجارة الدولية والأنشطة السياحية ولكن أيضا لمكافحة حالات الأزمات كما هو الحال في حالة الصدمة المتعلقة بالصحة (أي جائحة كوفيد-19). ومن شأن الاستثمار في الربط بين وسائل النقل الدولية أن يساعد بلدان منظمة التعاون الإسلامي على بناء القدرة على التكيف مع الأزمات المستقبلية، ويمكن أن يعزز التجارة الدولية، مثلا عن طريق خفض تكاليف النقل وتحسين القدرة التنافسية. ومن أجل تعزيز خطوط النقل الدولية في مرحلة ما بعد الجائحة وزيادة قدرة قطاع النقل على التكيف، ينبغي أن تتخذ بلدان المنظمة الإجراءات التالية:

- الاستثمار أكثر في الرقمنة والأتمتة في خدمات النقل لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة والاستدامة.
- إعداد خطط طوارئ لضمان استمرار تشغيل بعض شبكات النقل والمعابر الحدودية خلال الصدمات والكوارث في المستقبل؛
- إنشاء آليات تنسيق وطنية بهدف زيادة إمكانية التنبؤ والتطبيق الفعال للتدابير في الحدود، فضلا عن ضمان الرصد الفعال لشبكات النقل؛
- تنويع الاستثمارات في شبكات النقل البديلة، بما في ذلك الطرق البرية والبحرية والجوية والسكك الحديدية، لإثراء وسائط النقل المتاحة بغية الحفاظ على تنقل البضائع والأشخاص داخل الحدود وعبرها في جميع الأوقات ؛
- النظر في إمكانات آلية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الاستثمارات في شبكات النقل.

إنشاء آليات تنسيق فعالة لإعادة بناء الثقة واستئناف الأنشطة السياحية: ستعتمد سرعة الانتعاش ومداه في قطاع السياحة الدولية على إلغاء القيود المفروضة على السفر وإعادة بناء الثقة. ويعتبر استخدام التلقيح في بلدان المصدر والوجهة من الأمور الحاسمة في هذا الخصوص. ومع ظهور متغيرات جديدة لفيروس كوفيد-19 وارتفاع عدد حالات الإصابة، صارت الجهود المبذولة في إطار التلقيح بالغة الأهمية للحفاظ على الأنشطة السياحية الدولية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي وغيرها. وإذا تمكنت بلدان المنظمة من زيادة نسبة السكان الملقحين بسرعة، فمن المرجح أن تستمر أنشطة السياحة الدولية في التعافي ويمكنها تجاوز الأرقام المسجلة ما قبل الجائحة في أقرب وقت ممكن. ولتحقيق ذلك، من الضروري ضمان التنسيق الفعال من خلال الآليات القائمة بين مختلف السلطات مثل وزارتي الصحة والسياحة. ومن شأن التوفر على آليات التنسيق هذه واستخدامها بفعالية أن يساعد على الحد من المشاكل الناجمة عن مسائل التنسيق والتواصل بين الإدارات المعنية. وبالموازاة مع ذلك، يجب دعم هذه السياسات باستراتيجيات تواصل مستهدفة وموثوقة (SESRIC, 2022b). وبهذا، يمكن تحقيق انتعاش آمن ومرن للسياحة الدولية عن طريق إعادة بناء الثقة.

الاستثمار في مجال التأهب للأزمات لبناء القدرة على الصمود في قطاع السياحة: تغطي إدارة الأزمات الاستعداد للصدمات والاستجابة لها، بينما تتجاوز القدرة على الصمود ذلك وتشمل التكيف في أعقاب الاختلالات. وتهدف عملية بناء القدرة على الصمود في مجال السياحة إلى تقليل التداعيات المستقبلية للصدمات. وباعتبار جائحة كوفيد-19 أكبر أزمة في تاريخ السياحة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، من الضروري أن تستثمر دول منظمة التعاونالإسلامي في مجال التأهب للأزمات في قطاع السياحة من أجل تجنب الصدمات المستقبلية القوية التي يمكن أن تضرب العديد من أصحاب المصلحة في السياحة بما في ذلك منظمي الرحلات السياحية وأصحاب الفنادق والمرشدين السياحيين وشركات الطيران والشركات الصغيرة والمتوسطة وما إلى ذلك. كما من شأن الجائحة أن توفر عددا من الدروس في إدارة الأزمات وبناء القدرة على الصمود في بلدان المنظمة. على سبيل المثال، يمكن لبلدان المنظمة التي استثمرت في أسواق السياحة المتخصصة مثل السياحة البيئية والسياحة الإسلامية أو طورت حملات سياحية بديلة مثل "إنعاش السياحة الداخلية" أن تسترجع بعضا من خسائرها في القطاع أثناء الجائحة. وزيادة على ذلك، أنشأت العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي مثل الجزائر والمملكة العربية السعودية وبنغلاديش آلية/ فريقا داخليا معنيا بالأزمات على مستوى وزارة السياحة بهدف إدارة الآثار السلبية لكوفيد-19 على القطاع. وفي مرحلة ما بعد الجائحة، يوصى أيضا بأن تنظر جميع بلدان المنظمة في إنشاء مثل هذه الفرق المتخصصة والمدربة على مستوى وزاراتها لبناء القدرة على الصمود أمام الصدمات المستقبلية (مثل الكوارث والاعتداءات والحوادث...إلخ) والتعامل مع الأزمات في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. كما أن تزويد هذه الفرق بالمعرفة وفرصة العمل على سيناريوهات مختلفة قد تضرب قطاع السياحة من شأنه أن يساعد على زيادة مرونة وتأهب الجهات الفاعلة في قطاع السياحة في بلدان المنظمة وتقليل الآثار السلبية المحتملة للصدمات المستقبلية.

تنمية رأس المال البشري

تواجه التنمية البشرية تحديات لم يسبق لها مثيل بسبب الصدمات الجارية التي تضرب الاقتصاد العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، عكست هذه الصدمات نتائج التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأصبحت مسألة تعزيز قطاع التعليم من القضايا الهامة للغاية، بحيث قد تتسبب جائحة كوفيد-19 في "كارثة تعصف بجيل بأكمله" بسبب خسائر على مستوى التحصيل الدراسي والتعلم والمكاسب المستقبلية لأطفال اليوم من طلاب المدارس. ولتجنب تباطؤ وتيرة التنمية البشرية، يتعين على صناع السياسات اعتماد أساليب للتعويض عن فرص التعليم والتعلم الضائعة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتطلب التعافي المرن من الأزمة مبادرات حكومية ضخمة، مثل النهوض بنظم الرعاية الصحية وتحسينها وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي (الشكل 11.3).

الشكل 11.3: التوجهات المتعلقة بالسياسات في مجال تنمية رأس المال البشري

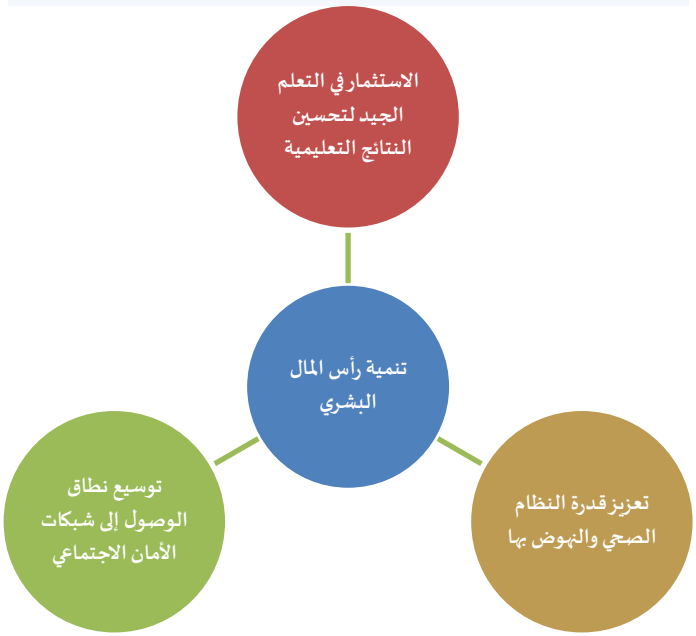

الاستثمار في التعلم الجيد لتحسين النتائج التعليمية: خلال جائحة كوفيد-19، أغلقت المدارس بشكل تدريجي على صعيد العالم، الأمر الذي أثر على أكثر من 1.6 مليار طالب في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من أن إغلاق المدارس أمر مؤقت، إلا أن التداعيات الناتجة عنه قد تكون طويلة الأجل. وتشير التقديرات إلى أن طلاب المدارس من الأطفال خلال الجائحة فقدوا ما بين 0.3 و 1.1 سنة من تحصيلهم العليمي. وقد يؤدي ذلك إلى خسارة محتملة قدرها 10 تريليون دولار أمريكي في أرباحهم على مدى الحياة، إذا لم يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية على وجه السرعة (Azevedo et al., 2021). وإن تعويض فرص التعلم الضائعة أمر ضروري لمنع حدوث كارثة تعصف بجيل بأكمله. ومن الأهمية بمكان رصد فرص التعلم الضائعة للطلاب من أجل تقييم مقدار الضرر الناجم عن إغلاق المدارس. كما يتعين على المدارس تعديل مناهجها الدراسية ووضع برامج تداركية تستند إلى مستويات التعلم لدى طلابها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يحصل المدرسون على الدعم الكافي لمساعدة الطلاب في مرحلة التعلم. وقد ثبت أن كل هذه التدخلات فعالة من حيث التكلفة في مساعدة الطلاب على تعويض فرص التعلم الضائعة (Global Education Evidence Advisory Panel, 2022).

وأظهر الجائحة كذلك نقصا في نظام التعليم العالمي، لا سيما من حيث الجاهزية للتعلم عن بعد. فأثناء هذه الجائحة، ثبت أن التعلم عن بُعد في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما البلدان التي تعاني من عدم كفاية الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أمر صعب المنال، وهذا يعيق تدريس الملايين من أطفال المدارس وتعلمهم. وإذا تم تحسين الأنظمة واستخدام التكنولوجيا بشكل أكثر فعالية، فقد يغير التعليم عن بعد والهجين طريقة تعلم الناس في المستقبل (World Bank, 2018). ولذلك، ستتيح الاستثمارات في الرقمنة والربط في بلدان منظمة التعاون الإسلامي فرصة لتزويد أنظمة التعليم المرنة بجمع البيانات وتبادلها بشكل أفضل، وتعزيز وصول الطلاب إلى موارد تعليمية عالية الجودة، وتوسيع نطاق مشاركة الآباء وأولياء أمور الطلاب في العملية التعليمية ودعمهم لها. كما ينبغي بذل الجهود لتعزيز المساواة في التعلم، بما في ذلك تخصيص الموارد للطلاب المحرومين.

تعزيز قدرة النظام الصحي والنهوض بها: إن ضمان صحة المجتمع ورفاهه أمر هام للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، مما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي والحصول على مجتمعات سعيدة. وقد أبرزت جائحة كوفيد-19 مدى أهمية الصحة العامة بالنسبة للاستقرار الإقليمي، بحيث كان لها آثارا بعيدة المدى على حياة الناس واقتصاداتهم. ولذلك، أصبح تعزيز قدرة نظام الرعاية الصحية والنهوض بها أمرا بالغ الأهمية لضمان تقدم التنمية البشرية وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية. فعندما تفشت جائحة كوفيد-19، كانت أنظمة الرعاية الصحية في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي غير مستعدة للتعامل مع التدفق السريع للمرضى. ولذلك، ينبغي أن يكون تحسين آليات التأهب والاستجابة في حالات الطوارئ الصحية هو الشاغل الرئيسي. كما من الضروري ضمان وجود برامج متسقة ومنسقة وفعالة للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ على الصعيد الوطني مصحوبة بالترتيبات المؤسسية المطلوبة والموارد الكافية (SESRIC, 2022a).

وفي العديد من البلدان، يعتبر عدم كفاية الموظفين الصحيين أحد العوامل الرئيسية وراء القدرة المحدودة لنظام الرعاية الصحية. ويشكل النقص في العاملين في مجال الصحة من المشاكل المزمنة التي تتطلب تدخلات متناسقة على مستوى السياسات، بما في ذلك تنمية وتعزيز التدريب والتوظيف وإدارة القوى العاملة في مجال الصحة، وإقامة علاقات تعاون مع جميع الجهات الفاعلة في هذا المجال لزيادة مستوى الاستثمار في مؤسسات التعليم والتدريب في مجال الصحة. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح استخدام تكنولوجيا المعلومات عدة فرص للنهوض بنظام الرعاية الصحية وتحقيق التحول فيه. فوفقا لمنظمة الصحة العالمية (2021)، يمكن أن يؤدي اعتماد التكنولوجيا الرقمية في مجال الرعاية الصحية إلى تحقيق كفاءة واستدامة الأنظمة الصحية بشكل أكبر، مما يسمح لها بتقديم رعاية عالية الجودة وفعالة من حيث التكلفة ومنصفة. وخلال الأزمة، من الممكن أن يؤدي الاستخدام المتزايد لتطبيقات التكنولوجيا الرقمية، بالإضافة إلى تحليلات البيانات الضخمة وأدوات الذكاء الاصطناعي، إلى زيادة الابتكارات الرقمية لتلبية الطلب المتزايد على التطبيقات الرقمية. وتيسير اعتماد هذه التكنولوجيات والتقنيات على نطاق واسع وطويل الأجل أمر ضروري لتحقيق المزايا الكاملة لهذا الانتقال. ويتطلب ذلك استثمارات وتغييرات في السياسة العامة لتسهيل استخدام الجهات الفاعلة في المجال للبنى التحتية مع تحسين مستوى الأمن الرقمي والخصوصية.

توسيع نطاق الوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعي: أصبحت الحماية الاجتماعية ذات أهمية متزايدة باعتبارها جزءا من الاستجابات المعتمدة لجائحة كوفيد-19. فقد مكنت بلدان منظمة التعاون الإسلامي من تقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي والطبي لملايين الناس. ومع ذلك، في عام 2020، سُجل عدد الأشخاص المشمولين بتدبير واحد على الأقل من تدابير الحماية في بلدان المنظمة بأقل من المتوسط العالمي (SESRIC, 2022a). وبالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما تستبعد شبكات الأمان نسبة كبيرة من الأسر المعيشية الأكثر فقرا ولا تصل إلى أضعف الفئات. وعليه، هناك حاجة إلى توسيع نطاق التغطية في المناطق الفقيرة واستهداف الأسر المهاجرة والأيتام والعاطلين عن العمل في المناطق الحضرية، الذين يواجهون تهديدات كبيرة لسبل عيشهم ويستفيدون من الحد الأدنى للمساعدة الاجتماعية. إذ بدون أي تدابير للأمان الاجتماعي، ستغرق هذه المجموعات أكثر في مستنقعات الفقر والاضطرابات النفسية. ويكمن مفتاح الانتعاش الطويل الأجل والقوي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي في إدراكها لأهمية معالجة الثغرات القائمة في نظم الحماية الاجتماعية الخاصة بها على وجه السرعة حتى يتسنى لها النهوض بنظم الحماية على المدى الطويل وتكون في وضع أفضل للاستجابة لمتطلبات الأزمات المحتملة في المستقبل. وفي النهاية، يمكن أن يكون لهذا الجهد في نفس الوقت تأثيرا مباشرا على الجهود التي تبذلها بلدان المنظمة صوب تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة.

تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص

تصرفت الحكومات في أماكن كثيرة من العالم بسرعة في الاستجابة للتحديات غير المسبوقة التي تمر بها المشاريع الصغيرة والمتوسطة بسبب جائحة كوفيد-19، وذلك من خلال مجموعة من إجراءات التحفيز والدعم. وشملت الإجراءات تقديم دعم السيولة الطارئة بأشكال مختلفة، إلى جانب الدعم الهيكلي التدريجي وحزم التعافي الأوسع نطاقا. وتمثل الهدف من هذه التدابير في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التكيف مع بيئة الأعمال المتغيرة وبناء قدرتها على الصمود في وجه التحديات الطارئة. ومن بين ما تضمنته هذه السياسات دعم الرقمنة والابتكار وتطوير التكنولوجيا وصقل المهارات وتعزيزها وتشجيع المشاريع الناشئة وإيجاد أسواق بديلة.

وضع نهج استراتيجي لتنمية القطاع الخاص: يتضمن النهج الاستراتيجي لتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص عددا من أبعاد السياسة العامة. وينبغي لواضعي السياسات أن يحددوا القطاعات الاستراتيجية بعد إجراء تقييم دقيق للقطاعات الاقتصادية من أجل تشجيع الاستثمار استنادا إلى حجمها، ومستوى قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي، ومكاسبها المتوقعة في الإنتاجية بالنسبة للاقتصاد، والوقت والموارد اللازمة فيها للاستثمار، وإمكانياتها لزيادة الاستثمار. وبمجرد تحديد القطاعات ذات الأولوية، ينبغي الكشف عن الحواجز المتعلقة بقطاعات محددة على مستوى مفصل بما فيه الكفاية لتحديد التدخلات الجوهرية وتعزيز تنمية القطاع الخاص. كما ينبغي تقييم الاحتياجات الخاصة للشركات ذات الأحجام أو المواقع المختلفة تقييما جيدا بالتعاون الوثيق مع الأطراف ذات الصلة، وبالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة. وينبغي وضع استراتيجية منفصلة لدعم العناصر التمكينية الرئيسية للاستثمار المنتج بما في ذلك رأس المال المالي ورأس المال البشري والهياكل الأساسية

والتكنولوجيا. وأخيرا، ينبغي لصناع السياسات إجراء تقييمات منتظمة للتدخلات المتعلقة بالسياسات وتحليلات للتكاليف والفوائد للتأكد من أن هذه التدخلات توفر النتائج المتوقعة. وينبغي إنشاء آلية تنسيق واضحة على جميع المستويات ذات الصلة في الوكالات الحكومية من أجل التنفيذ والمتابعة الفعالين للتدخلات المتعلقة بالسياسات.

الشكل 12.3: التوجهات المتعلقة بالسياسات في تنمية القطاع الخاص

تعزيز بيئة ريادة الأعمال المحلية، بما في ذلك برامج تسريع الأعمال، والحاضنات، والتكتلات، ومجمعات التكنولوجيا: يكون منظمو المشاريع المبتكرون قادرون على الجمع بين العوامل الإنتاجية للخروج بمنتجات أو عمليات إنتاج أو أسواق أو سلاسل قيمة جديدة. وهذا يتطلب اتباع نهج بيئة ريادة الأعمال، حيث تشكل الظروف الإطارية (مثل الوصول إلى الأصول، والهياكل الأساسية، والمواهب، والأسواق) والظروف العامة (الشبكات، والريادة، والتمويل، والمعرفة، والمنظمات الوسيطة) عناصر رئيسية في تحديد مدى نجاح الأعمال التجارية الجديدة في تحقيق الاستدامة والازدهار (Isenberg, 2010). ومن شأن وجود ظروف إطارية مواتية أن يعجل بإنشاء مشاريع جديدة ويعزز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما يمكن توسيع نطاق السياسات الرامية إلى توسيع حاضنات الأعمال التجارية وبرامج تسريع الأعمال الناشئة، والتي تقدم للشركات في المراحل المبكرة الدعم والتوجيه طوال عملية تنظيم المشاريع. وعلاوة على ذلك، يشكل توافر خدمات الدعم لصالح المؤسسات من خلال التكتلات جزءا من الظروف التمكينية للبنية التحتية لدعم الأعمال التجارية. فالتكتلات هي بُنى الشركات والمؤسسات المقترنة بها في صناعة مترابطة من خلال القواسم المشتركة والعوامل الخارجية. وهي تسهم في تحسين ظروف الجودة العامة لبُنى الأعمال التجارية الإقليمية من خلال تعزيز

مجالات تعاون دينامية شاملة لعدة قطاعات من أجل الابتكار وتنظيم المشاريع. ويمكن اعتبار مجمعات التكنولوجيا تكتلات عالية التتكنولوجيا.

توسيع نطاق الفرص المتاحة للقطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المبتكرة: ينبغي إعطاء القطاع الخاص فرصة للاستثمار والنمو في أي نشاط اقتصادي يحفز النمو ويولد فرص العمل. ويتطلب ذلك تهيئة بيئة مواتية للاستثمار تتوافر فيها أنظمة ميسرة، وسوق مالية عميقة، وقوة عاملة ذات مهارات وقدرات مطلوبة، وهياكل أساسية متينة، وإمكانية الحصول على التكنولوجيا والمعارف، وقنوات تنسيق فعالة بين السلطات العامة وممثلي القطاع الخاص. وينبغي توفير حوافز خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما المشاريع المبتكرة، لدعم دخولها إلى الأسواق والحصول على الائتمان. وعلاوة على ذلك، ينبغي اتخاذ تدابير لتعزيز العناصر التمكينية الرئيسية للاستثمار، مثل استحداث آليات جديدة لتنمية المهارات الضرورية، والحصول على التمويل والهياكل الأساسية الكافية. وفي المقابل، ينبغي دعم مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات العامة لأنها تحقق مكاسب هامة غلى مستوى الكفاءة. وهي تمكن القطاع العام من الاستفادة من دينامية ريادة الأعمال، وتوسيع نطاق فرص التمويل في بيئة تسودها قيود متعلقة بالميزانية، وأساليب الإدارة المبتكرة والفعالة للقطاع الخاص.

دعم عملية تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وإدماج الشركات في سلاسل القيمة العالمية: تتيح المشاركة في التجارة الدولية وشبكات الإنتاج العالمية فرصا للشركات لتحسين إنتاجيتها، وتوسيع حصتها في السوق، والتعلم من الشركاء بشأن التكنولوجيات والممارسات التجارية الجديدة. وسيؤدي هذا إلى تعزيز قدرتها التنافسية وإمكانات النمو في خط أعمالها. وعلى الرغم من المكاسب المحتملة، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ممثلة تمثيلا ناقصا في أسواق التصدير وشبكات الإنتاج العالمية بسبب عدد من القيود. فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تواجه تحديات كبيرة في الحصول على التمويل للاستثمارات الجديدة والمعلومات والمهارات والتكنولوجيا، وكلها تحد من قدرتها التنافسية الدولية وقدرتها على مواجهة تكاليف التداول. وهذا يتطلب وضع سياسات فعالة للقضاء على التحديات المعينة التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المبتكرة، مثل اتخاذ تدابير تيسير التجارة، وإلغاء اللوائح التنظيمية المتعلقة بسوق المنتجات، ودعم الاستثمار في المهارات. كما أن توفير المعلومات عن القواعد والأنظمة، أو نشر المعلومات عن السوق، أو المعارض التجارية الدولية، أو دعم تحديد الشركاء التجاريين الأجانب من شأنه أن يساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على المشاركة في النشاط الدولي.

تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

شهدت فترة تفشي الجائحة تحولا رقميا بوتيرة سريعة واستخدام التكنولوجيا الرقمية على نطاق واسع لتتبع حالات المخالطين للمصابين بالمرض وإصدار جوازات اللقاح وتوزيع اللقاحات. وقد يساهم الاستخدام المكثف لتطبيقات التكنولوجيا الرقمية وكذلك أدوات تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي خلال فترة الجائحة في زيادة مستويات الابتكارات الرقمية للاستجابة للطلب المتزايد على التطبيقات الرقمية، بدءا بالصحة الإلكترونية ووصولا إلى خدمات التعلم الآلي لأغراض الأبحاث. وللاستفادة من هذا التحول الرقمي، يتعين على

بلدان منظمة التعاون الإسلامي تهيئة بيئة مناسبة لاعتماد مراكز الأبحاث والشركات والهيئات العامة ذات الصلة لهذه التقنيات والأدوات على نطاق واسع ومستدام. وهذا يتطلب استثمارات وإجراءات سياسية لتحسين جودة البنية التحتية الرقمية وإمكانية الوصول إليها من قبل جميع شرائح المجتمع.

الشكل 13.3: التوجهات المتعلقة بالسياسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

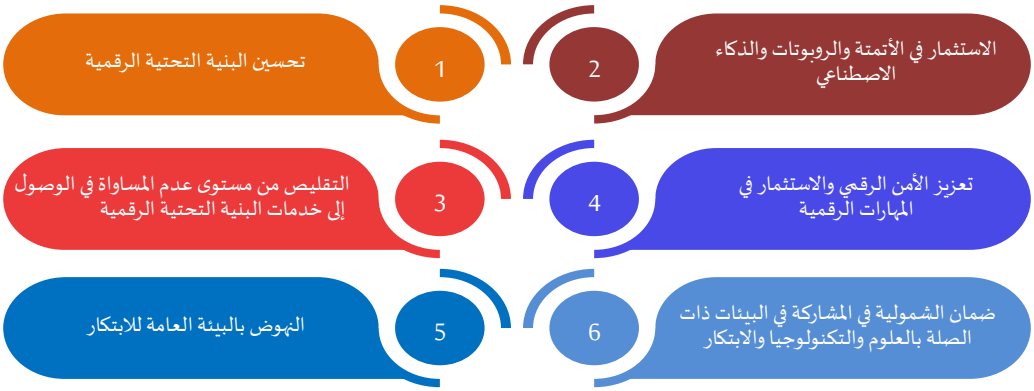

باتت مسألة بناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات من الأولويات الجديدة على مستوى السياسات بالنسبة للعديد من الحكومات بهدف تجنب الآثار المحتملة لأزمات مشابهة في المستقبل أو على الأقل التخفيف من حدتها. وترى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2021b) أن من شأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار المساهمة في بعدين متعلقين بالمرونة. ويخص أولهما القدرة على التوقع، ويشمل هذا البعد تطوير حلول لتجنب التعرض لآثار الأزمات المستقبلية وتعزيز مستوى التأهب لها. ويتعلق البعد الثاني بالمرونة إزاء الصدمات والقدرة على الاستجابة لها، ويتضمن القدرة على التكيف بسرعة في حالة حدوث أزمة للتخفيف من حدة آثارها السلبية واغتنام الفرص الناشئة. وزيادة على ذلك، وفرت أزمة كوفيد-19 حيزا كبيرا لإبراز الدور المهم للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في بناء مستقبل تراعى فيه قضايا البيئة على أسس الاستدامة والشمولية والمرونة.

تحسين البنية التحتية الرقمية: تعتبر البنية التحتية الرقمية أساسية في ربط الناس والأماكن، وتحسين الإنتاجية، وزيادة النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى الاستدامة، واعتماد تقنيات جديدة. ويجري باستمرار إدخال تكنولوجيات جديدة لتحسين كفاءة واستدامة وخدمات شبكات الهياكل الأساسية. وبدون القدرة الكافية على تطوير هذه التكنولوجيات أو اعتمادها أو استخدامها، سيكون التصدي للأزمات بمثابة تحدي. وفي حين أن إرساء بنية تحتية مادية تمكينية يتطلب استثمارات كبيرة، فإن عدم الاهتمام بالبنية التحتية الرقمية من شأنه أن يضر بشكل كبير بالقدرة التنافسية ويحد من قدرات الاستجابة للأزمات.

الاستثمار في الأتمتة والروبوتات والذكاء الاصطناعي: تعد الأتمتة والذكاء الاصطناعي من بين السمات الناشئة للمنتجات والخدمات التي من المتوقع أن تشكل الأنشطة الاقتصادية على المدى المتوسط. فالشركات تتواجد في مرحلة التحول نحو شبكات التوريد الرقمية من خلال التقنيات الرقمية بما في ذلك تقنية سلسلة الكتل وإنترنت

الأشياء. وقد حفزت الصدمات الأخيرة الشركات على النظر في الخاصية الملحة لهذا التحول. كما أنها لن تقلل من أهمية العمالة منخفضة التكلفة فقط، ولكنها ستقلل أيضا من الاختلالات في سلاسل التوريد. ومن المتوقع أيضا أن يؤدي الطلب المتزايد على التفاعل البشري المنخفض إلى تسريع الاستثمارات في مجال الروبوتات والأتمتة التي يجري تنفيذها بالفعل. وفي هذا الصدد، يجب على دول منظمة التعاون الإسلامي الاستثمار في التقنيات المتقدمة، وبذل الجهود لتكييف صناعاتها التحويلية مع هذه التقنيات الجديدة لتظل قادرة على المنافسة.

التقليص من مستوى عدم المساواة في الوصول إلى خدمات البنية التحتية الرقمية: لطالما كانت التفاوتات في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكفاءتها محور تركيز السياسة العامة. والواقع أنه بالنظر إلى الفرص العديدة التي تتيحها التكنولوجيا للمشاركة المدنية أو الربط الشبكي أو تحسين الإنتاجية، قد تؤدي "الفجوة الرقمية" إلى إدامة أوجه عدم المساواة القائمة بل وإلى تفاقمها. ووفقا للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، لم يتمكن حوالي 2.9 مليار شخص من الوصول إلى الإنترنت في نهاية عام 2021. لذلك، وجد العديد من الطلاب والعمال صعوبة في العمل من المنزل ومتابعة الفصول الدراسية عبر الإنترنت أثناء جائحة كوفيد-19. ومن شأن الفجوة الرقمية أن تسبب الفقر والاستبعاد الاجتماعي، مما يحرم بعض المواطنين من الموارد الأساسية للتنمية وتوليد الثروة. وعلاجا لهذه المسألة، ينبغي ضمان تمتع الناس بوصول متساو إلى البنية التحتية الرقمية، وتعليمهم كيفية الاستفادة الجيدة وإلى أقصى حد من هذه الموارد.

تعزيز الأمن الرقمي والاستثمار في المهارات الرقمية: قد تصبح السياسات المتعلقة بالابتكار في المجال الرقمي من العناصر الهامة ضمن سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار مستقبلا، لكن اعتماد الرقمنة في المستقبل سيعتمد إلى حد كبير على سلامة هذه الأنظمة. لذلك من المهم تعزيز قدرات ومرونة الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين على صعيد الفضاء السيبراني لدعم التعافي الاجتماعي والاقتصادي خلال السنوات القادمة. كما أن حماية خصوصية البيانات أمر لا يقل أهمية. لذلك ينبغي تصميم القواعد والأنظمة على نحو يمكن من حماية حق الأفراد والجماعات في التحكم في المعلومات الخاصة بهم وحفظ سريتها وعدم مشاركتها عن قصد أو غير قصد وجمع واستخدام البيانات بدون سند قانوني. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين النهوض بمستوى الدراية بالعالم الرقمي، خاصة بين الفئات السكانية الأكثر عرضة للتفاوتات الهيكلية والرقمية، حتى يتمكن السكان من الوصول إلى المعلومات وإدارتها وفهمها ودمجها والتواصل بشأنها وتقييمها وصناعتها بأمان وبالطريقة السليمة من خلال الأجهزة الرقمية وشبكة التكنولوجيات بهدف المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

النهوض بالبيئة العامة للابتكار: بالنظر للمسألة من منظور طويل المدى، ينبغي الاستثمار في الركائز الأساسية الخمسة لأنظمة الابتكار من أجل النهوض بالقدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار (UNCTAD, 2019). وتشمل:

- الإطار التنظيمي والمتعلق بالسياسات ينبغي أن يوفر حوافز للشركات القائمة والناشئة للاستثمار في التعلم والمعرفة والابتكار، وتحمل المخاطر ذات الصلة.
- الإطار المؤسسي والحوكمة من العناصر الحيوية لدعم وإدارة التعلم وتوليد المعرفة وتراكم القدرات التكنولوجية من قبل الشركات ومراكز الأبحاث.
- بيئة ريادة الأعمال والوصول لمصادر التمويل من العناصر الرئيسية لتشجيع احتضان الأعمال ونمو الشركات القائمة على الابتكار.
- رأس المال البشري يمكن من تبني التكنولوجيا وعملية الابتكار، وبوسعه الاستفادة من المزايا الكبيرة التي تقدمها العلوم والتكنولوجيا والابتكار، حتى في أكثر المجتمعات فقرا وبعدا.
- البنية التحتية التقنية والخاصة بالبحث والتطوير تشمل البنية التحتية التقنية الأساسية والبنية التحتية المتخصصة التي تدعم عمليات البحث والتطوير والابتكار والتكنولوجيات القائمة. وتعد البنية التحتية التقنية الأساسية من أبرز العناصر التي تعزز الابتكار لأنها تسهل التنقل المادي للأفراد وتمكن من تبادل المعلومات والمعرفة محليا ودوليا.

ضمان الشمولية في المشاركة في البيئات ذات الصلة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار: فرضت الجائحة تحديات كبيرة على أنظمة العلوم والتكنولوجيا والابتكار، مما شكل مصدر قلق من حيث الآثار المحتملة على القدرات الإنتاجية والابتكارية الرئيسية. فقد تأثرت نسبة كبيرة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة والباحثين الشباب والنساء بشدة على مستوى القدرات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وسبب ذلك بالأساس القيود المتعلقة بالموارد وحالة عدم اليقين الاقتصادي السائدة. وفي هذا السياق، سببت أزمة كوفيد-19 عددا من التحديات المتعلقة بشمولية أنظمة العلوم والتكنولوجيا والابتكار مستقبلا. وإذا كانت الصعوبات الناجمة عن الأزمة تؤثر بشكل كبير على أسر الطلاب من الفئات الهشة، فقد تؤدي الجائحة إلى تفاقم مشكلة المشاركة غير المتكافئة في بيئة العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وفي مثل هذه الظروف، ينبغي تقديم دعم موجه ومحدد الأهداف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات في القطاعات التقليدية لتعزيز قدراتها في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتطبيقات الرقمية ودعم إنتاجيتها.

الاقتصاد الأخضر

تؤثر الصدمات المختلفة التي حدثت مؤخرا على حياة البشر من كل جوانبها. ولكن هذا يمثل فرصة فريدة "لإعادة البناء على نحو أفضل"، ووضع مسار التنمية على طريق نمو أكثر استدامة وشمولية ومرونة. ولضمان استمرارية ومرونة عملية الانتعاش، لا بد من الحرص على عدم اتباع نفس مسارات التنمية التقليدية المضرة بالبيئة. وفي المقابل، يجب وضع استراتيجية لإنعاش النمو الأخضر. إذ لن يكون للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر آثار إيجابية على البيئة فحسب، بل سيوفر أيضا منافع مشتركة هامة للاقتصاد والرفاه الاجتماعي. فوفقا لمنظمة العمل الدولية (2018)، من المتوقع أن يضيف التحول إلى الاقتصاد الأخضر حوالي 24 مليون وظيفة بحلول عام 2030.

الشكل 14.3: التوجهات السياسية فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر

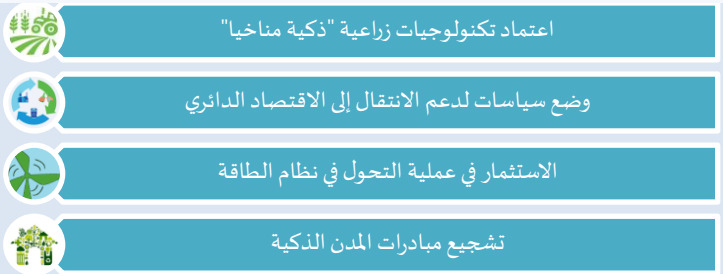

تتبنى الحكومات في جميع أنحاء العالم بشكل متزايد استراتيجية النمو الأخضر للتأكيد على إضفاء الطابع الأخضر على اقتصاداتها والنهوض بها. وكانت كوريا الجنوبية من بين البلدان الرائدة في تبني النمو الأخضر كاستراتيجية تنموية وطنية (World Bank, 2012). كما أن الاتحاد الأوروبي في طريقه للتحول إلى اقتصاد أكثر كفاءة في استخدام الموارد وتنافسية من خلال "الاتفاق الأخضر الأوروبي". وتهدف استراتيجية النمو الأخضر هذه إلى تحقيق صافي انبعاثات صفرية من غازات الدفيئة بحلول عام 2050، وفصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد وضمان الشمولية (European Commission, 2022b). مع العلم أن الانتعاش الأخضر ساعد البلدان على التعافي بشكل أسرع من الأزمات الاقتصادية السابقة (Hepburn et al., 2020). ولتحقيق انتعاش النمو الأخضر في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، يتعين إعطاء الأولوية لأربعة مجالات رئيسية على الأقل: الزراعة المستدامة "ذكية مناخيا"، والاقتصاد الدائري، والمدن الذكية، وعملية التحول في نظام الطاقة (الشكل 14.3).

اعتماد تكنولوجيات زراعية "ذكية مناخيا": تعتبر الزراعة مساهما رئيسيا في انبعاثات غازات الدفيئة (GHG) وقطاعا يتأثر بشكل كبير بتغير المناخ. فأنظمة الأغذية الزراعية العالمية تمثل 31% من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية (FAO, 2021). ومن شأن الزيادة في درجات الحرارة وتقلب إمدادات المياه والظواهر الجوية المتطرفة أن تؤدي إلى تقليل غلة المحاصيل أو حتى التسبب في تلفها. ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى خفض الإنتاجية الزراعية بنسبة تتراوح ما بين 2 و 15% بحلول عام 2050 (Delincé et al., 2015)، مما يشكل تهديدا إضافيا لمستقبل الأمن الغذائي العالمي. وبالنظر إلى العلاقة الهامة بين الأمن الغذائي والرفاه المجتمعي، ينبغي أن يهدف التعافي من الأزمة إلى إعادة صياغة السياسات لتعزيز الاستدامة البيئية والمرونة. وترى منظمة الأغذية والزراعة (2017) أن الحل يكمن في اعتماد ممارسات وتكنولوجيات زراعية "ذكية مناخيا". وهناك ثلاثة أهداف رئيسية للزراعة الذكية مناخيا، تشمل: زيادة الإنتاجية الزراعية، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتعزيز القدرة والمرونة في مواجهة الصدمات المناخية.

ومن شأن الاستثمار والتدريب الراميين إلى تشجيع المزارعين على اعتماد ممارسات زراعية ذكية مناخيا وأكثر استدامة أن تعود بالنفع على البيئة وأيضا سبل عيش المزارعين نفسهم (World Bank, 2021b). ففي الصين، ساعد مشروع زراعي ذكي مناخيا على تحسين كفاءة استخدام المياه في 44.000 هكتار من الأراضي الزراعية، وتحسين ظروف التربة، وزيادة إنتاج الأرز بنسبة 12% والذرة بنسبة 9%. وفي النيجر، تعود الزراعة الذكية مناخيا

بالنفع على المزارعين ورعاة الماشية من خلال توزيع البذور المحسنة التي تتحمل الجفاف، والري الأكثر كفاءة، والتوسع في استخدام الحراجة من أجل الزراعة وتقنيات الزراعة المحافظة على الموارد.

وضع سياسات لدعم الانتقال إلى الاقتصاد الدائري: يعتبر استهلاك المواد جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد وعاملا مساهما في تغير المناخ. فعلى الصعيد العالمي، يتسبب إنتاج السلع في ما يقرب من 23% من جميع انبعاثات غازات الدفيئة (Hertwich, 2021). ووفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2019)، من المتوقع أن يرتفع استهلاك المواد على الصعيد العالمي بمقدار الضعفين من 79 جيجا طن المسجلة عام 2011 إلى 167 جيجا طن في عام 2060. وتشمل فرص النمو الأخضر في هذا القطاع الانتقال إلى "اقتصاد دائري"، مما يشير إلى نظام اقتصادي تحتفظ فيه المواد الخام والمكونات والمنتجات بقيمتها قدر الإمكان. وحاليا، يتم إعادة استخدام 8.6% فقط من 92 مليار طن من المواد التي تدخل في الاقتصاد العالمي سنويا (Circle Economy, 2022). وبالتالي، هناك مجال كبير لتطبيق المبادئ الدائرية للحد من مدخلات الموارد والنفايات والانبعاثات وفقدان الطاقة من خلال مجموعة من التدخلات التي تشمل التصميم الدائم والصيانة والإصلاح وإعادة الاستخدام وإعادة التصنيع والتجديد وإعادة التدوير. كما يمكن للاقتصاد الدائري أيضا أن يحقق فوائد اقتصادية كبيرة. فمن المتوقع أن يكون للانتقال إلى نظام دائري إمكانات نمو اقتصادي بقيمة 4.5 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030 ويؤدي إلى توفير مواد استهلاكية بقيمة 700 مليار دولار أمريكي (OECD, 2020d).

الاستثمار في عملية التحول في نظام الطاقة: يعتبر قطاع الطاقة المصدر الرئيسي لانبعاثات غازات الدفيئة التي تساهم في تغير المناخ. وللحد من ظاهرة الاحتباس الحراري وتثبيتها عند 1.5 درجة مئوية (كما تقتضيه اتفاقية باريس)، ينبغي خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 45% بحلول عام 2030 والوصول إلى معدل الصفر بحلول عام 2050. ولقد أصبحت الحكومات في جميع أنحاء العالم مدركة تماما للحاجة إلى دمج أهداف مستوى الصفر في سياساتها المناخية. وإزالة الكربون من قطاع الطاقة أمر بالغ الأهمية لتحقيق هذا الهدف. ويستمر عدد البلدان التي تعهدت بتحقيق صافي انبعاثات عند مستوى الصفر بحلول منتصف القرن أو بعد ذلك بوقت قصير في الارتفاع، ويتطلب تحقيق هذا الهدف تحولا كاملا في نظم الطاقة، بما في ذلك كيفية إنتاج الطاقة ونقلها واستخدامها. وبما أن مختلف أنواع الوقود الأحفوري تعد المصدر الرئيسي لانبعاثات الكربون، فإن عملية التحول في مجال الطاقة تستلزم وقف الاستثمارات الجديدة في الوقود الأحفوري، والتخلص التدريجي من استخدامها لصالح بدائل أكثر ملائمة من الناحية الاقتصادية والبيئية. ووفقا لسيناريو مستوى الصفر بحلول عام 2050 الخاص بالوكالة الدولية للطاقة (International Energy Agency, 2021)، يجب أن تنخفض النسبة المئوية للوقود الأحفوري في إمدادات الطاقة العالمية إلى ما يقرب من 20% بحلول عام 2050 لصالح المصادر المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

تشجيع مبادرات المدن الذكية: وفقا للأمم المتحدة (2018)، يعيش 55% من سكان العالم في المناطق الحضرية، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 68% بحلول عام 2050. والسكان في دول منظمة التعاون الإسلامي، على وجه الخصوص، يتوسعون حضريا بشكل أسرع من المتوسط العالمي (SESRIC, 2019). وإن الجزء الكبير من النشاط الاقتصادي العالمي واستهلاك الطاقة وانبعاثات غازات الدفيئة يحدث في المدن. وستحتاج المدن إلى

تقليل استهلاكها للطاقة والانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة إذا أرادت تقليل بصمتها الكربونية بشكل كبير. لذلك، يمكن أن تلعب "المدن الذكية" دورا حاسما في تحقيق هذه الأهداف. فالمدن الذكية المستدامة تستخدم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وغيرها من الوسائل لتحسين نوعية الحياة والتشغيل والخدمات الحضرية والقدرة التنافسية مع تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية للأجيال الحالية والمقبلة. كما أثبتت هذه المبادرات أيضا أنها تجعل المدن مبتكرة ومرنة في أوقات الأزمات. على سبيل المثال، ذكر كل من معهد تنمية الإدارة (IMD) وجامعة سنغافورة للتكنولوجيا والتصميم (SUTD & IMD, 2021) أنه خلال جائحة كوفيد-19، سهلت المدن "الأكثر ذكاء" ذات الثقافة التكنولوجية القوية والبنية التحتية الرقمية الراسخة احتواء انتشار المرض من خلال تدابير مبتكرة لتتبع مخالطي المرضى، والتنسيق في عملية توزيع معدات الحماية، واستخدام المرافق الطبية المتاحة، وكذلك حملات التلقيح.

الملحق: تصنيف البلدان

أ. مجموعات البلدان المعتمدة في التقرير

بلدان منظمة التعاون الإسلامي (56+1)

الرمز	الاسم	الرمز	الاسم	الرمز	الاسم
AFG	أفغانستان	GUY	غيانا	PAK	باكستان
ALB	ألبانيا	IDN	إندونيسيا	PSE	فلسطين
DZA	الجزائر	IRN	إيران	QAT	قطر
AZE	أذربيجان	IRQ	العراق	SAU	المملكة العربية السعودية
BHR	البحرين	JOR	الأردن	SEN	السنغال
BGD	بنغلاديش	KAZ	كازاخستان	SLE	سيراليون
BEN	بنين	KWT	الكويت	SOM	الصومال
BRN	بروناي دار السلام	KGZ	جمهورية قرغيزستان	SDN	السودان
BFA	بوركينا فاسو	LBN	لبنان	SUR	سورينام
CMR	الكاميرون	LBY	ليبيا	SYR	سوريا*
TCD	تشاد	MYS	ماليزيا	TJK	طاجيكستان
COM	جزر القمر	MDV	المالديف	TGO	توغو
CIV	كوت ديفوار	MLI	مالي	TUN	تونس
DJI	جيبوتي	MRT	موريتانيا	TUR	تركيا
EGY	مصر	MAR	المغرب	TKM	تركمانستان
GAB	الغابون	MOZ	موزمبيق	UGA	أوغندا
GMB	غامبيا	NER	النيجر	ARE	الإمارات العربية المتحدة
GIN	غينيا	NGA	نيجيريا	UZB	أوزبكستان
GNB	غينيا بيساو	OMN	عمان	YEM	اليمن

(*) العضوية في منظمة التعاون الإسلامي معلقة حاليا.

البلدان المتقدمة* (40)

أندورا	فرنسا	لاتفيا	سان مارينو
أستراليا	ألمانيا	لتوانيا	سنغافورة
النمسا	اليونان	لوكسمبورغ	جمهورية سلوفاكيا
بلجيكا	هونغ كونغ، المنطقة الإدارية الخاصة	ماكاو، المنطقة الإدارية الخاصة	سلوفينيا
كندا	أيسلندا	مالطا	إسبانيا
قبرص	إيرلندا	هولندا	السويد
جمهورية التشيك	إسرائيل	نيوزيلاندا	سويسرا
الدنمارك	إيطاليا	النرويج	محافظة تايوان الصينية
إستونيا	اليابان	البرتغال	المملكة المتحدة
فنلندا	كوريا	بويرتو ريكو	الولايات المتحدة

* تشير إلى "الاقتصادات المتقدمة" حسب تصنيفها من قبل صندوق النقد الدولي. آخر تحديث أبريل 2022.

البلدان النامية

تشمل جميع البلدان غير المصنفة ضمن قائمة البلدان المتقدمة.

ب. بلدان منظمة التعاون الإسلامي حسب مجموعات الدخل

البلدان مرتفعة الدخل* (7)

البحرين	الكويت	قطر	الإمارات العربية المتحدة
بروناي دار السلام	عمان	المملكة العربية السعودية	

الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل* (13)

ألبانيا	العراق	ماليزيا	تركمانستان
أذربيجان	الأردن	جزر المالديف	
الغابون	كازاخستان	سورينام	
غيانا	ليبيا	تركيا	

الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل* (21)

الجزائر	جيبوتي	موريتانيا	طاجيكستان
بنغلاديش	مصر	المغرب	تونس
بنين	إندونيسيا	نيجيريا	أوزبكستان
الكاميرون	إيران	باكستان	
جزر القمر	جمهورية قرغيزستان	فلسطين	
كوت ديفوار	لبنان	السنغال	

البلدان منخفضة الدخل* (1+15)

أفغانستان	غينيا	النيجر	سوريا**
بوركينا فاسو	غينيا بيساو	سيراليون	توغو
تشاد	مالي	الصومال	أوغندا
غامبيا	موزمبيق	السودان	اليمن

* يستند تصنيف البلدان حسب مستوى الدخل على التصنيف الذي يعتمده البنك الدولي حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في عام 2021. ووفقا لذلك؛

- البلدان المنخفضة الدخل: بمعدل 1085 دولار، أو أقل، كنصيب للفرد من الدخل القومي الإجمالي،
- البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا: ذات نصيب فرد من الدخل القومي الإجمالي يتروح بين 1086 و 4255 دولارا أمريكيا،
- البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة العليا: ذات نصيب فرد من الدخل القومي الإجمالي يتراوح بين 4256 و 13205 دولارا أمريكيا،
- البلدان مرتفعة الدخل: ذات نصيب فرد من الدخل القومي الإجمالي يبلغ 13205 دولارا أمريكيا أو أكثر.

** العضوية في منظمة التعاون الإسلامي معلقة حاليا.

المراجع

ADB & UNESCAP (2021). *Asia-Pacific Trade Facilitation Report 2021 - Supply Chains of Critical Goods amid the COVID-19 Pandemic Disruptions, Recovery, and Resilience*. Asian Development Bank. Manila.

Azevedo, J. P., Hasan, A., Goldemberg, D., Geven, K., & Iqbal, S. A. (2021). Simulating the Potential Impacts of COVID-19 School Closures on Schooling and Learning Outcomes: A Set of Global Estimates. *The World Bank Research Observer*, 36(1), 1–40. https://doi.org/10.1093/WBRO/LKAB003.

Brunet, J., L.C. Sáez and J.J. Perez (2021). Contingency Public Funds for Emergencies: The Lessons from the International Experience. *Banco de Espana Occasional Paper* No. 2032. Available at http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3779998.

Circle Economy (2022). *The Circularity Gap Report 2022*. https://www.circularity-gap.world/2022#Download-the-report

Delincé, J., Ciaian, P., & Witzke, H.-P. (2015). Economic impacts of climate change on agriculture: the AgMIP approach. *Journal of Applied Remote Sensing*, 9(1), 97099.

European Commission (2022a). European Economic Forecast. Spring 2022. Institutional Paper 173 | May 2022, Luxembourg: Publications Office of the European Union.

European Commission (2022b). *A European Green Deal*. https://ec.europa.eu/info/strategy/priorities-2019-2024/european-green-deal_en.

FAO (2017). *The State of Food and Agriculture 2017: Leveraging Food Systems for Inclusive Rural Transformation*. Rome: Food and Agriculture Organization.

FAO (2021). *The share of agri-food systems in total greenhouse gas emissions: Global, regional and country trends*. 12. https://www.fao.org/3/cb7514en/cb7514en.pdf

FAO (2022). *The importance of Ukraine and the Russian Federation for global agricultural markets and the risks associated with the current conflict*. Information Note. Rome: Food and Agriculture Organization.

FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO. (2021). *The State of Food Security and Nutrition in the World 2021. Transforming food systems for food security, improved nutrition and affordable healthy diets for all*. Food and Agricultural Organization. Rome.

Global Education Evidence Advisory Panel (2022). *Prioritizing learning during COVID-19: The most effective ways to keep children learning during and postpandemic* (Issue January). The World Bank, FCDO, and UNICEF Office of Research - Innocenti.

Hepburn, C., O'Callaghan, B., Stern, N., Stiglitz, J., & Zenghelis, D. (2020). Will COVID-19 fiscal recovery packages accelerate or retard progress on climate change? *Oxford Review of Economic Policy*, 36(Supplement_1), S359–S381. https://doi.org/10.1093/oxrep/graa015.

Hertwich, E. G. (2021). Increased carbon footprint of materials production driven by rise in investments. *Nature Geoscience* 2021 14:3, 14(3), 151–155. https://doi.org/10.1038/s41561-021-00690-8.

ICIEC, SESRIC and WAIPA (2017). *The State of investment in OIC Member Countries and the role of Export Credit Agencies and Investment Promotion Agencies.* https://sesricdiag.blob.core.windows.net/sesric-site-blob/files/article/716.pdf

IFC (2021). *Short Term Effects of COVID-19 on Digital Infrastructure in Emerging Markets*. International Finance Corporation, World Bank.

ILO (2018). *World Employment and Social Outlook: Greening with jobs*. International Labour Organization. Geneva.

ILO (2021). *ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Seventh edition*. Geneva: International Labour Organization.

ILO (2022). *ILO Monitor on the world of work. Ninth edition*. Geneva: International Labour Organization.

IMF (2020). *Global Financial Stability Report: Markets in the Time of COVID-19*. Washington, DC: International Monetary Fund, April.

IMF (2021a). *World Economic Outlook: Managing Divergent Recoveries*. Washington, DC: International Monetary Fund, April.

IMF (2021b). *Global Financial Stability Report: COVID-19, Crypto, and Climate: Navigating Challenging Transitions*. Washington, DC: International Monetary Fund, October.

IMF. (2021c). *Fiscal Monitor: A Fair Shot*. Washington, DC: International Monetary Fund, April.

IMF. (2021d). Fiscal Monitor: Database of Country Fiscal Measures in Response to the COVID-19 Pandemic (October 2021). https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Fiscal-Policies-Database-in-Response-to-COVID-19

IMF (2021e). *Boosting Productivity in the Aftermath of COVID-19*. Prepared by Staff of the International Monetary Fund for the G-20. June.

IMF (2022a). *World Economic Outlook: War Sets Back the Global Recovery*. Washington, DC: International Monetary Fund, April.

IMF (2022b). *World Economic Outlook Update: Rising Caseloads, a Disrupted Recovery, and Higher Inflation*. Washington, DC: International Monetary Fund, January.

International Energy Agency (2021). *Net Zero by 2050: A Roadmap for the Global Energy Sector*. International Energy Agency, 224. https://www.iea.org/reports/net-zero-by-2050.

Isenberg D. J. (2010). How to start an Entrepreneurial Revolution. *Harvard Business Review*. Harvard Business School Publishing Corporation.

ITC (2021). *SME Competitiveness Outlook 2021. Empowering the Green Recovery*. Geneva: International Trade Centre.

Mahler D. G., Y. Nishant, R. Hill, C. Lakner, H. Wu and N. Yoshida (2022). "Pandemic, prices, and poverty." Available at https://blogs.worldbank.org/opendata/pandemic-prices-and-poverty

OECD (2019). *Global Material Resources Outlook to 2060*. https://doi.org/10.1787/9789264307452-en

OECD (2020a). COVID-19 and Global Capital Flows. OECD Policy Responses to Coronavirus (COVID-19). Available at: https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-and-global-capital-flows-2dc69002/

OECD (2020b). Foreign Direct Investment Flows in the Time of COVID-19. OECD Policy Responses to Coronavirus (COVID-19). Available at https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/foreign-direct-investment-flows-in-the-time-of-covid19-a2fa20c4/

OECD (2020c). *COVID-19 and the aviation industry: Impact and policy responses*. 15 October 2020. Paris: Organization for Economic Cooperation and Development.

OECD (2020d). *The Circular Economy in Cities and Regions*. OECD. https://doi.org/10.1787/10ac6ae4-en

OECD (2021a). An in-depth analysis of one year of SME and entrepreneurship policy responses to COVID-19: Lessons learned for moving forward. *OECD SME and Entrepreneurship*

Papers No: 25. OECD Publishing, Paris. https://dx.doi.org/10.1787/6407deee-en.

OECD (2021b). How will COVID-19 reshape science, technology and innovation? OECD Policy Responses to Coronavirus (COVID-19). 23 June 2021. OECD, Paris.

OECD (2022). *OECD Economic Outlook, Interim Report March 2022: Economic and Social Impacts and Policy Implications of the War in Ukraine*. OECD Publishing, Paris.

SESRIC (2015). *OIC Economic Outlook 2015*. The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries. Ankara. Available at: https://sesricdiag.blob.core.windows.net/sesric-site-blob/files/article/517.pdf

SESRIC (2019). *Urban Development in OIC Countries*. The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries. Ankara.

SESRIC (2021). *OIC Women and Development Report 2021: Progress towards the Implementation of the OIC Plan of Action for the Advancement of Women (OPAAW)*. Ankara: Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries. https://sesricdiag.blob.core.windows.net/sesric-site-blob/files/article/769.pdf

SESRIC (2022a). *Socio-Economic Impacts of the COVID-19 Pandemic in OIC Countries: Pathways for Sustainable and Resilient Recovery*. The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries. Ankara.

SESRIC (2022b). *International Tourism in the OIC Countries 2022: Prospects and Challenges amid the COVID-19 Pandemic*. The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries. Ankara. Available at: https://sesricdiag.blob.core.windows.net/sesric-site-blob/files/article/809.pdf

SUTD & IMD. (2021). *Cities in a Time of Global Emergencies: Can Smart Cities Help?* (A. Bris, C. Cabolis, C. H. Chee, & B. Lanvin (eds.)). IMD.

UN (2018). 68% of the world population projected to live in urban areas by 2050, says UN. https://www.un.org/development/desa/en/news/population/2018-revision-of-world-urbanization-prospects.html.

UN. (2021). *World Economic Situation and Prospects: July 2021*. Briefing, No. 151.

UNCTAD (2022). *World Investment Report 2022: International Tax Reforms and Sustainable Investment*. Geneva: United Nations.

WHO (2021). *Global strategy on digital health 2020-2025*. World Health Organization. Geneva.

World Bank (2012). Korea's Global Commitment to Green Growth. https://www.worldbank.org/en/news/feature/2012/05/09/Korea-s-Global-Commitment-to-Green-Growth.

World Bank (2018). *World Development Report 2018: Learning to Realize Education's Promise*. https://doi.org/10.4000/ries.6107.

World Bank. (2020). *Global Economic Prospects, June 2020*. Washington, DC: World Bank.

World Bank. (2021a, May 12). Defying Predictions, Remittance Flows Remain Strong During COVID-19 Crisis. Press Release, No: 2021/147/SPJ.

World Bank (2021b). *Development Projects: Integrated Modern Agriculture Development Project* - P125496. https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P125496?lang=en.

World Bank. (2022). *Global Economic Prospects, June 2022*. Washington, DC: World Bank.

المصادر الرئيسية للبيانات

ILO, ILOSTAT

IMF, Direction of Trade Statistics (DOTS)

IMF, Fiscal Monitor: Database of Country Fiscal Measures in Response to the COVID-19 Pandemic, October 2021

IMF, International Financial Statistics (IFS)

IMF, World Economic Outlook (WEO) Database

OECD, OECD.Stat

SESRIC, OIC-STAT Database

UNCTAD, World Investment Report 2022, Annex Tables

UNSD, National Accounts Main Aggregates Database

World Bank, World Development Indicators (WDI)

WTO, Data Portal

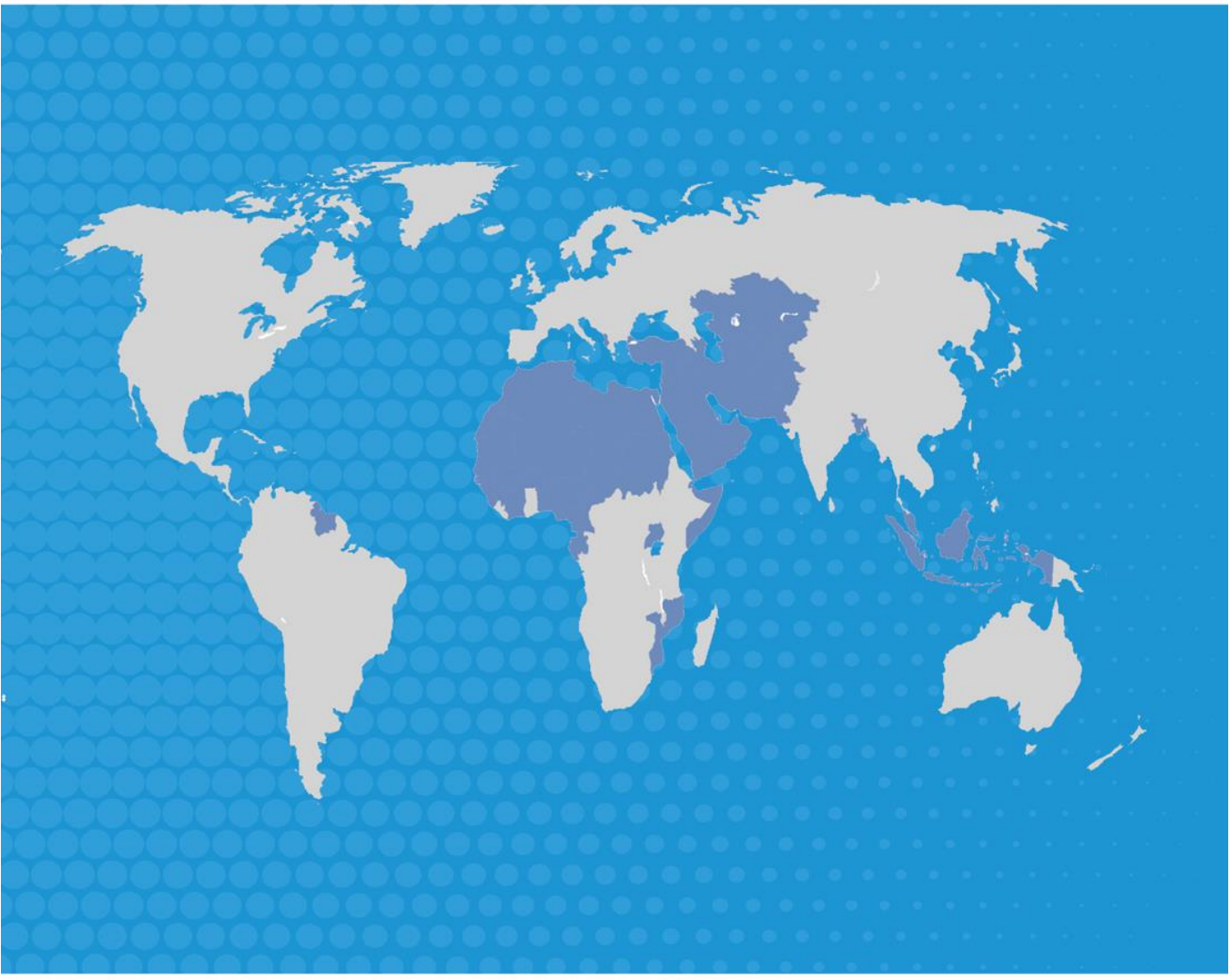

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية
(سيسرك)

Kudüs Caddesi No:9 Caddesi Diplomatik Site:
Oran, 06450, Çankaya, Ankara - Türkiye
Tel: (+90 312) 468 61 72-76 Fax: (+90 312) 468 57 26
Email: cabinet@sesric.org Web: www.sesric.org